أثر المعايير البيئية الدولية في التجارة الخارجية "مع الاشارة لأحكام اتفاقات منظمة التجارة العالمية"

"The Impact of International Environmental Standards on Foreign Trade with Reference to the Provisions of World Trade Organization Agreements"

إعداد

د/ عمرو محمد الشناوي

مدرس الاقتصاد

المعهد العالي للعلوم الإدارية ببلقاس

Dr. Amr Mohamed El-Shenawy

Economics professor

The Higher Institute of Administrative Sciences in Belqas

أثر المعايير البيئية الدولية في التجارة الخارجية "مع الاشارة لأحكام اتفاقات منظمة التجارة العالمية"

ملخص

باتت الاقتصادات المعاصرة تُعنى بالتجارة الدولية عناية خاصة، سيما، بعد تعاظم تأثيرها في الدخل، والإنتاج، والاستثمار، والاستهلاك،...إلخ. ومن باب آخر، فإن ما شهده المجتمع الدولي، على مدى العقود الثلاثة الماضية، من تحديات وأزمات سياسية واقتصادية وصحية وبيئية، ألزم تفاعلها، وما أسفرت عنه من آثار، حكومات عديدة بإعادة النظر فيما تنتهجه من سياسات، وتطبقه من إجراءات. وبطبيعة الحال، استأثرت عملية ضبط السياسات التجارية بالقدر الأكبر من تلك الجهود؛ حيث لم يعد بالإمكان استغناء أي من الدول عن تصدير جزء من انتاجها أو مواردها الطبيعية. علاوةً على، تخليها عن التحكم فيما يرد إلى أسواقها من سلع ومنتجات قد تهدد صحة وسلامة مواطنيها أو أنظمتها الايكولوجية. ولن يتسنى ذلك، إلا من خلال إدراك واع لدور المعايير البيئية في التجارة الدولية، وعلاقتها بالتنمية المستدامة. لذا، كان لابد من إن يتطرق البحث- إلى جانب دراسته للمعايير البيئية، وتحليله لأدوارها، وتقصيه حدود ارتباطها وتأثيرها في التجارة الدولية- لأحكام المنظمة العالمية للتجارة ذات الصلة وفى المقدمة منها، اتفاق الصحة والصحة النباتية، واتفاق العوائق النية أمام التجارة.

Abstract

Contemporary economies have begun to pay special attention to international trade, especially after its increasing impact on income, production, investment, consumption, etc. On the other hand, the political, economic, health and environmental challenges and crises that the international community has witnessed over the past three decades, the interaction of which and the resulting effects have forced many governments to reconsider the policies they pursue and the procedures they apply. Of course, the process of adjusting trade policies accounted for the largest part of these efforts. As it is no longer possible for any country to do without exporting part of its production or natural resources. In addition, it relinquishes control over the goods and products that enter its markets that may threaten the health and safety of its citizens or its ecosystems. This will not be possible except through a conscious awareness of the role of environmental standards in international trade and their relationship to sustainable development. Therefore, it was necessary for the research - in addition to studying environmental standards, analyzing their roles, and investigating the limits of their connection and impact on international trade - to the relevant provisions of the World Trade Organization, most notably the Sanitary and Phytosanitary Agreement, and the Agreement on Intentional Obstacles to Trade.

مقدمة

يَتسمُ العالمُ من حولنا، بالتغير الدائم، ورغم أن هذا التغيير قائم ومستمر، حتى من قبل نزول البشر إلى الأرض، تبقى التغيرات الناتجة عن التدخلات البشرية، هي الأعمق والأخطر؛ فقد كان لسيادة النزعة الاستهلاكية من قبل(١)، والعولمة مؤخرًا(٢)، عظيم الأثر، في تبنى أغلبنا أنماط وأساليب حياة بعيدة كل البعد عن فكر وفلسفة الاستدامة، ساهمت- ولاتزال- في نشوء وتفاقم كثير من المشكلات والأزمات، والتي لم يعد أغلبها يتقيد بحدود ونطاقات وقوعها، مثال ذلك: الانحباس الحرارى، ارتفاع درجات الحرارة(٣)، جفاف الأنهار، حرائق الغابات، التصحر، انقراض الأنواع، تلوث المحيطات ... إلى غير ذلك.

---

(١) فعلى سبيل المثال؛ نجد أن الولايات المتحدة التي تضم نحو (٦%) فقط من سكان العالم، تستهلك وحدها ما يتراوح بين (٣٠%-٤٠%) من الموارد الطبيعية لكوكبنا. انظر:

Manfred B. Steger: Globalization- A Very Short Introduction, Oxford University Press, 2009, p.86.

(٢) فمن بين ما تُواجه به العولمة على لسان منتقديها أن الأنموذج الذى تروج له لم يعد صالحًا لبناء مستقبلاً لإنسانية، أي لبناء مجتمعات قادرة على النمو والانسجام مع البيئة وتحقيق التوزيع العادل للثروة، فالتحول التاريخي القائم تنعدم فيه فرص التقدم والرخاء، ويسوده التدهور الاقتصادي والتدمير البيئي والانحطاط الثقافي، في ظل ثقافة التنميط التي تفرضها العولمة. انظر:

هانس بيترمارتين- هارالد شومان: فخ العولمة، ترجمة د. عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٣٨)، الكويت، أكتوبر ١٩٩٨، ص١٢-١٣.

(٣) وفقًا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ازداد متوسط درجة الحرارة في العالم خلال القرن العشرين ليصل إلى ٠,٦ ± ٠,٢ درجة مئوية. وانحسرت الكتل الجليدية الجبلية انحسارًا واسع النطاق في المناطق غير القطبية، وتقلصت مساحة الجليد البحري في النصف الشمالي من الكرة الأرضية خلال فصلي الصيف والشتاء بنسبة تتراوح بين (١٠٪) و (١٥٪) منذ خمسينيات القرن الماضي. وبناء على سيناريوهات التنبؤ بالاتجاهات المناخية مستقبلاً، تتوقع النماذج المناخية أن تصل تركيزات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي إلى كمية تتراوح بين (٥٤٠) =

غير أن هذا لا يعنى أنه لم يتم بذل الجهود من أجل منع التعديات، ومواجهة الأضرار، فقد نجح المجتمع الدولي- بفضل التعاون والأنفاق الاجتماعي- في مواجهة كثير من التحديات، من قبيل ذلك: ما تم إحرازه من تقدم في القضاء على الفقر المدقع، وتعميم التعليم الأساسي، والحد من وفيات الأطفال، وتمكين المرأة، ...الخ.

ومع ذلك، لايزال هناك الكثير والكثير من القضايا في انتظار الحلول الناجعة، ولن يتسنى ذلك إلا عن طريق، إعادة النظر في أولويات السياسات السارية، وإنزال القضايا والمشكلات البيئية المنزلة التي تستحقها، التوقف-في الحال- عن كافة إجراءات تهميشها وعزلها عن الاحتياجات التنموية، خاصة، ما يرتبط منها بصحة الإنسان ووجوده.

وفى السنوات الأخيرة، تزايد بصورةٍ لافتةٍ، الترويج للمعايير واللوائح كأدوات سياسية، يمكن التعويل عليها في تنظيم تأثير الأنشطة البشرية على البيئة، من خلال، تحديد الأهداف والحدود المتطلبة لكل إطار على حدة. فعلى سبيل المثال، يمكن استغلالها في تنظيم كميات وأنواع انبعاثات عوادم المركبات، وتحديد أنواع الشباك المسموح بها لأنشطة الصيد، والقيود المفروضة على استخدام المواد المستنفدة للأوزون في أجهزة التبريد والتجميد، والكميات المقبولة من السموم والملوثات في الأغذية.

=

و(٩٧٠) جزءًا في المليون بحلول عام ٢١٠٠. كما يتوقع أن يرتفع متوسط درجات الحرارة العالمية لسطح الأرض بمعدل يتراوح بين (١,٤) و(٥,٨) درجة مئوية. انظر:

أوغستين كوليت: دراسات حالات عن تغير المناخ والتراث العالمي، مركز اليونسكو، الطبعة العربية، ٢٠١٣، ص١٣.

ومن منظور مغاير، لما كانت المشكلات البيئية تتسم بتعقد أسبابها، واتصال حلقاتها، وعموم آثارها، كان من المنطقي، أن تتطلب مواجهتها تنسيقًا دوليًا، وعملاً متزامنًا. ومن هنا، غدت آثار المعايير البيئية على كل من: التجارة والفقر والبيئة والعمالة في كثير من القطاعات من الأمور البديهية.

وأخيرًا، تحظى المعايير البيئية، شأنها شأن غيرها، من مختلف صور التدخل السياسي، بتأييدٍ واسع من جانب فريق كبير من المحللين، وانتقاد من بعضهم؛ فهي وإن كانت تُرتب منافع ومزايا عدة، تلحق– في بعض الأحيان- أضرار وخسائر باهظة، ولا شك أنه كلما ازدادت الأضرار والخسائر فداحة وجسامة، وافتقرت لأبسط سبل التعويض، كلما كانت الانتقادات أكثر حده وأشد سطوة.

أهمية البحث:-

يعتقد فريق من العلماء والبيئيين بأن التهديدات التي يشهدها العصر الجيولوجي الحالي[١]، سيما، ما يرتبط منها بالتغيرات المناخية[٢]، واختلال المنظومات البيئية لم يسبق لها مثيل. وعليه، بات الفناء يتهدد أعداد هائلة من الأحياء والأنواع، الحيوانية والنباتية، وأصبح كثير منها مطالب بأن يدفع عن نفسه أخطار الاندثار والانقراض.

---

(١) يشير العلماء إلى هذا العصر الجيولوجي باسم الأنثروبوسين Anthropocene.

(٢) يقصد بتغيرات المناخ حسب التعريف الوارد بالاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ " التغيرات التي تعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشرى، الذي يؤدى إلى التغير الملاحظ في تكوين الغلاف الجوي العالمي، بالإضافة إلى، التقلب الطبيعي للمناخ على مدى فترات زمنية متماثلة" انظر:

د. خالد السيد حسن: التغيرات المناخية والاهداف العالمية للتنمية المستدامة، مكتبة جزيرة الورد، الطبعة الأولى، ٢٠٢١، ص١٣.

وكذا، ينسب إليه تجاوز البشر في تعاملهم مع الأنظمة الأيكولوجية كافة الخطوط الحمراء، بل أسفرت الضغوط- في كثير من الحالات- عن استنزاف تام للموارد، فبفضل ما تبناه البشر من سلوكيات وأنماط سواء فيما اتصل بعمليات الإنتاج أم الاستهلاك، أقل ما يقال في وصفها أنها كانت مدمرة ومهلكة. والمدهش هنا، هو سرعة تلقف الشعوب لها، واقتناعهم بها، وعدم اكتراثهم بعواقبها.

إذ تضاعف متوسط استهلاك الفرد عالميًا منذ بداية القرن التاسع عشر بنحو (١٠) أضعاف، كما ارتفع حجم ما يتم استخدامه، من رأس المال الطبيعي العالمي بنحو (١,٧) عما كان من قبل، ويرى المتخصصون في ذلك أن العالم يتجه بشدة نحو عجز بيئي تام، وأن هذا الدين المتراكم سيُرتب- لا محالة- عواقب بيئية وخيمة.

وعلى صعيد آخر، وبالنظر إلى ما تم وضعه من سياسات، وما اتخذ من إجراءات نحو إعادة بناء نسق العلاقات الدولية، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، أسفرت في نهاية المطاف عن تأسيس صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية[1]، دور باز في تعزيز التصنيع، ومن ثم، مضاعفة الإنتاج، كما كان من

(١) بلغت فكرة الحمائية ذروتها في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، خاصة بعد الكساد الكبير الذي شهده العالم عام (١٩٢٩). انظر:

محمد فايز بوشدوب: الحماية الدولية للبيئة في إطار منظمة التجارة العالمية، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون (القسم العام) تخصّص القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر١، ٢٠١٣، ص٢٦.

وبعد أن وضعت الحرب أوزارها وجد عدد من الدول (٢٣ دولة) أن تنشيط التجارة الدولية لن يتحقق إلا بتخفيف وتحرير التجارة من القيود التي تكبلها، ومن ثم، ظهرت فكرة إنشاء الـ GATT في هافانا عام (١٩٤٧) والتي عقد في إطارها ثماني جولات للمفاوضات من أجل التحول إلى نظام الحرية التجارية في المعاملات الدولية، كان آخرها جولة أوروجواي التي أعقبها الإعلان عن قيام "منظمة التجارة العالمية" عام (١٩٩٥)، والاعلان كذلك عن استعداد (١١٧) دولة للتحول نحو سياسة الحرية، وأصبح التحول من القيود الجمركية وغير الجمركية إلى نظام =

شأن سيادة مفاهيم التنمية التي تم تبنيها خلال تلك الحقبة- إلى جانب ظهور العولمة، والتوسط في إنشاء التكتلات الاقتصادية- إحداث طفرة غير مسبوقة في معدلات التبادل التجاري الدولي(١).

أما فيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية فنجد أنها قد سعت منذ تأسيسها إلى تفعيل رؤيتها في تحرير التجارة الدولية، وتمكنت إلى حد بعيد من إزالة الحواجز الجمركية(٢)، بينما بقيت الحواجز غير الجمركية تشكل المصدر الرئيس الذي يتهدد كثير من الصادرات، ذلك، أنها قد تتسبب حال تصميمها بشكل تعسفي وتمييزي في تقويض التجارة الدولية(٣). لذا، عملت المنظمة على إبرام الاتفاقيات التي تحول دون

=

الحرية التجارية هو الأساس الذى يقوم عليه النظام التجاري الدولي، من خلال الاقرار باتباع منظمة دولية وحيدة تتولى مسؤولية وضع القواعد والمبادئ والترتيبات لتنظيم وتوجيه وتطوير ومتابعة التبادل الدولي، بما يكفل تحرير التدفقات السلعية والخدمية وغيرها من القيود المختلفة- خاصة غير التعريفية- لتسير التعاملات في أجواء شفافة ومستقرة وقابلة للتنبؤ. انظر: آسيا الوافي: مرجع سابق، ص٨٠.

(١) تجدر الإشارة إلى أنه رغم الجهود المبذولة لتمكين أفريقيا من الاستفادة من سلاسل القيمة على المستوى الإقليمي، ما زالت الشركات تواجه صعوبات في الوصول إلى الأسواق خارج المنطقة والقارة. فبينما تشكل التجارة الإقليمية نحو(٧٠%) في أوروبا و(٦٠%) في آسيا، لا تتجاوز نسبتها (١٨%) في أفريقيا. انظر:

Gbadebo O. A. Odularu , Mena Hassan, Musibau Adetunji Babatunde(Editors): Fostering Trade in Africa Trade Relations, Business Opportunities and Policy Instruments, Springer,2020, p. vi.

(٢) د. مدحت القريشي: التنمية الاقتصادية " نظريات وسياسات وموضوعات "، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٧، ص٢٣٥.

(٣) حيث أن إجراءات تحرير التجارة الدولية تنصب- كما نصتّ عليها اتفاقات المنظمة- على نسبة محددة من القطاعات التجارية، وتمتد فترات طويلة، وهذا ما أوجد صعوبات أمام الدول النامية من أجل التصدي لمنافسة المنتجات المستوردة ذات الجودة الأفضل والتكلفة الأقل؛ مما زاد من الأعباء الاجتماعية وارتفاع معدلات البطالة، يضاف إلى ذلك تخفيض الدعم الحكومي لبعض المنتجات =

وقوع ذلك، وبناءً عليه، تم إبرام اتفاقية المعايير الصحية والصحة النباتية (S.P.S)، كما تم اعتماد اتفاق العوائق الفنية للتجارة (T.B.T).

وبناءً عليه، تتلخص القيمة العلمية والعملية للبحث فيما يؤصله ويبرزه من أوجه الارتباط وطبيعته، ودرجة التأثير وأهميته بين المتغيرات السالفة، على النحو الذي يسهم، في نهاية المطاف، في تدعيم سياسات وإجراءات حماية الأنظمة الأيكولوجية المحلية والعالمية، ويعزز في الوقت ذاته، كفاءة وإنصاف التعاملات التجارية الدولية.

إشكالية البحث:-

كان لتعاظم حجم التجارة الدولية، وتنامى الاعتماد عليها في العقود القليلة الماضية، أثر بين في كفاءة عمل الأنظمة الأيكولوجية، وتَعَرضَ كثير من الموارد للتلوث، فضلاً عن، الاستنزاف والفقد، ومن ثم، أصبحت رفاهية الإنسان- بل وجوده- مهدد على نحو لم يسبق له مثيل. ومن جانب آخر، أصبحت مقاييس ومعايير ومواصفات الصحة والسلامة التي تتذرع بها الدول- حاليًا- تستغل كأداة خفية لتقييد وإعاقة انسياب الصادرات.

ومن هنا، كانت طبيعة العلاقة بين التجارة الدولية والبيئة، على وجه العموم، وأوجه تأثير التنظيم البيئي في التجارة الدولية، على وجه الخصوص، بحاجة ماسة لمزيد من البحث والتدقيق، لإزالة التعارض بين أولوياتهما، وضمان ألا يضر إنفاذ

=

والسلع، مما ينعكس سلبيًا على ميزان المدفوعات وارتفاع معدل التضخم. وقد استغلت بعض الدول المتقدمة الاستثناءات لفرض قيود تجارية في بعض الحالات؛ بهدف التحايل على ميثاق المنظمة، ولم تلتزم كثير من هذه الدول بمنح معاملة تفضيلية للدول النامية. انظر: منظمة التجارة العالمية - المعرفة (org.marefa)

إجراءات الحماية البيئية بمصالح الدول[١]، سيما النامية منها، ولا بالقطاعات الإنتاجية والمستهلكين.

فروض البحث:-

لمعالجة الإشكالية السالفة يفترض الباحث عدة فروض، أهمها:

١- تنامى إدراك الأفراد والمؤسسات بأثر الأنشطة التنموية على البيئة وعواقب تجاهلها.
٢- وجود صلة وثيقة بين البيئة والأنشطة التنموية عامة والتجارة الدولية خاصة.
٣- تمثل المعايير البيئية أحد المحددات الرئيسة المتحكمة في التجارة الدولية.
٤- تساهم كل من: العولمة وثورة الاتصالات بأدوار بارزة في تعزيز مكانة وحجم التجارة الدولية.

منهج البحث:-

انتهج البحث المنهج الوصفي التحليلي لاتساقه وطبيعة العلاقة المعالجة، حيث تم- في إطار الإشكالية المتبناة والفروض المختارة- رصد مكونات العلاقة

(١) سادت سياسة حماية التجارة الدولية بفضل أفكار مدرسة التجاريين في القرن السادس عشر، وهذه المدرسة كانت ترى أن مصلحة الدولة العليا في تراكم الذهب داخلها، والسبيل إلى ذلك زيادة صادرات الدولة عن وارداتها، وعلى الحكومة زيادة صادراتها والحد من الواردات أي اتخاذ تدابير حمائية. وفي مرحلة تالية سادت حرية التجارة الدولية بفضل أفكار آدم سميث وما نادى به من الحرية الاقتصادية وآليات السوق، ويرجع الاهتمام بهذه السياسة إلى عصر المدرسة الاقتصادية الفيزيوقراطية التي كانت تنادي بالحرية الاقتصادية عمومًا في ممارسة النشاط الاقتصادي والتبادل دون تدخل الدولة وترك الأفراد أحرارا في تصرفاتهم. انظر:
آسيا الوافي: التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر باتنة، ٢٠٠٧، ص٨٠.

وتوصيفها بالاعتماد على المعلومات والبيانات والإحصاءات ذات الصلة، وصولاً إلى استخلاص النتائج، وصياغة التوصيات الواجبة.

خطة البحث: -

المبحث الأول: المعايير البيئية من منظور الاقتصاد السياسي

المطلب الأول: المعايير البيئية وأدوارها.

المطلب الثاني: المعايير البيئية على مقياس التكلفة والعائد

المبحث الثاني: المعايير البيئية والعدالة

المطلب الأول: توزيع التكاليف والاستحقاقات.

المطلب الثاني: الميزة النسبية للدول الأكثر ثراء.

المبحث الثالث: علاقة المعايير البيئية بالتجارة الدولية

المطلب الأول: دور المعايير البيئية في التجارة الدولية.

المطلب الثاني: المعايير البيئية ومنظمة التجارة العالمية.

المبحث الأول

المعايير البيئية من منظور الاقتصاد السياسي

تمهيد وتقسيم:

لم تعد تحظى سياسات عدم التدخل بالتأييد الواجب؛ سيما، ما يخص مجالات حماية البيئة، حيث باتت أغلب الأنشطة التي يعتقد في إمكانية ترتيبها آثار سلبية (آثار خارجية) تخضع لدرجة ما من التنظيم أو الإشراف؛ من قبيل ذلك، تنظيم معايير جودة المياه، التي تحدد قياسات جودة مياه الشرب، وأساليب تصريف المياه العادمة، وأيضًا، معايير جودة الهواء، التي تُفرض للتحكم في الانبعاثات، من خلال، تحديد سقوف عليا للغازات الضارة والمعادن الثقيلة(١).

ومن باب آخر، لما كانت عمليات تصميم وتنفيذ ومراقبة المعايير البيئية تنطوي على صعوبات وتعقيدات عدة، لم يكن هناك ثمة بد من التنسيق والتقريب بين اختصاصات ومجالات علمية متباينة سواء من حيث الطبيعة أم التطبيق، كما هو الحال بالنسبة لكل من: الاقتصاد، والقانون، وعلم النفس، وعلوم الصحة والطبيعة ...الخ.

وبناء عليه، ينقسم المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: المعايير البيئية وأدوارها.

المطلب الثاني: المعايير البيئية على مقياس التكلفة والعائد.

---

(١) على الرغم من أن الحوافز الاقتصادية، مثل: الضرائب والغرامات والمكافآت والإعانات المالية، يمكن أن تدعم النتائج البيئية المرغوبة، إلا أنه في حالات الضرورة الفورية، يُفضل استخدام تنظيمات القيادة والسيطرة في شكل معايير بيئية.

المطلب الأول

المعايير البيئية وأدوارها

تمهيد وتقسيم:-

يكرس هذا المطلب لتأصيل مراحل تطور الاهتمام الدولي بقضايا البيئة، إضافة إلى، بيان أثر ذلك في تنظيم المعايير، وتحديد أدوارها وغاياتها، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: القانون البيئي الدولي.

الفرع الثاني: المعايير البيئية.

الفرع الأول

القانون البيئي الدولي

هيمنت قضايا البيئة وتدهور أنظمتها منذ عام (١٩٧٠) على اهتمامات الباحثين والسياسيين، كما جذبت انتباه أعداد غفيرة من المواطنين، وأصبحت متابعة تطوراتها إحدى الإشكاليات التي تشغل الرأي العام، والجدير بالملاحظة، أن ذاك العام هو العام نفسه الذي شهد أول احتفال بيوم الأرض Earth Day، حيث تجمع نحو(٢٠) مليون شخص في الشوارع، وحرم الجامعات، ومئات المدن، من أجل الاحتجاج على الجهل البيئي، والمطالبة بتقرير حماية فاعلة تكفل استمرار حياة كافة المخلوقات، وتصون التنوع الذى تقوم عليه الأنظمة الأيكولوجية العالمية[1]، ذلك،

(1) Bruce Yandle Edited by Shawn Regan: Earth Day 1970 Revisited - Earth Day 2012 Recommended, PERC Case Studies, 2012, P.4.

ويُنسب لهذا اليوم الفضل في إطلاق الحركة البيئية الحديثة، والتي تُعرف كأكبر حركة مدنية عالمية.

غير أن هذه التطورات كان قد سبقها نشاط بيئي ضخم منذ أواخر الستينيات، كما صاحبها إصدار عدد من الكتب ذات الصلة بالشأن البيئي، أبرزها: كتاب راشيل كارسون عام (١٩٦٢) " الربيع الصامت "[١]، كتاب بول إيرليش عام (١٩٦٨) " القنبلة السكانية " إلى جانب الكوارث البيئية التي تلاحق وقوعها بدءًا من الضباب الدخاني الكبير في لندن في عام (١٩٥٢)[٢]، مرورًا بمرض مينماتا في(١٩٥٦)، وكارثة فاجونت ريسفوار في عام (١٩٦٣)...الخ.

مما كان له عظيم الأثر في دفع الحكومات للعمل من أجل إيجاد حلول ناجعة لصون البيئة والمحافظة على مواردها، ذلك، وقد صدر أول تشريع لحماية البيئة في أستراليا عام (١٩٧٠)، تحت عنوان " قانون حماية البيئة الفيكتوري"، والذي يعد- بحق- أحد أبرز الأطر القانونية العالمية التي تعاملت مع البيئة بطريقة منهجية ومتكاملة، تبع ذلك، إصدار تشريع المياه ومنع التلوث لتنظيم حركة الملاحة في المناطق التي تقع على بعد (١٠٠) ميل قبالة السواحل الكندية بالقطب الشمالي.

ومن جانب آخر، وعلى الرغم من تنبه المشرع البريطاني لمخاطر التلوث على الصحة العامة، وقيامه منذ منتصف القرن الثالث عشر بحظر استخدام الفحم في

---

(١) انظر الموقع التالي: بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٥.

https://www.environmentgo.com/ar

(٢) وائل إبراهيم الفاعوري: مشكلات البيئة - قضايا و حلول، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠١١، ص٣٢.

لندن، إلا أن المحللين لا يزالون ينظرون إلى سبعينيات القرن الماضي باعتبارها عقد الإجراءات البيئية الكبرى.

ومنذ ذاك الوقت، تصاعد الاهتمام بالبيئة ومواردها الطبيعية، والجدير بالملاحظة هنا، أن إجراءات الحماية لم تعد تقتصر على مواجهة ومنع مظاهر التلوث والأذى البيئي، بل امتدت لتشمل كل ما قد يشكل تهديدًا لاستقرارها وسلامتها على المدى البعيد، إضافة إلى، تنظيم آليات ووسائل استعادة أنظمتها ومواردها لجودتها وكفاءتها من جديد.

كما استحوذت، أيضًا، أساليب التنظيم وفرض المعايير في تلك المرحلة على اهتمام صانعي السياسات، وكان النموذج الأكثر شيوعًا هو حظر- أو تقييد- الأنشطة الضارة، حيث كان يتم تحديد الأهداف البيئية المتطلبة في خطوة أولى- كأن يتم تعين حدود قصوى لانبعاث ملوثات الهواء أو المياه- يعقبها في خطوة ثانية تنظيم أداء الأنشطة الاقتصادية(١).

وتأسيسًا على ذلك، تعد المعايير مثالاً جليًا للتنظيم المباشر؛ إذ عادةً ما يتم فرض متطلبات موحدة للتحكم في الأضرار البيئة، وحصرها عند مستويات مقبولة اجتماعًا، ومن ثم، يتم توزيع تصاريح وتراخيص التلوث للسماح للشركات بمواصلة انبعاث الملوثات، لكن دون تجاوز للمستويات المنصوص عليها بالمعايير ذات الصلة(٢). ولعل من الأمور التي ساعدت على قبول وتأييد سياسات التنظيم البيئي

(1) Harrington, Winston: Enforcement leverage when penalties are restricted," Journal of Public Economics, Elsevier, vol. 37(1), 1988. P. 29-53.

(٢) حيث يعتمد منهج الاتجار بالانبعاثات emissions trading على آليات السوق في تحقيق الأهداف البيئية بما يتيح لأولئك الذين يخفضون انبعاثات غازات الدفيئة إلى الى ما دون المطلوب لاستخدام =

المباشر هو تفاقم المشكلات البيئية، وتعاظم حدتها، واستشراء تبعات إهمالها، فضلاً عن، التخوف من سيناريوهات تطورها في المستقبل، لاسيما، في ضوء التوقعات السائدة بخصوص وقوع طفرات ضخمة في معدلات نمو السكان، بعد ما سجلته من تباطؤ منذ آواخر ستينيات القرن المنصرم، من قبيل ذلك توقع الأمم المتحدة تخطى سكان العالم عام ٢٠٥٠ حد التسعة مليار نسمة(١).

=

الانخفاضات الفائضة أو الاتجار بها للتعويض عن الانبعاثات في مصدر آخر داخل البلد أو خارجه. وعموما يمكن أن يحدث الاتجار على مستوى ما بين الشركات أو المستويين المحلى والدولي. وقد اعتمد تقرير التقييم الثاني الذي أعدته الهيئة الحومية الدولية المعنية بتغير المناخ مبدأ استخدام " الرخص" لنظم التجارة المحلية أو " الحصص" لنظم التجارة الدولية والاتجار بالانبعاثات بمقتضى المادة (١٧) من برتوكول كيوتو هو نظام للحصص القابلة للتداول وهو يعتمد على الكميات المحددة التي تحسب من الالتزامات المدرجة في البرتوكول والخاصة بخفض الانبعاثات والحد منها. انظر:

د. عبد المنعم مصطفى المقمر: الانفجار السكاني والاحتباس الحراري، سلسلة عالم المعرفة، العدد رقم (٣٩١)، ٢٠١٢، ص٢٣٢.

(١) يُتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى (٨,٥) مليار في عام ٢٠٣٠، وأن يزيد بعد ذلك إلى (٩,٧) مليار نسمة مع حلول عام ٢٠٥٠، ثم يصل بعد ذلك إلى (١٠,٤) مليار نسمة بحلول عام ٢١٠٠. وهذه التوقعات ليست يقينية تمامًا. وتستند النتائج المذكورة على متغير متوسط التقديرات، الذي يفترض انخفاض الخصوبة في البلدان التي لم يزل فيها نمط الأسر الكبيرة سائدًا، فضلاً عن، زيادة طفيفة في معدل الخصوبة في عديد البلدان التي لكل امرأة فيها طفلين أو أقل في المتوسط. ويُتوقع أن تتحسن احتمالات التعمير في جميع البلدان. انظر:

الأمم المتحدة: السلام والكرامة والمساواة على كوكب ينعم بالصحة، منشور على الرابط التالي بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١٠.

https://www.un.org/ar/global-issues/population

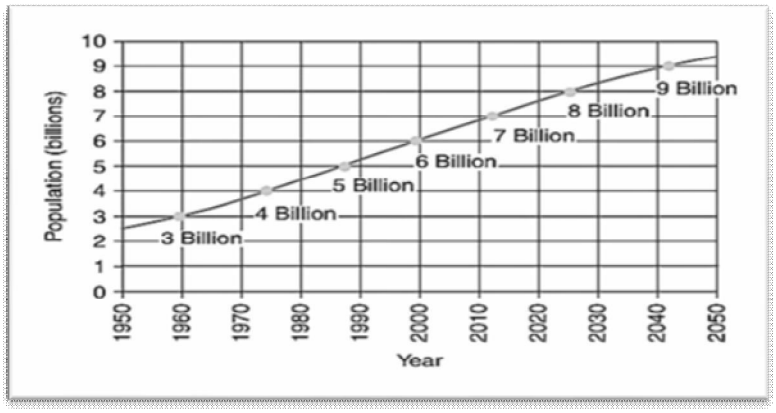

الشكل رقم (١)

Source: US Census Bureau 2016b

والملفت هنا، هو التوقع بأن معظم تلك الطفرات ستكون في البلدان النامية، وبصورة هي الأقرب لما مرت به الاقتصادات المتقدمة من تحولات ديموغرافية في عقود سابقة، ذلك، ويعذو فريق من الاقتصاديين الانفجار السكاني الذي حدث في العقود الماضية إلى زيادة متوسط العمر المتوقع(١). وبطبيعة الحال، يولد الاكتظاظ السكاني ضغوطًا بيئية شديدة، ويُعجل من استنزاف الموارد؛ ويتوقع أن يشكل إيجاد طريقة مستدامة لإطعام نحو ثلاث مليارات نسمة إضافية تحديًا ذا أبعاد هائلة.

وعلى الرغم مما ينطوي عليه التوسع الحضري الحالي في البلدان الغنية من أخطار وتهديدات، فإن ما يحدث في الدول النامية من انتقال مشابه ينطوي على أخطار

(١) يعود الفضل جزئيًا إلى تحسين الظروف الصحية للطب الحديث، وزيادة مستوى المعيشة بشكل عام.

وتهديدات أشد[١]. حيث يعيش في المدن حالياً نحو(٥٦%) من سكان العالم أي(٤,٤) مليارات نسمة. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه، حيث سيتضاعف عدد سكان المناطق الحضرية بأكثر من الضعف بحلول عام ٢٠٥٠، وعندها سيعيش نحو(٧) من كل(١٠) أشخاص في المدن[٢].

ذلك، ولايزال أكثر من نصف سكان إفريقيا وآسيا يعيشون في الريف، مقارنة بخُمس السكان في أوروبا وأمريكا الشمالية، وتعذو أسباب انتقال الأسر من الريف إلى المدن في البلدان النامية إلى ذات الأسباب التي دفعت الأسر لترك الريف والانتقال إلى الحضر في أوربا خلال القرن التاسع عشر. والتي تتلخص بالأساس في ندرة فرص العمل بالقرى، ومن ثم، اندفاع اليد العاملة إلى الحضر تحسبًا للظفر بفرصة لائقة، يحسنون من خلالها دخولهم ومستويات معيشتهم، وللأسف تساعد بعض السياسات الحكومية المطبقة في البلدان النامية على تعزيز هذا التوجه، مثال ذلك، إغفال تطوير قطاع الزراعة، وانتهاج سياسات من شأنها عدم تحريك أسعار الحاصلات، بغض النظر عن أي اعتبارات، وغالبًا، ما تجنى النخب الحضرية المحلية فوائد تلك السياسات، بينما يتحمل المزارعون وحدهم تكلفتها[٣].

---

(1) Simplice A. Asongu, et al, The criticality of growth, urbanization, electricity and fossil fuel consumption to environment sustainability in Africa, Science of the Total Environment, EXCAS Working Paper, 2019, p.6.

(٢) البنك الدولي: التنمية الحضرية، منشور بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١١ على الرابط التالي:
www.albankaldawli.org/ar/topic/urbandevelopment/overview

(1) Porteous, Obie: Trade and agricultural technology adoption: Evidence from Africa," Journal of Development Economics, Elsevier, vol. 144, 2020, p. C.

وفى حين، يؤدي التحضر غير المخطط إلى الإضرار بالبيئة المحلية، ويعمق مظاهر الفقر، يعيش سكان المدن في بيئة مزدحمة، ويتنافسون على موارد شحيحة(١).

وبشكل عام، يمكن القول إن الاقتصادات المتقدمة مرت بمسار التحول الهيكلي؛ حيث انتقلت العمالة والإنتاج، بصورة تدريجية، من الإنتاج الزراعي إلى التصنيع الأولى، الذي رتب أثار بيئية خطيرة، لا زالت أضرارها تتفاعل حتى اليوم، ولاحقًا، أصبحت أكثر اهتمامًا بقطاع الخدمات.

وحاليًا، تتبع أغلب البلدان النامية ذات النهج في التحول من الاعتماد على الإنتاج الزراعي، بصفة رئيسة، إلى الإنتاج الصناعي كثيف التلويث؛ ووجه القلق هنا ليس من تضخم حجم الأنشطة الصناعية، وطغيانها على الأنشطة الزراعية، لكن، كون أن ذلك يتم في إطار بيئة تنظيمية وقانونية هشة ومهلهلة.

وفى ضوء التحديات السالفة، خاصة: النمو السكاني السريع، التوسع الحضري غير المخطط، الاعتماد المبالغ فيه على التصنيع، تفاقم أزمة الغذاء، استنزاف الموارد، تراجع كفاءة الأنظمة البيئية يغدو التدخل التنظيمي أمرًا لا مفر منه.

غير أن عوامل على شاكلة الجمود المؤسسي، والبيروقراطية، والفساد... التي يتفشى وجودها في البلدان النامية تحول دون تبنى الحكومات لسياسات أو أفكار تقدمية تستطيع من خلالها حوكمة التحول الهيكلي(٢)، وضبط معدلات الزيادة

---

(١) البنك الدولي: التنمية الحضرية، منشور بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١١ على الرابط التالي:
www.albankaldawli.org/ar/topic/urbandevelopment/overview

(٢) يرى بعض الباحثين أنه لاتزال هناك نسبة كبيرة من البلدان النامية- المستقلة الآن- حبيسة نموذج التنمية الاستخراجية. ولا يمكنها السعي للحصول على دخل أعلى إلا من خلال الاستخراج الموسع =

الديموغرافية، ومن ثم، يظل للتعاون على المستوى الوطني والإقليمي والدولي دور أساسي في كل من المجالين العام والخاص لضمان مسار للنمو الأخضر يسمح في آن واحد، بالتخفيف من حدة الفقر، وتحسين فرص الدخل، والاستقرار البيئي، والاستخدام المستدام للموارد.

وكثيرًا، ما تمتد الأزمات البيئية عبر الحدود الوطنية، وتؤثر على الأنظمة الإيكولوجية والسكان المترابطين، ولهذا تتطلب حماية البيئة، في العادة، جهدًا منسقًا مشتركًا، وليس مجرد تدخلات مستقلة متضادة، وبعبارة أخرى، يمكن القول إنه لم يعد من المقبول أن تعتمد البلدان سياسات وإجراءات متضاربة في مواجهة التهديدات المشتركة.

ورغم ما تيسره العولمة من انتشار للأمراض العابرة للحدود، فضلاً عما تسببه من تضاعف معدلات التلوث العالمي (كما في حالة انبعاثات غازات الدفيئة)[1] فإن التعاون والتنسيق الدولي يعملان على تعزيز إجراءات التصدي للتحديات البيئية

=

وتصدير الموارد الطبيعية، وليس من خلال الانتقال نحو "مرحلة" أخرى من التنمية. انظر:
Hayley Stevenson: op. cit., p. 53.

(١) فمن أبرز ما تواجهه العولمة من انتقادات أنها: تهدد فرص العمل المحلية بسبب المنافسة الدولية، كما تساهم في تفاقم التلوث البيئي في جميع أنحاء العالم نتيجة تضاعف الإنتاج الصناعي، علاوةً على، ارتباطها بزيادة خطر الإرهاب والمخدرات والأوبئة مثل الإيدز وغيرها. كما يزعم بعض المعارضين أنها تقضي على التنوع الثقافي كونها تنشر الفكر والقيم الغربية في كل مكان. انظر:

IMF Center - Thinking Globally: Effective Lessons for Teaching about the Interdependent World Economy, N.W. – Washington, DC 20431, Arabic Version, 2005, p.12.

المشتركة والعالمية، ومن ثم، تغدو عملية فرض معايير بيئية دولية ذات كفاءة وفعالية أمر لا مفر منه في توجيه التنمية والنمو الاقتصادي نحو مسار مستدام.

وغدا من الشائع حاليًا تعاون الدول في مجال التشريع، ولم تعد التقاليد القانونية، ولا الثقافات المتباينة تقف حائلاً أمام تحقيق ذلك، ويلاحظ هنا أن أفاق التعاون لم تعد تقتصر على الحكومات، بل شملت إلى جانبها الشركات، والمنظمات غير الحكومية، وأصبحت التشريعات والمعايير والأنظمة البيئية المشتركة أمر معتاد ومبرر.

وفى نهاية المطاف، أسفرت الجهود عن ظهور " قانون البيئة العالمي"، والذي يعد بمثابة تشريع مستقل، يحظى بتأييد واسع على جميع الأصعدة سواء الدولية أم الوطنية، ويقصد بالقانون البيئي العالمي" مجموعة المبادئ القانونية التي طورتها الأنظمة البيئية الوطنية والدولية وعبر الوطنية لحماية البيئة، وإدارة الموارد الطبيعية ... [1] ويتألف القانون من مجموعة متميزة من المبادئ الإجرائية، والأساليب المصممة خصيصًا لتنظيم الإدارة البيئية حول العالم"[2].

وتمتاز التشريعات البيئية العالمية بسمات عدة، أبرزها- ولا شك- التركيز على التحديات البيئية العالمية، وما يقتضيه ذلك من ضرورة تنسيق السياسات وتكامل

(١) بينما يقصد بالقانون البيئي" مجموعة القواعد القانونية ذات الطبيعة الفنية التي تنظم نشاط الإنسان في علاقته بالبيئة، والوسط الطبيعي الذى يعيش فيه، وتحدد ماهية البيئة، وأنماط النشاط المحظور الذى يؤدى إلى اختلال التوازن الفطري بين مكوناتها، والآثار القانونية المترتبة على مثل هذا النشاط" انظر:

أحمد مبارد سالم سعيد: الحماية التشريعية للبيئة، جامعة الملك نايف للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض، ٢٠١٤، ص٦٩.

(2) Tseming Yang, Robert V. Percival: The emergence of global environmental law, (36) Ecology L.Q, 2009, pp. 623–627.

الأدوار؛ لذا، كان من المنطقي أن يتم النظر إلى المشكلات البيئية المحلية وسياسات مواجهتها على أنها لا تعدو أن تكون مجرد جزء من جدول أعمال عالمي أوسع.

ومن جانب آخر، تعتمد كثير من الأنظمة القانونية العالمية مبدأ الملوث يدفعPolluter pays principle، والذي قُدم للمرة الأولى عام ١٩٧٢ عن طريق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وينص على أن الملوثين يجب أن يتحملوا تكلفة تدابير منع التلوث والسيطرة عليه التي تتخذها السلطات العامة لضمان عدم الإضرار بالأنظمة الأيكولوجية.

ويمكن لواضعي السياسات استخدام هذا المبدأ للحد من التلوث واستعادة الأنظمة الأيكولوجية لجودها وخصائصها الطبيعية. وبتطبيقه يتم تحفيز الملوثين على تجنب الإضرار بالبيئة، وتحمل المسؤولية عن التلوث الذي يسببونه. وبذلك يتحمل الملوثون، وليس دافعو الضرائب، تكلفة التلوث.

من الناحية الاقتصادية، يشكل هذا "استيعابًا" لـ "العوامل الخارجية البيئية السلبية"[(١)]. وحينما يتحمل الملوثون تكاليف التلوث، ترتفع أسعار السلع والخدمات لتغطية تلك التكاليف. وبالتالي، فإن تفضيل المستهلكين لأسعار أقل سيحفز المنتجين على بيع منتجات أقل تلويثًا.

(١) يطلق بعض الباحثين على هذه العملية مصطلح " الوفورات" وهي تقع حينما تكون رفاهية أحد العملاء سواء كان مؤسسة أو وحدة منزلية تعتمد مباشرة، ليس فقط على أنشطته، ولكن أيضًا على أنشطة تحت سيطرة عميل آخر. انظر:
جلال البنا: المعايير الاقتصادية للمشكلات البيئية والقوانين المتعلقة بها (المسار الأمريكي)، الطبعة الأولى الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص٤٦.

ومنذ عام ١٩٧٢، توسع نطاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص بصورة تدريجية، حيث ركز المبدأ في البداية فقط على تكاليف منع التلوث، ولكن تم توسيعه لاحقًا ليشمل تكاليف التدابير التي تتخذها السلطات للتعامل مع انبعاثات الملوثات، وفى تطور لاحق أصبح يغطى المسؤولية البيئية، على النحو المبين في الشكل رقم (٢):

الشكل رقم (٢)

المصدر: the European Court of Auditors (ECA)

وفى جميع الأحوال، يجب أن يدفع الملوثون ثمن الضرر البيئي الذي يتسببون فيه، بما في ذلك الأضرار المسموح بها قانونًا (التلوث المقبول أو العرضي)[1].

ويتطلب التنسيق الدولي، واعتماد المعايير جهود مدروسة لتحقيق (النقل، والتقارب، والتكامل، والمواءمة)، ويقصد بالنقل هنا نسخ وتكييف النصوص

(1) European Union: The Polluter Pays Principle: Inconsistent application across EU environmental policies and actions, Special Report12, EN 2021, p.6.

والتشريعات البيئية التي ثبتت كفاءتها وفعاليتها في بلدان أخرى، ويمكن النظر إلى عمليات النسخ على أنها طريقة لمساعدة البلدان ذات الأنظمة القانونية الأقل تطورًا على اللحاق بالأنظمة الأكثر تعقيدًا، في حين، يشير التقارب إلى الكيفية التي يمكن من خلالها أن تتطور الأنظمة القانونية المتباينة، وتصبح استجابتها للضغوط الخارجية مماثلة لبعضها البعض. وأخيرًا، يشير التكامل والمواءمة إلى الجهود المبذولة عبر البلدان للتعاون وتوحيد النهج القانونية، وغالبًا، ما يتجسد هذا التعاون، في معاهدات دولية رسمية، وتنظمه مؤسسات حكومية دولية، كما هو الحال بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية (WTO).

ويُتوقع أن تُؤدى عمليات النسخ التشريعي، والتقارب، والتكامل والمواءمة تدريجيًا إلى زيادة مستويات العمل البيئي المتضافر والمنسق، لاسيما، حينما تُظهر البلدان التزامًا ثابتًا في مواجهة الاختلافات والتباينات السياسية والتشريعية. وعلى النقيض إن لم يتيسر تحقيق ذلك فإن الخسائر والأضرار ستكون كارثية؛ ولن تقتصر على مجرد التباينات التشريعية والتنظيمية، لكن ستشمل على جانب ذلك: حقوق العمال، معايير العمل، الهياكل الأساسية، رأس المال البشري، الثقافية العامة...الخ.

إذ من شأن استمرار التباينات ازدياد فرص تحقق الاستغلال الاقتصادي؛ لاسيما من جانب الشركات متعددة الجنسيات، كما يؤدى تباطؤ عمليات النسخ التشريعي والتقارب والتكامل والملاءمة في إطار المعايير البيئية عبر البلدان، على النحو السالف، إلى اضطراب أداء سلاسل التوريد والإنتاج العالميتين.

ومن باب آخر، لايزال تأثير المشكلات البيئية على الاقتصاد الحقيقي (وسائر مؤشرات الاقتصاد الكلي) موضع نقاش- نظري وتجريبي- كبير؛ حيث حفزت المناقشات

فريق من الباحثين على دراسة تكاليف وعوائد فرض المعايير، سواء على الصعيدين الوطني أم الدولي، علاوة على، تطرقهم لبحث علاقتها بالإنصاف، والعدالة الاجتماعية... إلى غير ذلك من الآثار المتمايزة التي قد ترتبها في مختلف الاقتصادات على المدى البعيد.

فلابد في عالم مترابط من فهم دقيق لأثر المعايير البيئية على تداول السلع بين البلدان؛ إذ تُرتب التغيرات في أحجام وأنواع السلع المتداولة تأثيرات أعمق في مستويات الدخول والعمالة، ومن ثم، إعادة توطين الأنشطة الإنتاجية عالميًا، وتصنيف البلدان إلى فائزين وخاسرين.

ويشير فريق من الباحثين إلى أن العدد الإجمالي للأحكام البيئية المتضمنة في الاتفاقات التجارية الدولية يتزايد، بمعدلات سريعة منذ نهاية التسعينيات[1] (وأن الجزء الأكبر منها قد تم اعتماده خلال القرن الحادي والعشرين)، وهو ما يشكل مؤشر إيجابي عن استعداد البلدان للتعاون والمبادرة بتدخلات لصون البيئة الدولية.

ومع ذلك، حتى في الحالات التي يحظى فيها دعم المعايير بتأييد واسع، فإن اعتمادها قد يُرتب في بعض الحالات شكل من أشكال عدم اليقين الارتياح لدى بعض المجموعات والقطاعات، ويتوقع أن تُواجه الحكومات ضغوط كبيرة من جانب أرباب الأنشطة المتضررة، إما لعكس القرارات، أو لتقليل العبء الاقتصادي للامتثال بدعوى تأثيرها السلبي على الأوضاع التنافسية للشركات.

(1) Brandi C, Schwab J, Berger A, Morin JF: Do environmental provisions in trade agreements make exports from developing countries greener? World Dev, 2020, p. 9.

ولما كانت العولمة تيسر انتقال رؤوس الأموال بحرية[١]، وتميل الحكومات لاستيعاب رغبات المستثمرين، باتت رؤوس الأموال تستهدف الاقتصادات التي تتميز بتدني تكاليف الإنتاج، ولا تحظى الاعتبارات البيئية فيها بقيمة تذكر، ومن ثم، يمكن القول إن من شأن تقاطع الضغوط الاقتصادية، والأيديولوجيات السياسية، إعاقة تنظيم حماية بيئية فاعلة. كما إن مقاومة المعايير في البلدان النامية لم تعد تقتصر على المنتجين وجماعات الضغط التي يشكلونها وحدهم، بل تتجاوزهم لتطال أغلب أفراد المجتمع، وذلك لتفشى مظاهر الفقر، واستشراء التلوث؛ فلاتزال النسبة الأكبر من السكان هناك تعتمد سبل العيش الريفي، وتفتقر للموارد التي تساعدها على الامتثال للمعايير[٢].

وفى كثير من الأحيان قد تكون الحاجة لتبنى معايير بعينها ملحة وماسة، لكنها تقتضي تخصيص استثمارات ضخمة لا تقدر أغلب الصناعات على تحملها بمفردها، الأمر الذي يضاعف حدة المشكلات، ويُزيد خطورتها، خاصة، حينما ينعدم الدعم الحكومي، كما هو الحال في الدول النامية.

فعلى سبيل المثال، نلاحظ أن النمو غير المخطط له في أعداد السكان، خاصة في البيئات القاحلة، التي تعاني بالفعل من هشاشة الأنظمة الإيكولوجية، يعمق مشكلات: ندرة المياه، والغذاء، والأراضي، ويتعاظم دور ما يعرف ب " مصائد الفقر "، وفى هذا الصدد، تشير التقديرات إلى أن نحو بليون شخص لا يزالون يعانون

(1) A.R.G. Heesterman, W.H. Heesterman: Rediscovering Sustainability Economics of the Finite Earth, Gower, 2013, p. 143.

(٢) حيث تواجه تلك البلدان تحديات ضخمة سواء فيما يتعلق بالعجز الضخم في الميزانية، والافتقار إلى البنية التحتية ورأس المال البشري، والحد الأدنى من جهود إعادة التوزيع تجاه القطاعات والأفراد المتضررين.

من عدم انتظام إمدادات المياه النظيفة[١]، التي غالبًا ما تعذو أسباب تلويثها إلى ممارسات بيئية خاطئة[٢].

وكذا، تقلص مساحات الغابات في كل من: أمريكا اللاتينية وأسيا وأفريقيا، الأمر الذي لا تتوقف آثاره عند زيادة المخاوف من التغيرات المناخية على المدى البعيد، بل أيضًا تضرر سبل كسب الرزق لشرائح واسعة من السكان الحاليين.

وتشير البحوث الحديثة إلى أن التلوث الواقع في البلدان النامية هو أكثر من مجرد هياج طفيف، كونه يفرض تكلفة اقتصادية باهظة. من قبيل ذلك، ما قدرته دراسة البنك الدولي لحجم تكلفة تلوث الهواء والمياه في الصين بحوالي (٥٤) مليار دولار سنويًا، وهو ما يعادل(٨٪) من إجمالي الناتج المحلي للبلاد[٣]، بينما قدرت دراسة أخرى حجم التكاليف الصحية التي ترتبط بالأضرار الناجمة عن تلوث الهواء في كل من: جاكرتا وبانكوك في أوائل القرن الحادي والعشرين بحوالي (١٠٪) من دخل هاتين المدينتين، وتعكس التقديرات السالفة حجم وخطر الأضرار التي يرتبها التلوث البيئي. والملفت في ذلك، هو أن القلق المحلى أصبح يترافق مع وعي

(١) وفى هذا الصدد، تشير إحصاءات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) لعام ٢٠١٣ إلى أن أفريقيا أكثر عرضة للاحتباس الحراري والمشاكل المناخية مقارنة ببقية أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال، تُظهر الإحصاءات أنه سيكون هناك انخفاض من (٥٠%) إلى (٣٠%) في عدد السكان الذين لديهم إمكانية الوصول إلى المياه، وانخفاض بنسبة (٢٠%) في الإنتاج الزراعي عبر القارة. انظر: Simplice A. Asongu, et al, op. cit., p.4.

(2) Schwarzenbach RP, Egli T, Hofstetter TB, Von Gunten U, Wehrli B: Global water pollution and human health. Annu Rev Environ Resour, 2010, p. 123.

(3) World Bank: clear Water, Blue Skies- China's Environment in the New Century, 1997, p.2.

متزايد بجسامة التهديدات البيئية، وأصبحت التعديات والتجاوزات في شأن البيئة تواجه بحساسية مفرطة، وغدت التصرفات الاستباقية والتدابير الاحترازية تحظى بقبول متصاعد.

وبصفة عامة، نجد أن قوة وأعداد جماعات الضغط البيئي في كل من أمريكا اللاتينية وأسيا قد شهدت نموًا كبيرًا خلال السنوات القليلة الماضية، بعض تلك المنظمات لا يعدو كونه مجرد فروع لمنظمات تأسست أصلاً في اقتصادات متقدمة (مثل غرين بيس، والصندوق العالمي للطبيعة، ومنظمة الحفاظ الدولية، وما إلى ذلك).

ليس معنى ذلك أنه لم ينشأ بالدول النامية أي حركات أو جماعات ضغط بيئي مستقلة عن مثيلاتها بالدول المتقدمة، للدفاع عن حقوق البيئة وصيانة أنظمتها ومواردها الطبيعية، سيما، من جانب السكان الملتصقين بتلك البيئات، والمستفيدين من خدماتها ومنافعها بشكل مباشر.

وتجدر الإشارة، أنه خلال السنوات الأخيرة تولى ناشطون من الخضر مناصب حكومية مؤثرة في كل من: بوليفيا، والبرازيل، وكولومبيا، والإكوادور، والمكسيك، وبطبيعة الحال، فإن هذه الخطوات- رغم صعوبتها- ليست سوى مجرد خطوات أولى نحو اقتحام المشكلات البيئية الراسخة[1].

(١) حيث تصنف أمريكا اللاتينية بالمنطقة الأكثر فتكًا في العالم بالنسبة للناشطين في مجال البيئة، وحقوق الأراضي، ووفقًا لمنظمة غلوبال ويتنس، وهي منظمة غير ربحية " تحمي حقوق الإنسان والبيئة من خلال مواجهة الفساد بلا خوف وتحدي الأنظمة التي تمكنه"، فإن أكثر من ثلثي جرائم القتل التي تورط فيها نشطاء بيئيون وقعت في المنطقة. صنفت كولومبيا في المرتبة الأكثر خطورة على الناشطين البيئيين مع (٦٤) عملية قتل في عام ٢٠١٩، تليها عن كثب البرازيل، والمكسيك، وهندوراس، وغواتيمالا.

ورغم ذلك، يمكننا الزعم بإن حكومات الدول النامية أصبحت تمرر أنظمة بيئية صارمة، على نحو لم يسبق له مثيل، بل إن بعضها يرقى إلى مستوى المعايير المطبقة بأوروبا وأمريكا الشمالية، غير أنه- عادةً- ما ينتهي بها الحال إلى مجرد إيماءات فارغة، ويعود ذلك إلى: إما عدم وجود رغبة صادقة لدى الهيئات الحكومية نفسها، وإما إلى عدم قدرتها على إنفاذ تلك المعايير.

ومن الأمثلة المعبرة عن ذلك، حالة التشريع البرازيلي الذي صدر في عام ١٩٩٩ لاستكمال القانون السابق عليه، ضد الجرائم البيئية، والذي يحظر على ملاك الأراضي في منطقة الأمازون إزالة الغابات بأكثر من (٢٠٪) من مساحة أراضيهم، بيد أن هذه الخطوة الوقائية، لا تزال غير كافية، نظرًا لتسارع معدلات إزالة الغابات بالمنطقة خلال السنوات الأخيرة.

يعكس ما سبق، محدودية ما تتمتع بها الدول النامية من خبرات في مجال صون وتنمية الموارد الطبيعية، مما يقتضي التعرف على تجارب الدول المتقدمة في هذا الشأن، شريطة ألا يتم اعتماد نتائج تلك التجارب دون دراستها، وتقييم نتائجها، والتأكد من ملاءمتها للأطر والظروف العامة التي تتميز بها هذه البلدان قبل الشروع في تطبيقها، وإلا كانت النتائج كارثية.

ولعل إحدى أبرز تلك التجارب نجاح معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، في تقليص معدلات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وثاني أكسيد الكبريت بصورة مطردة خلال العقود الأربعة الماضية[1]. إضافة إلى، نجاحها في

(1) U.S. Energy Information Administration: International Energy Outlook 2016, p. 61.

استعادة جودة مياه الأنهار والبحيرات، من خلال، برامج الاستثمار في معالجة مياه الصرف الصحي.

كما شَرعت دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) منذ عام ٢٠٠٩ في تنفيذ مبادرات عدة من أجل تنشيط اقتصاداتها، جنب إلى جنب، مع تعزيز العمالة في القطاعات الخضراء[١]، والتصدي للتحديات البيئية شديدة الخطورة، والتي عرفت فيما بعد ب "حزمة التحفيز المالي الأخضر".

إلا أنه لم يتم استكمال أغلب تلك الإجراءات نتيجة لما سببته أزمة الديون الطاحنة التي أعقبت الشروع في تنفيذ الإجراءات المشار إليها، بالإضافة إلى، ما تم فرضه من ضغوط خارجية لتحقيق التوازن في الميزانيات العامة، مثلما وقع من قبل وكالات التصنيف الائتماني الدولية.

يتضح مما سبق، الأهمية التي ينطوي عليها إيجاد قنوات للاتصال والتعاون المباشر فيما بين البلدان المتقدمة والنامية؛ إذ لايزال كثير من البلدان النامية يفتقر إلى القدرات التقنية والمعرفية والتمويلية التي يتطلبها صيانة أنظمتها الأيكولوجية، وفرض معايير تتسم بالكفاءة والفاعلية، ومن جانب آخر، يقع على عاتق الدول المتقدمة

(١) حيث تميل القطاعات الخفيضة الكربون إلى أن تكون أكثر اعتمادا على كثافة اليد العاملة من القطاعات العالية الكربون الآخذة في التراجع. وحسب دراسة حديثة يتوقع أن توفر الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة وأعمال تعزيز الشبكة نحو (١٩) مليون فرصة عمل جديدة في جميع أنحاء العالم بحلول عام ٢٠٥٠. وإذا أخذا في الحسبان الوظائف المفقودة في قطاع الوقود الأحفوري التي ستبلغ نحو (٧,٤) ملايين وظيفة، فإن الزيادة الصافية ستكون (١١،٦) مليون وظيفة. انظر:
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد): تقرير التجارة والتنمية- من التعافي إلى المرونة: البعد الإنمائي، إصدار الذكرى السنوية الـ ٤٠، ٢٠٢١، صIX.

مسؤولية أخلاقية تلزمها بالاضطلاع بهذه الأدوار كونها هي المسؤولة الأولى عن توسيع البصمة الأيكولوجية التاريخية[١].

الفرع الثاني

المعايير البيئية

يقصد بالمعايير البيئية في إطار نظرية التجارة الدولية " الشروط التي يجب توفرها في المنتجات سواء في مداخلات إنتاجها أو المواد المكونة لها أوفي أساليب إنتاجها أو عبواتها وطريقة تغليفها، وكذلك المواصفات المحددة لكميات الملوثات

(١) يمثل مفهوم "البصمة الإيكولوجية" "TNIRPTOOF LACIGOLOCE" المفهوم الأحدث في مجال البيئة على الرغم من أن جذوره التاريخية تعود إلى سبعينات القرن العشرين. ويرى بعض الباحثين "أن البصمة البيئية مصطلح يصف تأثير الإنسان على البيئة الطبيعية المحيطة به، وهي تُقاس بوحدة الهكتار، الذي يوازي مساحة ملعب كرة قدم، وهي مساحة الأراضي اللازمة للإيفاء باحتياجات الفرد، وهذه المساحة تشمل المساحات اللازمة لدفن النفايات، والأراضي التي نحصل منها على الغذاء، والأراضي المستغلة للسياحة، إلى جانب الصناعة والأنهار والمياه الجوفية والبحار". وتعد البصمة البيئية بنظرهم أداة لقياس معدل استخدام الأفراد للموارد الموجودة، مقارنة بالمعدل الذي تحتاجه الكرة الأرضية لإعادة توفير هذه الموارد، وهي بذلك تعتبر" أحد مقاييس الاستدامة في العالم، وفي بعض البلدان، كالولايات المتحدة، تُعتبر البصمة البيئية أكبر من مساحة البلاد نفسها، بسبب اعتمادها الكامل على الواردات أو بسبب الاستغلال الجائر لمصادرها وقدراتها على امتصاص النفايات. ويرى فريق من الباحثين في جامعة كولومبيا أن الموارد المطلوبة لتأمين مستوى معيشة مثل الذي يتمتع به المواطن الأميركي أو الكندي لكل سكان العالم يتطلب ثلاث كرات أرضية أخرى مثل التي نعيش عليها. وتؤكد هذه الدراسات أن البصمة البيئية لأميركا وحدها تستحوذ على أكثر من (٢٠ %) من المساحة الكلية لكوكب الأرض، انظر:

مازن مجوّز: ديون إيكولوجية مُرهِقة تهدّد مستقبل العالم العربي العدد ٢٧ شباط ٢٠١٥، موقع مجلة أسواق العرب، بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٨.

https://www.asswak-alarab.com/archives/7761

لوييك شوقو: المخاطر الطبيعية في العالم، ترجمة مارك عبود، كتاب العربية (١٤٦)، الطبعة الأولى، الرياض، ٢٠١٥، ص٩٧.

الخارجية أثناء العملية الإنتاجية وكيفية التعامل معها ". ووضع هذه المعايير لا يقتصر على القطاع الصناعي لضمان أساليب إنتاج منتجات غير ملوثة للبيئة فحسب، لكن تتعداه لتشمل السلع الزراعية التي تمثل الركيزة الأساسية لصادرات العديد من الدول النامية[١]، لما تقتضيه العملية الإنتاجية لهذه السلع من استخدام للمبيدات والأسمدة لحماية التربة، فضلاً عن مواصفات التعبئة والتغليف[٢].

وقد استحوذت سياسات حماية البيئة خلال العقود الستة الماضية على جُل اهتمام صانعي السياسات عبر معظم البلدان[٣]؛ يبرهن على ذلك، النمو اللافت في عدد المعايير والإجراءات التي أصدرت وتم اتخاذها في هذا الخصوص، مما كان له عظيم الأثر في تنظيم وتبنى المعايير البيئة الدولية. ويوضح الشكل رقم (٣) النمو الملحوظ في عدد المعايير خلال العقد الأخير.

---

(١) شهدت التجارة بين دول الجنوب نموًا ملحوظًا مع مطلع القرن الحالي؛ حيث زادت من (٢٢٢) مليار دولار في عام ١٩٩٥ إلى (٥٦٢) مليار دولار في عام ٢٠٠٤، وبلغت نسبتها من إجمالي تجارة الدول النامية (٢٦%) في عام ٢٠٠٤. كما ازداد الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول الجنوب، ووصل إلى (٤٧) مليار دولار في عام ٢٠٠٣، مقارنة بـ (١٤) مليار دولار في عام ١٩٩٥، وشكل (٣٧%) من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية في عام ٢٠٠٣. انظر: البنك الدولي: تمويل التنمية العالمية ٢٠٠٦. على الرابط التالي. (worldbank.org)

(٢) سهيل حسين الفتلاوي: منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠٦، ص.٣.

(٣) ينصرف مفهوم الحماية إلى كافة صور تدخل الدولة في جهاز الأسعار، والذي من شأنه التأثير على حركة تدفق السلع من وإلى الخارج بشكل يباعد بين الأسعار النسبية المحلية ومثيلاتها العالمية. وقد تتخذ الحماية أشكالاً عديدة، إلا أن أبرز تقسيماتها هي: الحماية التعريفية والحماية غير التعريفية، وتتمثل الحماية التعريفية في الضرائب الجمركية، في حين، تتعلق الحماية غير التعريفية بكافة أنواع اللوائح والقوانين والممارسات والإجراءات التي تطبقها الدول وتشكل في نفس الوقت عوائق أمام التجارة. انظر:
د. عمر صقر: سياسات التجارة الخارجية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٨١.

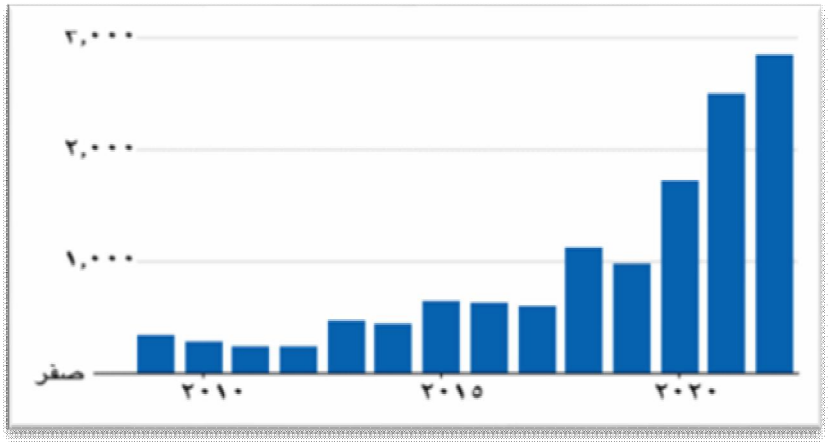

الشكل رقم (٣)

عدد القيود التجارية المفروضة سنويًا في مختلف أنحاء العالم

المصدر: قاعدة بيانات مرصد التجارة العالمية.

ملحوظة: تشمل القيود المفروضة على السلع والاستثمار والخدمات.

فمنذ انطلاق الموجة الأولى من الاهتمام العام بالبيئة وقضاياها خلال ستينيات القرن الماضي- والتي صنفت كرد فعل على تفاقم معدلات التلوث الصناعي في البلدان المتقدمة، وتجاوزها كافة الخطوط الحرجة- لم تهدأ الهواجس، بل ازدادت حدتها مع صعود العولمة، وتضاعف معدلات التبادل التجاري الدولي(١).

تجدر الإشارة، أن فكرة تبنى المعايير والاعتماد عليها في توفير حماية فاعلة للنظم الأيكولوجية كانت إحدى المبادئ الأساسية التي خلص إليها مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد بالعاصمة السويدية ستوكهولم عام ١٩٧٢؛ وقد جاءت الإشارة على النحو

(1) Ravishankar Jayadevappa, Sumedha Chhatre: International trade and environmental quality: a survey. Ecological Economics (32), 2000, p.177.

التالي" تحديد المعايير الملائمة لحماية البيئة مع ضمان أن تكون ملائمة بالنسبة للدول النامية"[١].

وحاليًا، لا تهدف السياسات والتشريعات البيئية، سيما، المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي، إلى صون الأصول البيئية القائمة فحسب، بل أيضًا استعادة ما يمكن استرجاعه من الأنظمة الأيكولوجية التي فقدت خلال العقود الماضية.

ومن جانب آخر، كان لابد مع تزايد الاهتمامات والمبادرات الهادفة لحماية البيئة من إجراء تقييم شامل لمختلف الآثار التي يرتبها فرض وتنظيم المعايير، سواء المطبق منها محليًا أم دوليًا. خاصة، وأنها غدت تغطى أغلب التحديات التي تُهدد وجود وانتظام أداء الأنظمة الأيكولوجية، علاوةً على، تباين البلدان في تحديدها لدرجات الحماية المتطلبة، وكذا، كفاءة التنفيذ في أرض الواقع، وما يرتبه ذلك من تمايز في الآثار المترتبة على المعايير المتماثلة[٢].

وفي حين، نجد أن بعض الأنظمة القانونية يسمح للكيانات الملتزمة بالمعايير واللوائح البيئية بتداول حقوقها غير المستغلة في التلويث تجاريًا إلى الكيانات التي تكافح من أجل الامتثال لذات المعايير، وذلك من خلال ما يعرف بتصاريح " شهادات " التلوث، تلجأ أنظمة مغايرة إلى تقرير مزايا أو إعانات مباشرة لتحفيز الأنشطة غير

---

(2) United Nations, report of the United Nations conference on the human environment, Stockholm, 5- 16June 1972, A/conf.48/14/rev.1, united nations publication, Switzerland, November1973, pp:4-5.

(٢) وتطبق الضرائب والغرامات على عناصر استهلاكية محددة (كما في حالة رسوم استخدام الأكياس البلاستيكية) أو تستند إلى بعض المعايير البيئية المحددة (كما في حالة الرسوم المكافئة لكثافة انبعاثات الكربون).

المتوافقة، وسواء كان ذلك في صورة دعم للإنتاج أو الاستهلاك، أم في صورة إعانات تمنح للشركات والأفراد.

ولعل من أبرز القطاعات التي يتم فيها تحفيز المنتجين والمستهلكين على التوافق مع المعايير واللوائح قطاع الطاقة، وبالتحديد فيما يتعلق بتقنيات توفير الطاقة، أو توليدها من المصادر المتجددة، كما هو الحال بالنسبة للطاقة المولدة من الألواح الشمسية، أو توربينات الرياح أو حرارة باطن الأرض. وبصفة عامة، يمكننا القول إن من شأن الاهتمام بالحوافز والإعانات البيئية أن تتسارع وتيرة الاستثمار الأخضر، ويصير التحول المستدام في متناول الشركات والمستهلكين العاديين.

وتجدر الإشارة إلى أن حجم التكاليف والعوائد التي ترتبط بالمعايير يعتمد في المقام الأول على مدى صرامة اللوائح المطبقة؛ فعلى سبيل المثال، حينما يتم فرض معايير تستهدف مستويات متقدمة من الجودة البيئية، تجد الشركات نفسها مجبرة على الاستثمار في هياكلها الأساسية، واقتناء تكنولوجيات بعينها، كي تتمكن من الامتثال والتوافق مع الاشتراطات المطلوبة، كما هو الحال فيما تضمنته لوائح تلوث الهواء والمياه المعمول بها في الولايات المتحدة اعتبارًا من عام ١٩٩٠[١].

بينما تتمتع اللوائح الأكثر حداثة بقدر أكبر من المرونة، كما هو الحال في برنامج الاتحاد الأوروبي الخاص بتداول حصص انبعاثات غازات الدفيئة[٢]، والذي دخل حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٣، وبموجبه يتم تحديد حدود قصوى " سقوف " لمستويات

(1) Sumit K. Majumdar, Alfred A. Marcus: Academy of Management Journal, 2000, p. 4-6.

(٢) تجدر الإشارة إلى أن غازات الدفيئة الرئيسة، هي: ثاني أكسيد الكربون(CO2)، الميثان(CH4)، ثاني أكسيد النيتروز،(N2O) مركبات البيروفلوروكربون (PFCs)، مركبات الهيدروفلوروكربون (HFCs)، سادس فلوريد الكبريت(SF6).

الانبعاثات المسموح بها، مع منح الشركات، في ذات الوقت، فرصة لتداول التصاريح التي تحتاج إليها.

وبذلك فإن الشركات هي التي تختار من بين الوسائل المطروحة ما هو أنسب لها، ويضمن تحقيق أهدافها الخاصة، وإجمالاً يمكن القول، أنها تكون بالخيار ما بين الاستثمار في تقنيات نهاية الأنبوب، التي تسمح لها بتحقيق الأهداف البيئية، أو الاستمرار في أنماط الإنتاج الحالية، وشراء صكوك تلوث من رواد السوق البيئية.

وفى الواقع، لا تعمل اللوائح غير المرنة على تحفيز الإبداع، كما لا تعزز كفاءة الإنفاق، بخلاف اللوائح المرنة، التي تلجأ- فقط- إلى تحديد الأهداف المرجوة، ثم تترك للأطراف المعنية والسوق تقرير آلية تحقيق ذلك، وهو ما يتيح مجالًا أفسح للحلول الإبداعية.

ونظرًا للتفاوت الشديد بين البلدان في صرامة عمليات التطبيق، كان لابد من قصر إجراءات تحليل التكلفة والعائد على كل حالة على حده. وكذا، فإن من شأن تباين الأطر الاقتصادية والاجتماعية من بلد لآخر أن تُرتب ذات المعايير آثار مغايرة[1]، مما يزيد بدوره من إعاقة إجراء حساب دقيق لكل من التكلفة والعائد، وعمومًا يمكننا القول إن الاقتصادات المتقدمة تعتمد أنظمة أشد صرامة.

والملفت هنا هو مطالبة الاقتصادات المتقدمة- التي تتحمل القدر الأكبر من المسؤولية التاريخية عن أضرار التلوث العالمي- للدول النامية باتخاذ إجراءات مماثلة

(١) إذ قد تؤثر طبيعة الهيكل الاقتصادي (أي الأهمية النسبية للقطاع)، درجة الامتثال والمراقبة، ودرجة الاستعداد للتدخل الحكومي، ونضج النظام المالي...الخ.

لما تنفذه هي حاليًا من تدابير لحماية البيئة، متجاهلة بذلك مساهمتها في هذا التلوث[١]، ومتغافلة عما قد تسببه تلك الإجراءات من خسائر واضطرابات لاقتصاداتها. وتجدر الإشارة إلى ما يكتنف عملية حصر وتحديد طبيعة الآثار التي يرتبها فرض المعايير واللوائح من صعوبات؛ إذ في الوقت الذي تَعُدها بعض الحكومات والكيانات والأفراد تكاليف لا مفر من تحملها، ترى فيها حكومات وصناعات مغايرة فرص لجنى الأرباح.

المطلب الثاني
المعايير البيئية ومقياس التكلفة والعائد

تمهيد وتقسيم:

في الوقت الذي تفرض المعايير البيئية إنفاقًا إضافيًا– يبدو في بعض الحالات مبالغ فيه- إلا أن عوائدها وفوائدها المتحصلة، على المدى البعيد، تتجاوز ذلك بكثير. وبناءً عليه، يكرس المطلب الماثل لتحديد وتحليل ما يرتبط بفرض المعايير واللوائح من تكاليف وعوائد، وأثر ذلك في جدوى تبنيها، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: عوائد المعايير البيئية

الفرع الثاني: تكاليف المعايير البيئية

---

(١) فضلاً عن ذلك، فقد أدى تنظيم الإنتاج العالمي من خلال سلاسل القيمة العالمية إلى تحويل العديد من أنشطة الإنتاج الباثة للكربون إلى البلدان النامية، في حين احتفظ بأنشطة ما قبل الإنتاج وبعد الإنتاج الخفيضة الكربون المرتبطة بهذه الأنشطة في البلدان المتقدمة، ولذلك ترتبط كفاءة الطاقة النسبية في الشمال ارتباطًا وثيقًا بعدم كفاءتها في الجنوب. انظر:
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد): تقرير التجارة والتنمية- من التعافي إلى المرونة: البعد الإنمائي، مرجع سابق، ص١٤٧.

الفرع الأول

عوائد المعايير البيئية

حدا تضاعف أعداد المعايير التي صُممت لأغراض الحد من تأثيرات السلوك البشري على البيئة بعلماء الاجتماع إلى تطوير أدوات جديدة، يمكن من خلالها الإلمام بالأدوار المحتملة لهذه اللوائح، ولما كانت فعالية المعايير تتوقف- من الناحية النظرية- على مدى إمكانية تحقق النتائج المرجوة من تطبيقها، كان لابد من أن تتحلى المعايير والأدوات المتبناة بأقصى درجات الفعالية.

ومن جانب آخر، يواجه واضعوا السياسات والمسؤولون عند اختيارهم للأدوات المثلى في التعامل مع التحديات البيئية عقبات عدة، لذا، عادةً ما يلجئون إلى تنظيم أكثر من أداة. ومن الشائع حاليًا استخدم تحليل (التكلفة- العائد)[1] (CBA) The cost–benefit analysis لتقدير كيف يمكن للتأثيرات المرغوبة (العوائد) لسياسة ما أن تقترن بالتأثيرات غير المرغوبة فيها (التكاليف)، وفيما يتعلق بالمعايير البيئية نجد أنه لابد من إجراء تقدير للقيم الأساسية التي ترتبط بصحة وسلامة البيئة، جنبًا إلى جنب، مع تقدير دقيق للقيم غير المباشرة، التي ترتبط بقطاعات أخرى، كالصحة العامة، والتوظيف...إلى غير ذلك.

وتجدر الإشارة هنا، إلى حرص المشرع الأمريكي على تضمين قانون مكافحة الفيضانات الصادر عام ١٩٣٦ النص على عدم إمكان تنفيذ مشاريع الحفاظ على المياه

(١) يعود الفضل في استخدام تحليل التكلفة- العائد (BAC) إلى أعمال المهندس والاقتصادي الفرنسي جول دوبويهJules Dupuit الذي عاش في منتصف القرن التاسع عشر. والذي يعد أول من أرسى ما يعرف اليوم في الاقتصاد باسم " التحليل الهامشي"، وعلى الرغم الاهتمام النظري الكبير الذي حظي به التحليل الهامشي خلال نهاية القرن التاسع عشر، لا سيما على مستوى النظرية الجزئية، إلا أن أثر العملي له لايزال ضئلاً.

في البلاد ما لم تكن الفوائد المرجوة منها تتجاوز التكاليف المقدرة لها. وفى الحقيقة، يعد النص السابق واحد من التشريعات الرائدة التي تنبهت إلى أهمية تحليل (التكلفة- العائد) ومبرزًا لمزايا إدراج المكاسب والخسائر الإجمالية في الحسابات قبل اعتماد قرارات البدء في المشروعات.

ويفترض البعض خطأ أنه من السهل تسييل كافة تكاليف السياسات ضمن إطار عمل تحليل (التكلفة- العائد)، وأنه لا توجد ثمة قيود تعيق الوصول إلى البيانات كافة، إلا أن هذا الفهم قد يكون مضللاً، ويحد بشكل واضح من إمكانية الوصول إلى نتائج دقيقة؛ حيث لا تقتصر تكاليف الامتثال على التكاليف المباشرة، بل تشمل إلى جانبها الآثار السلبية، وما يرتبط بالتنفيذ من مصروفات غير مباشرة. ولا يمكن بحال إغفال تلك التكاليف، لاسيما، حينما لا توجد قيم سوقية[١] يمكن القياس عليها[٢]، إضافة إلى ذلك، قد يكون من الصعب في بعض الحالات تحديد ما إذا كانت النتائج المحققة ترتبط بالمعيار محل التحليل أم أنها كانت ستتحقق بأي حال[٣].

علاوةً على ما سبق، يأخذ على هذا التحليل إغفاله البين للآثار التوزيعية التي تقتضيها بعض الظروف والملابسات السياسية؛ فليست جميع القرارات والإجراءات تصلح للتعامل معها في ضوء اشتراط تجاوز العائد للتكلفة المتحملة.

---

(١) جلال البنا: مرجع سابق، ص٦٨.

(2) Ahmed Hussen: Principles of Environmental Economics and Sustainability-An Integrated Economic and Ecological Approach, Amazon.com 2012, p. 197.

(٣) وبعبارة أخرى، يمكن القول إنه كلما جاء إدراك تكاليف الأضرار البيئية والأيكولوجية مبكرًا، كلما سهل إدراجها في عملية اتخاذ القرار، وكانت مخرجاته أكثر دقة وأعلى كفاءة وفعالية. انظر: د. جمال حلاوة، على صالح: مدخل إلى علم التنمية، الشروق، عمان، ٢٠٠٩، ص١٣٤.

وبينما يتم اللجوء إلى معيار كالدور-هيكس لتقييم السياسات والإجراءات فقط في الحالات التي يتمكن المستفيدون نظريًا من تعويض الخاسرين على النحو الذي يضمن لهم مستوى أفضل مما كانوا عليه قبل التنفيذ، في حين يتمتع الرابحون بصافي الفائدة، ويتوقف ذلك على إتمام التعويض، وبناءً عليه، يمكن القول إنه لن يكون هناك من هو أسوء حالاً مقارنة بما كان عليه الحال قبل التنفيذ، وعادةً ما يشير الاقتصاديون إلى ذلك تحت عنوان تحسين باريتوPareto.

والملفت هنا، كون قرارات الجدوى تستند إلى الإمكانية " النظرية" لإعادة التوزيع، والتي قد لا تتحقق في الواقع إما بسبب ضغوط أصحاب المصلحة أو تقاعس الحكومات، مما يلحق الضرر ببعض الفئات، كما هو الحال بالنسبة للشركات الصغيرة، وذوي الدخول المحدودة، والمجتمعات والمجموعات العرقية المهمشة، والمناطق الأكثر فقرًا...الخ. وفى بعض الحالات قد يتم استبعاد الشركات الصغيرة- عن غير قصد- من تطبيق معيار ما، وذلك لما قد يسببه من قيود على موازنتها (تكاليف المعاملات الأولية) أو بسبب حجب المعلومات.

علاوةً على ذلك، تُرجع بعض المؤشرات انخفاض معدلات مشاركة الشركات الصغيرة في المبادرات البيئية الجديدة إلى: محدودية فرص الوصول إلى رأس المال، افتقاد أكثرها للمهارات الفنية والإدارية الأساسية، ارتفاع تكاليف المعاملات مقارنة بإيراداتها. وفي المقابل، تميل بعض الشركات الصغيرة إلى عدم الاستجابة وسرعة الامتثال لما يتم فرضه من معايير جديدة، لاسيما، حينما تكون العوائد المرتبطة غير مؤكدة، ويمكن رد ذلك لارتفاع معدلات الخصم، والنفور النسبي من المخاطرة.

ورغم تصور إمكانية لجوء المنتجين إلى نقل تكاليف الامتثال بالمعايير إلى المستهلكين النهائيين- ولو على نحو جزئي- تحاول معظم الشركات عمليًا استيعاب

التكاليف الإضافية خوفًا من فقد حصتها في السوق، ومن ثم، تراجع أرباحها– خاصَّة- حينما تكون مرونة الطلب السعرية مرتفعة.

ومن زاوية أخرى، قد يتم استبعاد وحرمان بعض المجموعات من مناقشة والاشتراك في تصميم معايير بعينها، الأمر الذي يقوض الإنصاف الإجرائي، ويقلص كفاءة الامتثال. والملفت هنا، أن الاقتصاد السياسي غدا يولى عملية تحليل الجوانب التوزيعية للتكاليف، وما يرتبط بها من عوائد عناية فائقة، ولم يعد يقصر اهتمامه على القيم الإجمالية وحدها.

وفيما يتعلق بمنهج تحليل (التكلفة- العائد) واستخدامه في تقييم المعايير البيئية يلاحظ أن عملية تقدير، ومن ثم، خصم العوائد المستقبلية تنطوي على صعوبة جمة، هذا من جهة، ومن جهة أخري، نجد أنه قد لا يتمكن الجيل الحالي الذي تحمل كامل عبء الامتثال من جنى مزاياها المرجوة، مما يؤسس لحالة من حالات عدم الإنصاف بين الأجيال.

ومن الوراد كذلك، أن ينتج عن تحليل (التكلفة– العائد) تقييم غير موات للمشروعات البيئية؛ إذ عادةً ما تكون تكاليف الامتثال أعلى من العوائد المترتبة. وفى إطار المعايير البيئية الدولية نجد أن عملية الامتثال تميل إلى أن تكون أعلى كلفة، خاصة، فيما يتعلق بحالة البلدان النامية، نظرًا لمحدودية مواردها المالية والبشرية[1]، فضلاً عما تواجهه شركاتها الصغيرة من عقبات تحول دون استفادتها من أسواق الائتمان، بالإضافة إلى، احتمالات الإغلاق التي تتزايد نسب تحققها كلما اشتدت

(1) Harrison A, Hanson G: Who gains from trade reform? Some remaining puzzles. J Dev Econ 59(1), 1999, pp. 125–154.

منافستها للشركات الأجنبية، حيث تتراجع قدرتها على المنافسة كلما ارتفعت تكاليف الإنتاج.

أولا العوائد المرتبطة بالصحة العامة:

تهدف المعايير البيئية– في المقام الأول- إلى تقييد استخدام الملوثات والحد من التعرض للمواد الكيميائية، ذات الصلة، ومنع النتائج الصحية الضارة، مثال ذلك، أمراض القلب، والأوعية الدموية والعيوب الخلقية، والتأثيرات على نمو الأعصاب والأمراض السرطانية...إلى غير ذلك.

ونظرًا لعدم وجود تقييم سوقي دقيق ييسر احتساب القيمة الحقيقية للأثار الصحية التي تنتج عن التعديات البيئية، تصبح عملية تسييل قيم المنافع الصحية- فضلاً عن الإجراءات الوقائية- شديدة التعقيد، كما أن عملية عزل آثار التعرض للملوثات تنطوي بدورها على صعوبات لا تقل جسامة؛ نظرًا للتنوع والتشابك الرهيب الذي يربط بين مختلف مسببات العدوى والأمراض.

ورغم ذلك، تمكن الاقتصاديون البيئيون من تطوير تقنيات بديلة يمكن التعويل عليها في تحديد قيم خدمات النظم الأيكولوجية، وحصر فوائدها الصحية، من قبيل ذلك، آلية "التقييم الطارئ" والتي تقوم فكرة أدائها على قياس درجة استجابة المستهلكين ومدى استعدادهم للدفع مقابل الحصول على منتج أو خدمة ما لا يتم تداولها وتسعيرها في السوق.

وفى هذا الصدد تشير الدراسات إلى أن الأسر الأمريكية كانت على استعداد لدفع ما يقرب من (٨٠) دولار لحماية الذئاب الرمادية، ونحو (٢٥٧) دولار من أجل منع انقراض النسور الصلعاء، علمًا أن القيمة الإجمالية للحفاظ على هذه النسور تقدر بنحو (٢٥) مليار دولار.

بينما يلجأ آخرون لطرق بديلة، تتمثل إحداها في استنباط القيم من خلال ردود الأفراد عن مدى استعدادهم للقبول بالتعويض عن الأضرار البيئية، وما قد يرتبط بها من أضرار صحية، فعلى سبيل المثال، نجد أن هناك من يقبل بتعريض صحته للخطر أو البقاء في ظروف غير إنسانية مقابل الحصول على المال، كما هو الحال في ظل ما يسمى " بالأجر الإضافي"[١]، ذلك، وتختلف تقديرات قيم الحياة البشرية باختلاف الدراسات، لكنها تتراوح في العموم ما بين (١-١٠) ملايين دولار في الاقتصادات المتقدمة[٢].

وعلى الرغم مما تواجهه أساليب تسييل خسارة الأرواح من انتقادات واسعة إلا أن المدافعين عنها يعتقدون في أهميتها، ويرون أنه لولاها لتجاهل صانعوا السياسات الفوائد الصحية التي ترتبط ببرامج وإجراءات التنظيم البيئي.

وبطبيعة الحال، تنطوي كل من التقنيات السالفة على تحديات منهجية هائلة، خاصًة، فيما تتطلبه من الحصول على تقديرات موثوقة حول من هم على استعداد للقبول بالتعويضات، كذلك افتراض إلمام كافة الأفراد بمخاطرها وأضرارها.

وبصفة عامة، يلاحظ ميل تقديرات المخاطر التي يترتب عليها آثار خطيرة للارتفاع، وكما هو الحال بالنسبة لأمراض السرطان والقلب والأوعية الدموية والأمراض المزمنة التي تصيب صغار السن، كما تميل قيم التعويضات التي يكون الأفراد على استعداد للقبول بها إلى الارتفاع كلما كانت الآثار المحتملة لها غير

(١) أي علاوة الأجور التي يطلب العمال الحصول عليها مقابل الوظائف الأكثر خطورة (أي للأنشطة التي قد تشكل تهديدا لحياتهم أو صحتهم).

(2) Henrik Andersson, Nicolas Treich: The value of a statistical life. In: de Palma A, Lindsey R, Quinet E, Vickerman R (eds) A handbook of transport economics. Edward Elgar, Cheltenham, 2011, p. 22.

معروفة، مثال ذلك تعريض الأفراد لاستنشاق غازات خطيرة، لذا، لابد من تضيمن التكاليف المحتسبة الآثار الصحية المحتملة.

ثانيا: عوائد الابتكار ورفع الأداء في الشركات:

لاحظ بورتر منذ ١٩٩١ أنه غالبًا ما يتزامن الحد من التلوث مع تحسين الإنتاجية، وازدياد الكفاءة في استخدام الموارد، وقد شكل ذلك خروجًا صريحًا من جانبه على الفرضية التي كانت سائدة عندئذ، حيث ساد الاعتقاد في أن علاقة التوسع الاقتصادي بالأداء البيئي تكون دائمًا ثابتة، نظرًا للثبات النسبي لكل من: المدخلات، والخرجات، والتكنولوجيات المستخدمة....إلى غير ذلك(١).

كما اعتقد بورتر في إمكانية دفع وتعزيز الابتكار من خلال إحكام صياغة المعايير واللوائح، ومن ثم، تعويض كامل تكاليف الامتثال أو على الأقل بعض منها. وتجدر الإشارة إلى، تأكيد عديد من الدراسات التطبيقية اللاحقة صحة ما ذهب إليه بورتر، بل إن بعضها بين بصورة تفصيلية كيف يمكن للتنظيم البيئي تعزيز الابتكار وتطويره، وحددت لذلك عدد من الضوابط والمحددات، أهمها ما يلي:

أولا: لابد كي تنجح المعايير في دفع الابتكار أن تكون مرنة بالقدر الكافي، وتتيح للصناعات اختيار التقنيات التي تتبناها، وألا تلزمها بتبني نمط بعينه.

ثانيًا: أن تكون محفزة للتطوير والتحديث.

ثالثًا: أن تحرص على الحد من عدم اليقين، وإلا انعكس ذلك سلبًا على معدلات الابتكار والإبداع.

---

(1) Elissaios Papyrakis, Luca Tasciotti: The Economics and Policies of Environmental Standards, Springer, 2021, p.23.

وأخيرًا، تلزم الإشارة إلى تبنى فريق من الباحثين لذات التوجه الذي دعي إليه بورتر، خاصة، ما يتعلق بأفضلية الأدوات التي تستند على آليات السوق (كضرائب الانبعاثات، معايير الأداء، التصاريح القابلة للتداول) كونها تفوق المعايير التكنولوجية مرونة.

ثالثا: العوائد البيئية:

تعتمد الحياة على الأرض على صحة وسلامة الأنظمة الأيكولوجية، والتي تعمل من خلال تفاعل أحيائها ومكوناتها الداخلية على إمداد البشر بما يحتاجون إليه في تأمين سبل عيشهم ورفاهيتهم[1]، مثال ذلك: دورات تنقية الهواء والماء، إزالة السموم، تحليل النفايات، تجديد خصوبة التربة، تنظيم المناخ، تخفيف موجات الجفاف والفيضانات، تلقيح النباتات، مكافحة الآفات، ...إلى غير ذلك.

وعلى الرغم من عزو بعض المصادر بداية الاهتمام بالنظم الأيكولوجية والربط بينها وبين رفاهة الإنسان إلى أفلاطون، إلا أن الباحثين المعاصرين لم يتطرقوا بالبحث إلى أبعاد تلك العلاقة، إلا أنه مؤخرًا تنبه بعض علماء البيئة والاقتصاد والاجتماع لأهمية دور تلك النظم في حياة الإنسان، وبدأوا في إدراك حجم المخاطر والصعاب التي سيواجهها البشر حال اختلال أو توقف إمدادات تلك النظم.

فلا يزال كثير من الأنظمة القانونية المعاصرة تخلو من نصوص تجرم الاعتداء على المنظومات الأيكولوجية، وقلما تتطرق تحليلات التكاليف والعوائد لمسألة

---

(١) إذ يتوقف استمرار الحياة البشرية ونموها– وهي أعقد نظم الحياة في الكون- على التدفق المضطرد للمواد الأولية والطاقة التي تتناول في شكل أغذية. وغنى عن البيان أن النقص الغذائي يحد من النمو الديمغرافي. انظر:

جان ماري بيلت: عودة الوفاق بين الانسان والطبيعة، ترجمة/ السيد محمد عثمان، سلسلة عالم المعرفة، العدد (١٨٩)، الكويت، ١٩٩٤، ص٤٦.

وضع قيم عادلة لخدماتها، مثال ذلك: رسوم زيارة الشواطئ والمحميات الطبيعية. ونظرًا، لعدم وجود قيم سوقية محددة لتلك النوعية من الخدمات، سعى الاقتصاديون إلى تطوير تقنيات بديلة، يمكن من خلالها توليد قيم نقدية عادلة مقابل استغلال منافع المنظومات الأيكولوجية النادرة.

وعادةً، ما تلجأ الحكومات للحفاظ على منظوماتها الأيكولوجية النادرة إلى تنظيم معايير ولوائح، يشارك في صياغتها ممثلين عن الوكالات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الخاصة المحلية والوطنية. ومع تقدم معدلات التحضر والتصنيع- لاسيما السائدة فيما يعرف بالاقتصادات الناشئة- إضافة إلى الطلب المتزايد على الغذاء، يمكن للمعايير البيئية الدولية أن توفر حلولاً للتخفيف من حدة الأزمات المرتبطة بأمن الموارد، والتنمية الحضرية، ومخاطر الفيضانات، وانتقال الآفات.

وفى كثير من الحالات، سعت المعايير واللوائح الوطنية إلى ملء الفراغ الذي خلفه التقاعس الدولي، فعلى سبيل المثال، لجأت الحكومة الصينية إلى فرض خطوط أيكولوجية حمراء، تتضمن المبادئ التي يلزم التقيد بها عند التعامل مع المنظومات الأيكولوجية، واستغلال خدماتها(١)، ومنذ عام ٢٠١٤ أصبحت سياسة الخطوط الحمراء جزءًا من قانون حماية البيئة الصيني، وتنفذ في جميع المقاطعات(٢). وفى العموم،

(١) لى شويه فينغ: التنمية الخضراء في الصين- المدن الصغيرة والمتوسطة نموذجًا، ترجمة د. منى فتوح الجمل، سلسلة " قراءات صينية" الطبعة الأولى، الجيزة، ٢٠١٨، ص١٨٨.

(٢) تجدر الإشارة إلى تجديد الحزب الشيوعي الصيني التزامه برفع مستوى تنوع النظم الإيكولوجية واستقرارها واستدامتها. والإسراع بتنفيذ المشاريع الكبرى لحماية واستعادة النظم الإيكولوجية الرئيسية مع التركيز على المناطق الوظيفية الإيكولوجية الرئيسية الوطنية والخطوط الحمراء للحفاظ على البيئة والمحميات الطبيعية. كما تعهد بدعم منظومة المحميات الطبيعية التي تتخذ الحدائق الوطنية قواما لها. وتنفيذ المشاريع الكبرى لحماية التنوع الأحيائي. ومواصلة حملة تخضير الأراضي بشكل علمي. وإصلاح نظام ملكية الغابات الجماعية. وتعميم نظام إراحة المروج =

يصور الشكل رقم (٤) قدر التحول في نظرة المسؤولين الصينين للبيئة وموارها الطبيعية من خلال النمو المطرد في عدد التشريعات البيئية على مدى العقود الثلاثة الماضية.

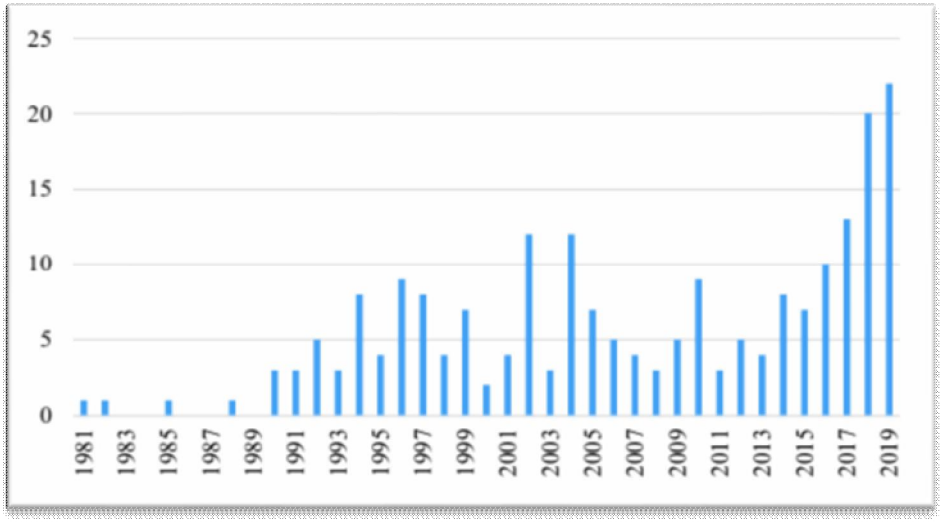

الشكل رقم(٤)[1]

=

والغابات والأنهار والبحيرات والأراضي الرطبة، واستكمال إجراءات حظر الصيد في نهر اليانغتسي لمدة عشر سنوات، واستكمال نظام إراحة الأراضي الزراعية من خلال الدورة الزراعية. وإنشاء آلية تحقيق قيمة المنتجات الإيكولوجية، وإقرار نظام التعويض عن حماية النظم الإيكولوجية. وتعزيز إدارة الأمن الأحيائي، لمكافحة غزو الأجناس الدخيلة المضرة.

التقرير المقدم إلى المؤتمر الوطني العشرين للحزب الشيوعي الصيني: رفع الراية العظيمة للاشتراكية ذات الخصائص الصينية عاليا والتضامن والكفاح في سبيل بناء دولة اشتراكية حديثة على نحو شامل، (١٦ أكتوبر ٢٠٢٢)، ص ٥٣.

(1) Lei Wen, Hongbing Li, Xueying Bian: Local environmental legislation and employment growth: evidence from Chinese manufacturing firms, Environment, Development and Sustainability, Springer, 2023, p.9.

في حالة مشابه استندت حكومة مدغشقر في قرار إنشاء منتزه ماسولا الوطني[١] البالغ مساحته (٢٣٠٠) كيلو متر مربع على الأولويات التي أقرتها من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي، وفرض الانتفاع المستدام على كل من يرغب في استغلال الموارد الطبيعية، بما في ذلك الحراجة المستدامة، وإنتاج المنتجات الحرجية غير الخشبية، والسياحة الأيكولوجية. وأما فيما يتعلق بالسياسات فنجد أن التغيرات التي تم إدخالها على أنظمة أداء المؤسسات المجتمعية بمقاطعة هاتينة بفيتنام ساهمت في زيادة الوعي بأهمية خدمات النظم الأيكولوجية، وتطبيقًا لذلك أنشأت قرية كى ثونغ طوعًا محمية طبيعية للحفاظ على التنوع البيولوجي، وضمان عدم اضطراب إمدادات أنظمتها الأيكولوجية.

كما طبقت الهند- التي تملك أعلى كلفة اجتماعية للكربون في العالم- كثير من التدابير والإجراءات البيئية التي تهدف إلى حماية التنوع البيولوجي وتشجيع وتحفيز الممارسات الزراعية التي تجمع بين حماية الأنواع النباتية القيمة، والأمن الغذائي، وعزل الكربون[٢].

---

(١) يُذكر أن منتزه ماسولا قد صُنف ضمن مواقع التراث العالمي لليونسكو في عام ٢٠٠٧ . انظر:

https://news.travelerpedia.net/destinations

(٢) فقد أفاد معهد إنديرا غاندي لأبحاث التنمية أن من شأن تحقق التوقعات المتعلقة بالاحترار العالمي التي قدمتها اللجنة الدولية للتغيرات المناخية، أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي في الهند بنسبة تصل إلى (٩%) مما يسهم في تغير مواسم زراعة المحاصيل الرئيسية مثل: الأرز، الذي قد ينخفض إنتاجه بنسبة (٤٠%).

كما سيتأثر أكثر من (٤٠٠) مليون شخص يمثلون فقراء الهند. إذ يعتمد الكثيرون على الموارد الطبيعية للحصول على طعامهم ومأواهم ودخلهم. حيث يعمل أكثر من (٥٦%) من سكان الهند في الزراعة. انظر:

ويكيبيديا: تغير المناخ في الهند، على الرابط التالي بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٢.

https://ar.wikipedia.org

رابعا: التشغيل والدخول

جرت منذ ستينيات القرن الماضي مناقشات مستفيضة حول المفاضلة بين العمالة وإجراءات التنظيم البيئي، ولاتزال هذه المناقشات تتجدد من حين لآخر، لاسيما، مع ازدياد شدة وصرامة إجراءات التنظيم البيئي.

وقد لاقت تدابير التنظيم البيئي ترحيبًا واسعًا من جانب دعاة حماية البيئة الذين اكتفوا بالتأكيد على عدم وجود أية علاقة بين هذه الإجراءات ومعدلات البطالة، في حين استشعرت بعض الحكومات وأرباب العمل إمكانية حدوث اضطرابات وارتباكات سواء في عمليات الإنتاج أم معدلات التشغيل.

ومن جانب آخر، لم تقتصر مناقشات أبعاد تلك العلاقة على المستويات المحلية، بل أخذت طابعًا دوليًا، تجسدت أبرز صوره في قرار الأمم المتحدة في عام ١٩٨٣ بإنشاء لجنة خاصة لفهم علاقة التنظيم البيئي بسائر مؤشرات الاقتصاد الكلى، ومنذ ذلك الحين، تم تنظيم العديد من المؤتمرات والتقارير الرئيسية حول هذا الموضوع.

وفى هذا الصدد، تلزم الإشارة إلى أن اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية خلصت في عام ١٩٨٧ إلى عدم تعارض التنمية الصناعية المستدامة مع عملية خلق الوظائف، كما تشير الأدلة التي تم استقيتها من بحوث كمية إلى عدم وجود علاقة قطعية بينهما، مما يعنى أن أثر المعايير البيئية في سوق العمل يمكن أن يكون إيجابيا كما يتصور أن يكون سلبيًا.

فمن الوارد أن تُزيد الأنشطة التي تقوم بها الصناعات امتثالاً لمعيار بيئي معين تكاليف الإنتاج الإجمالية، كما يحتمل أن تقلل من حجم الطلب على اليد العاملة من خلال تخفيض المبيعات، كما يتصور– في حالات أخرى- أن تحفز الأنشطة المتصلة

بالحد من التلوث وحماية البيئة الطلب على اليد العاملة، خاصة، إذا ما كانت إجراءات الامتثال تتطلب أنشطة كثيفة ومعقدة. علاوة على ما سبق، قد يتطلب الامتثال- في بعض الحالات- اعتماد تكنولوجيات جديدة، مما يقتضي انفاقًا استثماريًا جديدًا، على الأقل في المدى القصير.

ومع ذلك، قد تسعى بعض الشركات هربًا من تلك التكلفة إلى: إما تسريح العمالة غير الماهرة، بغرض خفض النفقات والمحافظة على مستويات الأرباح، أو إيقاف الإنتاج بالكلية، وهو السيناريو الأكثر سوءًا، ولا تلجأ إليه إلا حينما تفشل في الحفاظ على قدرتها التنافسية، وغنى عن البيان ما يرتبه هذا الخيار من تداعيات على العمالة.

يتضح مما سبق، عدم إمكانية حسم تداعيات العلاقة بين المعايير والعمالة، لذا، يقترح في هذا الصدد، اللجوء لتحليل تقييم الآثار البيئية Environmental Impact Assessment [1]، فعلى سبيل المثال، يُمكن جمع بيانات حول اللوائح المحلية الخاصة بتلوث الهواء من بناء مجموعات المعالجة وإجراء المقارنات اللازمة، دون إغفال افتراض عدم خضوع بعض المرافق.

وحديثًا، قاد فريق من الباحثين التوجه نحو التحقيق في الفساد ومظاهره، واستقصاء العلاقة بينه وبين التنظيم البيئي، وطبقًا لهذا التوجه، تمت دراسة أثر

(١) يُعرّف تقييم الأثر البيئي بأنه " عملية التحليل المُسبق لتقدير الآثار البيئية المحتملة لمشروع ما خلال كل مرحلة من مراحله، بدءًا من إنشائه، ومرورًا بمرحلة تشغيله، وحتى إنهائه، وذلك لاقتراح التدابير اللازمة لتجنّب أو تخفيف الآثار البيئية الضارة وتعزيز الآثار الإيجابية، إلى جانب وضع طريقة منهجية لدمج الاعتبارات البيئية المستدامة في عملية صنع القرار، وتوفير العناصر الأساسية لاتّخاذ قرار مبني على المعرفة. انظر:

www.environmentgo.com/ar

التنظيمات البيئة على مستويات التشغيل في المؤسسات الصناعية الصينية، حيث كان الفساد مستشريًا.

وتعد دراسة البنك الدولي التي أجريت عام ٢٠٠٣ احدى أبرز الدراسات التي تمت في هذا الخصوص؛ حيث تم إجراء مسح لمناخ الاستثمار من خلال استخدام بيانات من (١٨) مدينة صينية، وقياس تأثير مستويات الترابط المختلفة بين صرامة إجراءات التنظيم البيئي، ومعدلات العمالة بالمؤسسات الصناعية، إلى جانب، استكشاف أوجه الصلة بينها وبين معدلات الفساد(١).

وإجمالا، يمكن القول إن التنظيم البيئي الصارم يؤثر سلبًا على معدلات التشغيل سواء من خلال معدلات الإنتاج (حيث تتراجع الإنتاجية بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج) أم من خلال عمليات الإحلال (حيث يتم استبدال القوى العاملة برأس المال الثابت تلبية للوائح القياسية) كما يؤثر الفساد– في العموم – بالسلب على معدلات التشغيل من خلال تيسير عمليات تسريح العمالة.

الفرع الثاني

تكاليف المعايير البيئية

يقتضي الامتثال للمعايير واللوائح - في أغلب الأحيان- إنفاقًا ماليًا ضخمًا، قد تجد بعض الصناعات نفسها غير قادرة على الوفاء به، لذا تسعى للبحث عن مواطن بديلة تتسم سياساتها البيئية بقدر أكبر من المرونة. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل

(1) Jichuan Sheng, Weihai Zhou, Sanfeng Zhang: The role of the intensity of environmental regulation and corruption in the employment of manufacturing enterprises: Evidence from China, Journal of Cleaner Production, Volume 219, 10 May 2019, pp. 244-257.

يلزم على الصناعات المذعنة للمعايير واللوائح البيئية تحمل تكاليف إضافية " غير مباشرة "؟ وإذا كان ذلك صحيحًا، فهل هناك ثمة أثر على قدرتها على المنافسة؟

وفى الواقع، يلزم للإجابة عن هذا التساؤل التعرض لعدد من النقاط، أهمها: تحديد المقصود بكل من التكاليف المباشرة وغير المباشرة، تحديد أثر تلك التكاليف على ربحية الشركات وعلى مجمل أدائها الاقتصادي، تحديد أثر الامتثال البيئي للشركات على ميزتها النسبية، التعرف على أثر انتقال الصناعات الملوثة بين البلدان وعلاقته بمستويات التوظيف والدخل، تحديد المعوقات التي تحول دون تعزيز السياسات البيئية في البلدان النامية.

أولا: ماهية التكاليف البيئية المباشرة وغير المباشرة

تتمثل أولى خطوات تحليل التكلفة والعائد في قياس التكاليف المباشرة للتنفيذ والامتثال للمعايير، ومن الناحية المثالية، يلزم تقييم تلك التكاليف وعوائدها من خلال مقارنتها بتكاليف وعوائد السيناريوهات البديلة قبل اعتماد المعايير، وبذلك نتمكن من تقدير حصة التكاليف (والعوائد) التي تُعزى إلى التدخل والاعتماد. وبصفة عامة، يمكن القول إن تنفيذ المعايير البيئية – ومن باب أولى التنظيمات البيئية الأكثر صرامة- والامتثال لها يؤثر تأثيرًا كبيرًا على تكاليف الإنتاج الإجمالية للشركات[1] ويتصور وقوع ذلك من خلال طرق عدة[2].

(1) Joshi S, Krishnan R, Lave L: Estimating the hidden costs of environmental regulation. Account Rev 76(2), 2001, pp.171–198.

(2) White AL, Savage DE, Brody J, Cavander D, Lach L: Environmental cost accounting for capital budgeting: a benchmark survey of management accountants. U.S. environmental protection agency, Report no. EPA742-R-95-005, 1995.

وتتألف التكاليف الإجمالية التي يتم تحملها لأغراض حماية البيئة من كل من التكاليف المباشرة (التي يمكن تحديدها محاسبيًا ورصدها بيسر) والتكاليف غير المباشرة أو الخفية (التي يصعب تحديدها ورصدها).

ومن قبيل التكاليف المباشرة التي يمكن تحديدها ورصدها محاسبيًا بسجلات الشركة: التكاليف المتعلقة بتركيب وصيانة معدات مكافحة التلوث، تكاليف المعالجة النهائية للانبعاثات...إلى غير ذلك، أما التكاليف غير المباشرة أو الخفية فتتمثل في جميع التكاليف التي تحد من قدرة الشركات على جنى الأرباح. وكذا التي تفرض قيودًا إضافية على تكنولوجيات الإنتاج الخاصة بها.

وفي أغلب الأحيان يصعب تحديد تلك الفئة من التكاليف وإدراك الصلة بينها وبين اعتماد وتنفيذ المعايير البيئية، فعلى سبيل المثال؛ قد تتحمل الشركات تكاليف عمالة إضافية " غير مباشرة" لرصد مستويات التلوث والإبلاغ عنها، أو صيانة معدات مكافحة التلوث، كما قد تؤدى اللوائح البيئية، أيضًا، إلي زيادة التكاليف الإدارية، من قبيل ذلك: التكاليف التي تتحملها الشركات جراء مشاركة المتخصصين القانونين في الأنشطة التنظيمية للحصول على التصاريح والتراخيص.

والجدير بالملاحظة هنا، لجوء بعض الشركات إلى قيد تلك التكاليف ضمن التكاليف العامة أو الإدارية، ولا يتم إدراجها تحت بند تكاليف بيئية، وفى محاولة لتوثيق ممارسات أفضل لتحديد وتقييم التكاليف البيئية درس ابستين Epstein الأنظمة المحاسبية المطبقة في أكثر من (١٠٠) شركة من جميع أنحاء العالم، وخلص من دراسته إلى أن أغلب تلك الشركات تفتقر إلى أنظمة دقيقة لإدارة وقياس التكاليف

البيئية، كما أن أغلبها يقوم بتسجيل التكاليف البيئية بشكل مستقل، فضلاً عن عدم اتباعها معايير ثابتة عند احتسابها(١).

كما أجريت في عام ١٩٩٣ دراسة حالة من قبل معهد الموارد العالمي The World Resource Institute لاستكشاف كيفية احتساب الشركات للتكاليف البيئية، واستندت الدراسة على مراجعة تم إجراؤها على التكاليف ذات الصلة بإجراءات وبرامج حماية البيئة، وقد تم جمع البيانات من خلال مقابلات أجريت مع موظفي الشركات والمصانع داخل مواقع عملهم للوقوف بدقة على نسبة التكاليف البيئية، كما ركز القائمون بالدراسة على تحليل بيانات خطوط إنتاج محددة من كل شركة. ومن ثم قاموا بفصل تكاليف معدات مكافحة التلوث عن تكاليف الصيانة الأخرى، وخلصت الدراسة إلى أن التكاليف البيئية الإجمالية تمثل تكلفة لا يستهان بها، إذ تخطت في بعض الحالات نسبة (٢,٥%) من صافي المبيعات، و(٢٢%) من تكاليف التشغيل.

ورغم الصعوبات التي تواجهها عمليات تقدير قيم تكاليف إجراءات الامتثال البيئي، يشير عدد من الدراسات المتخصصة إلى أن دقة احتساب تلك التكاليف يتوقف في الأساس على طبيعة التنظيم المتبنى. مما يعنى أنه كلما اتصف التنظيم القائم بالشدة والصرامة، كلما ازدادت تكاليف خفض التلوث، وهذا ما أكدته دراسة أجريت عام

---

(١) وفى دراسة مشابهة، أقر نحو نصف أعضاء مجالس الإدارات من (٤٤٥) شركة على استفتاء أجرته شركة برايس ووتر هاوس Price Waterhouse حول أنظمة محاسبة التكاليف التي تطبقها، بعدم قدرة أغلبها على احتساب تكاليف الامتثال البيئي على نحو دقيق، ومن ثم، عدم قدرتها على حسم ما يدرج منها تحت فئة التكاليف المباشرة، وما يدرج تحت التكاليف غير المباشرة. انظر:

Elissaios Papyrakis, Luca Tasciotti: Op., cit., p.34.

٢٠٠٠ اشتملت على بلدان من قارات مختلفة، حيث وجد أن حصة الإنفاق الرأسمالي التصنيعي المخصصة لمكافحة التلوث لم تتجاوز في دولة تايوان (١%) بينما تخطت (٥%) في دولة كندا[١].

كما وجدت أن تكاليف الامتثال البيئي تختلف بحسب نوع الصناعة، وأنها قد تؤثر على أداء الشركات وقدرتها على المنافسة، لاسيما، بالنسبة للشركات العاملة في صناعة الورق والصلب واللب وتكرير البترول...الخ.

ويقدر متوسط ما أنفقته الصناعات العاملة في مجالات تصنيع اللب والورق والصلب وتكرير البترول على تدابير وإجراءات الامتثال البيئي في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٥ في المتوسط نحو (١%) من عائداتها، في حين، أن ما أنفقته الشركات العاملة في باقي القطاعات التصنيعية لا يتجاوز نصف تلك النسبة[٢].

---

(١) وفى ذات الإطار، توصل فريق من الباحثين من دراسة بيانات التلوث الحضري للعديد من البلدان في العقدين السابع والثامن من القرن العشرين إلى أن مستويات انبعاث ثاني أكسيد الكبريت (SO_2)ترتفع مع التنمية المنخفضة، ولكن تنخفض مع التنمية المرتفعة. وكان هناك تباين في نقطة التحول بين البلدان، ولكن كان المعدل العام أكثر من (٤٠٠٠) دولار للفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وحققت بعض البلدان تقدمًا في مكافحة التلوث مع دخول تصل إلى (٥٠٠٠) دولار، وبعضها الآخر تصل إلى (١٤٠٠٠) دولار. انظر:

Hayley Stevenson: Global Environmental Politics Problems, Policy, and Practice, Cambridge University Press, United Kingdom ,2018, p.49.

(٢) يقدر متوسط ما يتم إنفاقه في تلك القطاعات بنحو (٠,٤%)، انظر:

Anna Belova, Wayne B. Gray, Joshua Linn, Richard D. Morgenstern and William Pizer: Estimating the Job Impacts of Environmental Regulation, Published online by Cambridge University Press, 2014, p.329.

ومن جانب آخر، تُرتب السياسات البيئية تغيرات في تكاليف إنتاج الشركات، وقد تولد في بعض الحالات مجموعات متباينة من الاستجابات لدى متخذي قرارات التسعير والاستثمار بالشركات، فعلى سبيل المثال، في حالة التسعير، قد تقرر بعض الشركات استيعاب الزيادة الطارئة على تكاليف الإنتاج، بينما تقرر الأخرى تمريرها إلى المستهلكين.

يستفاد مما سبق، أنه على الرغم من إمكانية تقدير تكاليف الامتثال للمعايير واللوائح البيئية بصورة نقدية دقيقة، إلا أن ذلك ليس هو الحال دائمًا، لذا ينبغي عند إجراء تحليل للتكلفة والعائد فيما يخص الامتثال لتنظيم بيئي ما وضع التكاليف التالية في الاعتبار[1]:

أ- تكاليف التوعية والإعلام:

وتشمل التكاليف الخاصة بضمان التنفيذ الفعال للمعايير واللوائح، بما في ذلك: تكاليف حملات التوعية التي تستهدف الجمهور والشركات على حد سواء والتي تخصص لتوعيتهم بأهمية المعايير وعوائدها البيئية المتوقعة.

ب- التكاليف الإدارية:

وتتعلق بتكاليف إعداد وتقييم النماذج والإجراءات، فضلاً عن، تكاليف التخطيط والتشاور مع أصحاب المصلحة، وتزداد تلك التكاليف قيمة كلما كانت المعايير التي ترتبط بها تتطلب استيفاء مجموعة واسعة من المتطلبات والإجراءات التفصيلية.

(1) Elissaios Papyrakis, Luca Tasciotti: op. cit., pp.35-36.

ت- تكاليف الرصد والإنفاذ:

تتوقف تكاليف الرصد والإنفاذ على كثافة وتعقد إجراءات واشتراطات الامتثال للمعايير واللوائح، ويعد الفساد العنصر الرئيس المعوق لجهود الرصد والإنفاذ، خاصة بالبلدان التي تتسم أنظمة الحكم فيها بالضعف والوهن.

ث- المتطلبات التشريعية:

ويقصد بها التكاليف التي يتم تحملها في سبيل الامتثال للقوانين الجديدة أو التعديلات على القوانين السارية، والتي عادةً ما تتم على فترات متباعدة نظرًا، لما تحظى به القوانين والتشريعات من استقرار نسبى. إلى جانب ذلك، نجد أن المناقشات العامة والسياسية قد تدفع الشركات إلى رفع كفاءة وترقية عمليات الامتثال البيئي لديها.

الأمر الذي يؤثر ولا شك على تكاليف الإنتاج الإجمالية، ومن جانب آخر، قد تلعب الاعتبارات الأخرى الخاصة بالسياق دورًا فيما يتعلق بتحديد تكاليف اللوائح البيئية:

أ- القيود البيروقراطية والتمويلية:

تعاني غالبية الدول النامية من عجز موازناتها، فضلاً عن، انتشار البيروقراطية والروتين. وكثيرًا، ما يتعثر إنفاذ المعايير واللوائح البيئية إما لعدم توافر التمويل الكافي، أو عدم الإلمام بالإجراءات المتطلبة، وكيفية إنفاذها على نحو صحيح.

ب- حجم وطبيعة الفوائد البيئية المرتبطة:

كلما كانت الفوائد البيئية المترتبة على إنفاذ المعيار كثيرة، كلما حظي المعيار بقبول وتأييد مجموعات عريضة من السكان، الأمر الذي ينعكس على حجم التكاليف الإجمالية للامتثال.

ت- تعدد الجهات المعنية بالامتثال:

كلما كانت الجهات المنخرطة في متابعة عمليات الامتثال متعددة، كلما كانت تكاليف الامتثال مرتفعة، كما يؤثر أسلوب توزيع تلك الجهات بدوره على إجمالي التكاليف المتحملة.

ث- الأوضاع الاجتماعية والثقافية السائدة:

تؤثر عادات وتقاليد كل مجتمع في نوع المعايير واللوائح التي يطبقها، فقد تلجأ بعض المجتمعات لتنظيم حملات توعية للتأثير في الرأي العام ودفعه للقبول بمعايير محددة، لاسيما، في الحالات التي تتعارض فيها المعايير المقترحة مع الأعراف والتقاليد والممارسات السائدة. وإلا فإن تكاليف تنفيذ تلك المعايير ستتضاعف بسبب رفض وعدم رضاء مجموعات واسعة من المواطنين.

وتجدر الإشارة، أنه لحساب تكاليف تنفيذ معيار ما، على نحو دقيق، لابد من اللجوء إلى مقارنة التكاليف التي يتم إنفاقها قبل تنفيذ المعيار مع التكاليف التي يتم إنفاقها بعد تطبيقه. وفى هذا الصدد خلص هخارنتجون من دراسته لأكثر من (٢٠) حالة من حالات تقدير التكاليف المتقدمة واللاحقة على التنفيذ إلى أن التكاليف الفعلية تميل في العموم إلى الانخفاض، وعزي ذلك لزيادة الاعتماد على التكنولوجيات الجديدة.

ثانيًا: أداء الشركات وقدرتها على المنافسة:

رأينا كيف تؤثر المعايير واللوائح البيئية في أداء الشركات عبر طرق عدة، وكيف يمثل التأثير في التكاليف الإجمالية أبرز تلك الطرق، ورغم الإقرار بالصعوبات التي تواجهها عملية تقدير تلك التكاليف، بصورة دقيقة، إلا أنه لا يمكن غض الطرف عن الأدوار الرئيسة التي تلعبها عوامل من قبيل: تباين طبيعة الشركات، اختلاف

أنشطتها، رصانة وصرامة المعايير المطبقة...إلى غير ذلك. ومن باب آخر، يلاحظ وجود ارتباط قوى بين كل من تكاليف الامتثال للمعايير واللوائح البيئية، وقدرة الشركات على المنافسة سواء داخل الأسواق المحلية أم الخارجية، وفى هذه الحالة يصبح لكل تبنى أو امتثال للمعايير المحلية أثر واضح في التجارة الخارجية.

ومن الناحية النظرية تتعرض الدول الأكثر تنظيميًا للسياسات والمعايير واللوائح البيئة لفقد مزاياها النسبية، وتضرر ميزانها التجاري، على نحو أوسع، من الدول التي لا تكترث بالتحديات والتهديدات البيئية[1].

ويكمن تفسير ذلك في أن الشركات والقطاعات كثيفة التلوث تُحمل بتكاليف إضافية، مما يؤثر على تكاليف الإنتاج، وبالتالي تراجع قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية. لذا، يلجأ بعضها للبحث عن مواطن بديلة، تخلو من مثل تلك القيود. وتشير الرؤية الكلاسيكية الجديدة إلى أن فرض المعايير واللوائح البيئية يضر في العموم بالأعمال، حتى عندما تكون مرغوبة بيئيًا واجتماعيًا. ومع ذلك، يبدو أن التحليلات المعاصرة تتنافى ومبادئ الكلاسيكية الجديدة، فهي ترى إمكانية ازدهار الشركات رغم تشديد المعايير واللوائح البيئية، غير أنها ترهن ذلك بإتقان ودقة تصميم تلك التنظيمات.

وعادةً ما تتم الإشارة إلى الحالات التي تتمكن فيها الشركات من تلبية المتطلبات التنظيمية، جنبًا إلى جنب، مع تطوير أدائها العام على أنها عملية ربح مزدوج. وتحقق بذلك اتساقًا مشهودًا مع ما يسمى بفرضية بورتر porter التي

(1) van Beers C, van Den Bergh JC: An empirical multi-country analysis of the impact of environmental regulations on foreign trade flows. Kyklos, vol. 50(1), 1997, pp.29–31.

تفترض أن الامتثال للتنظيم البيئي ينعكس إيجابا- من خلال الحد من التلوث الكلى- من حيث المبدأ على ربح الشركات.

والجدير بالملاحظة هنا حجم التأكيد والاهتمام الضخم الذي حظيت به تلك الفرضية من جانب الباحثين والمحللين، مما حدا ببعضهم إلى الاعتقاد بوجود علاقة إيجابية بين المعايير البيئية المصممة على نحو سليم وبين تحفيز الابتكار(١)، فضلاً عن، تأثيرها الإيجابي في إنتاجية الشركات وإيراداتها. وبناءً عليه، لا تقتصر فوائد ومزايا المعايير البيئية على البيئة الطبيعية، وجودة خدماتها، وأثر ذلك في رفاهية المجتمع، بل أيضًا تعزيز نجاح المؤسسات المتوافقة(٢).

وفى إطار خصوصية علاقة التنظيم البيئي بالابتكار ميز كل من جافى وبالمر عام ١٩٩٧ بين ثلاثة صور، وذلك على النحو التالي: الصورة الأولى وتفترض أن التنظيم البيئي يحفز ويدفع الابتكار بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى، أما الصورة الثانية فتفترض أن التنظيم البيئي الذي يتحلى بالمرونة الكافية يوفر حافزًا أكبر للابتكار عن التنظيم الصارم، بينما تفترض الصورة الثالثة أن التنظيم البيئي المصمم بشكل محكم ينتج ابتكارًا يسير التكلفة، ويكون قادرًا على تعويض تكاليف التنفيذ والامتثال.

وبصفة عامة، لايزال أثر التنظيم البيئي في الابتكار والربحية محل بحث ودراسة؛ إذ في الوقت الذي تشير فيه بعض الدراسات إلى وجود ارتباط قوي بين

---

(2) Antoine Dechezlepr^etre and Misato Sato: The Impacts of Environmental Regulations on Competitiveness, Review of Environmental Economics and Policy, volume 11, issue 2, Summer 2017, p.201.

(٢) يلزم الإشارة إلى أن هذه الفرضية خضعت للعديد من التجارب، وصيغت في قوالب عدة.

التطوير التقني وتبنى المعايير واللوائح البيئية، كما هو واقع في مجالات خفض التلوث، تشير دراسات قياسية مغايرة إلى هامشية وثانوية تلك العلاقة.

وفى الحقيقة، يلزم لبلوغ وضع يضمن كسبًا قيمًا للجميع التأكد أولاً من دقة التنظيم المطبق، وتحديد مدى اتساقه مع الوضع الاقتصادي العام داخل البلد، وتداعيات هذا التنظيم على الإطار الذي يعمل فيه قطاعها الصناعي، وليس فقط إنجاز الأهداف البيئية.

ولذا، تعد اللوائح المرنة، والتي تعرف في بعض الأحيان باللوائح الصديقة للابتكار أو اللوائح الذكية الأداة الأكثر جاذبية، ويوصى بالاعتماد عليها في حالة صياغة سيناريوهات تكفل تحقيق الربح للأطراف كافة.

ومع ذلك، ترى دراسات مغايرة أن النجاح لا يتوقف على دقة التصميم المعتمد وحده، بل أيضًا على الهياكل التنظيمية واللوائح الداخلية التي تعتمدها الشركات، وعلى قدرتها على التكيف مع التكنولوجيات الجديدة وتطوراتها المتلاحقة، وخططها التوسعية والاستثمارية.

وفى ذات الإطار، توصل عدد من الباحثين إلى أن الشركات التي تتبع نُهج أكثر دينامية – تعمل على تحسين الأداء البيئي، بصورة استباقية، سواء عن طريق الحد من استهلاك الطاقة أو المواد الخام- تكون في العموم أكثر قدرة على جنى فوائد المعايير واللوائح الجديدة[1].

(1) Ramanathan R, He Q, Black A, Ghobadian A, Gallear D: Environmental regulations, innovation and firm performance: a revisit of the Porter hypothesis. J Clean Prod 155, 2017, pp. 79–92.

وفى المقابل، تشير تحليلات كمية حديثة إلى أن العلاقة بين التنظيم البيئي ومعدلات الإنتاج والميزة النسبية القطاعية هي علاقة سلبية، من قبيل ذلك دراسة كل من باريرا ومالونيل والتي أجريت عام ١٩٩٠ على مجموعة من الصناعات الأكثر تلويثًا داخل الولايات المتحدة، وخلصت إلى أنه في ضوء المعايير البيئية الجديدة كان أثر التكاليف في الإنتاجية الإجمالية سلبيًا، وتراوحت نسب الانخفاض ما بين (-١%، -٣%) بحسب حجم الشركات وكثافة ما تطلقه من ملوثات. وفى دراسة أخرى قام بها بويد وماكليلاند آواخر تسعينات القرن الماضي خلصا إلى أن استثمارات الحد من التلوث تزاحم استثمارات رفع الإنتاجية، وقد ثبتت صحة تلك الفرضية بالنسبة لصناعة الورق في الولايات المتحدة، حيث انخفضت مستويات الإنتاجية بنسبة (٩%) بعد فرض لوائح بيئية صارمة(١).

كما تأكدت صحة تلك الفرضية من خلال دراسة مغايرة قام بها كل من غراى وشاغيبجان عام ٢٠٠٣ على صناعة المطاحن في الولايات المتحدة، وأثبتا تراجع إنتاجية تلك الصناعة بنسبة (١٠%) بعد تطبيق اللوائح البيئية المنظمة لهذا القطاع.

في حين، لم تجد دراسة لروبا تشيكينا عام ٢٠١٥، والتي اعتمدت على تحليل بيانات جُمعت من (١٧) دولة أوروبية دليلاً يعزز فرضية بورتو القاضية بأن التنظيم المصمم بشكل صحيح يؤدى إلى ابتكار تكنولوجي موفر، ويكفى في الوقت نفسه لتعويض تكاليف الامتثال، وأن تكاليف التنظيم تتجاوز بشكل عام أي فوائد يتم جنيها عن طريق الابتكارات، كذا، خلص كل من: ريكسها وزرورامر عام ٢٠١٤ إلى أن فرضية بورتر السالفة لا تصمد إمام كثير من المتغيرات، وذهبا إلى أن آثار اللوائح على

(١) يقصد بـ" تأثير التزاحم (crowding-out effect) "، حينما يقلل التنظيم البيئي من حافز الشركات للاستثمار في تحسين الإنتاجية أو تقديم منتجات جديدة.

القدرة التنافسية تميل إلى عدم التجانس، وأنها تتوقف على عوامل عدة، منها: نوع الابتكار، طبيعة الصناعة... الخ.

ومن ثم، فإن أي تعميم مسبق لعلاقة المعايير واللوائح بالابتكار يكون غير دقيق، لاسيما في حالة المعايير غير المحددة السياق، وكذلك عامل الوقت ودوره في التأثير على تلك العلاقة، بينما ذهب لانى وآخرين عام ٢٠٠٨ وبيكارت عام ٢٠١٤ إلى أن علاقة المعايير بالابتكار تكون سلبية في المدى القصير في حين تصبح إيجابية على المدى الطويل. يتضح مما سبق، أن درجة التأثرير تتوقف– إلى حد كبير- على سلوك المنظمات، وسرعة استجابتها؛ ومرونة اللوائح، فكلما كانت اللوائح تتحلى بالمرونة، كلما كانت فرص المنظمات في التكيف أكبر، بل قد تتمكن من إثبات تميزها وريادتها في مجال حماية البيئة، جنبًا إلى جنب، مع دفع الابتكار.

ثالثا: التغير في الميزة النسبية

لما كان الأداء الاقتصادي للمنظمات وقدرتها على المنافسة يتأثران بفرض المعايير واللوائح البيئية، فإن فقدها لميزتها النسبية- في تلك الحالة- يكون منطقيًا، ولا يقتصر التصور السالف على المنافسة الخارجية وحدها، بل يشمل كذلك المنافسة الداخلية.

فعلى سبيل المثال، قد تجد بعض المنظمات نفسها مطالبة عند البدء في تنفيذ معيار ما بتحمل قدر هائل من التكلفة، وإجراء تغيرات عديدة في أساليب إنتاجها، في حين، قد لا تُطالب المنظمات المنافسة لها- في بلدان مغايرة- بتحمل ذات الأعباء، لعدم وجود معايير بيئية بها، أو أنها تتمتع بقدر أكبر من المرونة، ومن ثم، تصبح تلك المنظمات في وضع تنافسي أفضل. كما يتصور وقوع ذلك التباين حتى داخل الأسواق المحلية؛ إذ قد يرتب فرض معايير إلزامية على صناعات معينة أن تصبح في وضع

تنافسي أدنى مما كانت عليه قبل فرض المعايير، وهو ما يعنى منح المنظمات التي تنتج سلعًا مشابهة ميزة ضخمة داخل السوق[١].

لذا، يلزم لضمان عدم تأثر قدرة المنظمات على المنافسة- على نحو مبالغ فيه- أن يتم توحيد ظروف المنافسة، بمعنى أن تُخاطب جميعها بذات المعايير، وفى تلك الحالة لن تتحمل كل منظمة إلا تكاليف تعديل عملياتها الإنتاجية الخاصة، إذا ما كانت هناك ثمة حاجة إلى ذلك. وفى ذات الإطار يُقترح[٢] إدخال تعديل على النظرية القياسية النسبية (نموذج هكشر- أولين)[٣] لدمج دور المعايير البيئية وتأثيرها على الميزة النسبية للشركات والقطاعات[٤].

ومن جانب آخر، توصلت دراسة لتقدير حجم التباينات في تكاليف مكافحة التلوث في عام ٢٠٠٨ شملت تسعة بلدان إلى أن النسبة المئوية للنفقات الرأسمالية الصناعية التي تم إنفاقها للحد من التلوث في عام ٢٠٠٠ تراوحت ما بين (١%) و(٥%) للشركات العاملة في تايوان وكندا على التوالي، وغنى عن البيان، الأدوار الحيوية التي تلعبها تلك الشركات في اقتصادات بلدانها[٥].

---

(1) Antoine Dechezlepr^etre and Misato Sato: op., cit., p. 184-185.

(٢) حيث يؤثر التباين في اللوائح البيئية في تكاليف الإنتاج للشركات وقدرتها على التنافس مع اللاعبين الاخرين في السوق. انظر:

- Mengqi Gong, et al.: Environmental Regulation, Trade Comparative Advantage, and the Manufacturing Industry's Green Transformation and Upgrading, International Journal of Environmental Research and Public Health, 2020, p.2.

(٣) د. جميل محمد خالد: أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠١٤، ص٢١٨.

(4) Elissaios Papyrakis, Luca Tasciotti: op., cit., p.39.

(5) Elissaios Papyrakis, Luca Tasciotti: op., cit., p.35.

وتجدر الإشارة، أن تكاليف المكافحة تتباين من شركة لأخرى تبعًا لكثافة ما تطلقه من ملوثات؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال نجد أن الشركات العاملة في قطاعات اللب والورق والصلب وتكرير النفط قد أنفقت في عام ٢٠٠٥ نحو (١%) من عائداتها لمكافحة التلوث والامتثال للمعايير واللوائح البيئية، بينما أنفقت الشركات العاملة بالقطاعات الأخرى في المتوسط حوالي (٠,٤%)[١]. ونظرًا للنمو الكبير في أعداد المعايير التي يتم فرضها للأغراض البيئية، وما ترتبه من آثار على التجارة والتكامل العالميين، بدأ عدد كبير من الباحثين في الاهتمام بدراسة علاقة المعايير بالمزايا النسبية.

وقد توصل عدد من البحوث إلى أن التنظيم البيئي لا يمثل عاملاً حاسمًا في التأثير على الميزة النسبية للبلدان فقط، بل أيضًا، أداة سياسية يمكن أن تعالج الحكومات من خلالها إخفاقات السوق وتأثيراتها على الأنظمة البيئية؛ فزيادة كثافة اللوائح لا يحيد العوامل الخارجية البيئية فحسب، بل يعزز أيضًا تحولاً صناعيًا أكثر استدامة، وابتكارًا أكثر اخضرارًا.

غير أنها قد تعيق- في بعض الحالات- انسياب صادرات الشركات والبلدان المطبقة لها. وفى البلدان ذات القدرات البيئية المحدودة- ربما لتعرضها لضغوط بيئية سابقة- نجد أن الإقبال على التنظيمات البيئية الصارمة يتسم بالكثافة، ومن ثم، ستجد الشركات أن إنتاج السلع الملوثة أعلى كلفة[٢].

---

(1) Antoine Dechezleprêtre, Misato Sato: Green policies and firms competitiveness, Issue Paper, 2018, p.5.

(2) Ming Zhang, Xinran Sun, Wenwen Wang: Study on the effect of environmental regulations and industrial structure on haze pollution in =

محصلة ذلك، أن أي معايير أو لوائح إضافية يتم فرضها تؤدى إلى تغيرات جوهرية في المزايا النسبية التي تتمتع بها بعض القطاعات الإنتاجية. ومع اعتماد المزيد من المعايير وتعزيز صرامة المطبق منها سيتراجع عدد الشركات كثيفة التلويث كما ستتأثر قدرتها على المنافسة، لاسيما، في الأسواق الدولية، وتتبدل أنماط التخصص الحالية، وتصبح البلدان ذات اللوائح الأكثر صرامة وتشددًا متخصصة في إنتاج سلع صديقة للبيئة، بينما يتخصص المنافسون من البلدان ذات الأطر التنظيمية الأكثر مرونة في السلع كثيفة التلوث حيث يمكنهم إنتاجها بتكلفة أقل.

وتجدر الإشارة، أنه قد تعرض- مؤخرًا- العديد من البحوث الكمية بالدراسة والبحث لعلاقة المعايير بالمزايا النسبية الخاصة بالشركات والبلدان، من قبيل ذلك، الدراسة التي قام بها كول وآخرين والتي أجريت عام ٢٠١٠ وقد توصلت الدراسة التي استندت على بيانات جمعت من (٤١) صناعة يابانية، إلى أن أثر المعايير في المزايا النسبية كان سالبًا، في حين أن أقتصر تأثيرها في الصادرات على المدى القصير وحده.

كما درست ميليميت وروس (٢٠١٦) العلاقة بين الكفاءة البيئية واتجاهات التصدير، وخلصتا إلى أن اللوائح البيئية تشكل محددًا مهمًا في اختلاف الميزة التنافسية بين المصدرين الصناعيين. كذلك توصل أوليفيه (٢٠١٦) إلى أن التنظيم البيئي غير المتماثل (أي عندما تعتمد البلدان تنظيمات متباينة في الصرامة) يوفر لبعض البلدان ميزة نسبية في الصناعات كثيفة التلوث، ويزيد من التلوث المحلى. وفى ذات الإطار، افترض دوولى (٢٠٢٠) أن التنظيم البيئي قد يقلل من الميزة النسبية للصناعات التجارية الصينية، ويقيد الأداء التصديري لشركاتها.

=

China from the dual perspective of independence and linkage, Journal of Cleaner Production, Volume 256, 20 May 2020, p.2.

بينما تبنى أخرون اتجاه مغير، ويرون أنه من غير المحتمل أن يكون لتقرير التنظيم البيئي تأثير يذكر على الميزة النسبية للبلد، في حين يرى جونج وآخرون أنه قد يحدث تغيير في الميزة النسبية، إلا أنه لن يرتب سوى تغيرات محدودة، وأن آثاره تتلاشى على المدى الطويل. ومن تحليله لبيانات عينة جُمعت من (٩٥) بلدًا خلص لو عام ٢٠٠٩ إلى أنه ليس من الصائب التفريط في المعايير واللوائح البيئية الصارمة من أجل تفضيلات السلع الملوثة. كما أشار إلى أن المزايا النسبية التي تتمتع بها المنتجات الصينية في الأسواق الخارجية لا ترجع إلى عدم كفاءة التنظيم البيئي المطبق، لكن إلى وفرة عنصر العمل(١).

رابعا: إعادة توطين الصناعة

تتأثر الصادرات بالتغيرات التي تطرأ على تكاليف الإنتاج والأرباح والمزايا النسبية، ومن ثم، يلجأ بعض المنتجين إلى إعادة تمركز أنشطتهم، والاستقرار في أسواق بديلة هربًا من الأعباء والتكاليف الإضافية، والسؤال الذي يثور هنا هو، إلى أي مدى يمكن أن تؤثر التباينات في شدة المعايير واللوائح المنظمة على توطن الصناعات بين البلدان؟

في الواقع، تسعى بعض البلدان النامية إلى انتهاج سياسات بيئية مرنة بهدف اجتذاب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية(٢)، إلا أن هذا النهج قد يجعلها قبلة

(1) Li X, Lu X, Tao X: Does the intensity of environmental regulation affect the trade comparative advantage of China's industrial industry. J World Econ 35, 2012, pp.62–78.

(٢) تجدر الإشارة هنا، إلى أنه يمكن لبعض أنواع الدعم أن تمارس أدورًا مشابهة ومؤثرة في التجارة الدولية. من قبيل ذلك، ما يلحقه من تشوه في قرارات التجارة والاستثمار في اقتصادات أخرى. ويصدُق هذا الأمر، بصفة خاصة، متى تضمن الدعم بنودًا تمييزية، كاشتراط أن تستخدم السلع =

للصناعات الملوثة، وتجد نفسها في نهاية المطاف مطالبة بتحمل تكاليف إزالة آثار تلك الملوثات، والعمل على استعادة جودة أنظمتها البيئية. ويختلف التنظيم البيئي وطرق إنفاذه باختلاف البلدان، وحتى داخل أقاليم البلد الواحد، وقد اقترح فريق من الباحثين ما سمى بفرضية "ملاذ التلوث" لوصف أثر التنظيم البيئي في قرارات المنتجين والمستثمرين لاختيار أماكن توطن واستقرار صناعتهم واستثماراتهم الملوثة(١).

=

المصنعة مكونات صُنعت حصريًا أو بصفة أساسية داخل البلد المعني. على سبيل المثال، إذا منح البلد(أ) خصومات ضريبية لمشتري المواد التي تُصنع مكوناتها بالكامل في ذلك البلد، فمن المحتمل حدوث عدد من النتائج التي تفتقر إلى الكفاءة وهي: قد يعيد المصنِّعون تصميم سلاسل الإمداد لإعطاء الأولوية للشركاء المحليين، وقد ينقل المنتجون الأجانب الإنتاج إلى البلد(أ) وقد يصبح لدى المستهلكين المحليين في البلد)أ) تفضيل غير مبرر للمواد المنتجة محليًا.

إلى جانب ذلك، قد يقوض المنافع التي تحققت من التعريفات الجمركية السابقة والمفاوضات بشأن النفاذ إلى الأسواق التي تمت في إطار الاتفاقيات الإقليمية ومتعددة الأطراف. ويحدث هذا الأمر في أغلب الأحيان عندما يقوض الدعم القدرة المحسنة على النفاذ إلى الأسواق التي تنشأ من تخفيض التعريفات الجمركية. وبمرور الوقت، يمكن أن يزيد هذا الوضع من التصورات التي تقضي بأن التجارة تفتقر إلى العدل، وأن يؤدي إلى تراجع التأييد الشعبي للتجارة.

علاوةً على ذلك، قد يدفع الشركاء التجاريين إلى الاعتقاد بأن الحكومة تشجع المنافسة غير العادلة، وأنها قد تضطرهم إلى اتخاذ رد فعل مماثل. مثال ذلك، إذا قرر البلد (ب) وهو شريك تجاري رئيسي للبلد (أ) أن صناعته المحلية من المواد تتضرر بسبب رخص ثمن واردات المواد التي يقدم لها البلد (أ) الدعم، فقد يفرض رسومًا تعويضية بهدف تحييد تأثيرات هذا الدعم. ويمكن أيضًا للبلد (ب) دعم إنتاجه من المواد واتخاذ تدابير مماثلة لما يتخذه البلد (أ)، ومن الممكن أن تدفع ردود الأفعال هذه البلد (أ) إلى الانتقام عن طريق اتخاذ تدابير مماثلة أيضًا، وأن تؤدي إلى تصاعد حرب إعانات الدعم بينهما. أنظر:

صندوق النقد الدولي: التمويل والتنمية، العدد (٦٠)، يونيو ٢٠٢٣، ص٥٥.

(١) مقال بعنوان " التجارة والبيئة"، موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١٤، رابط المقال:

www.oecd.org/trade/topics/trade-and-the-environment

وتقوم الفرضية على أن الصناعات كثيفة التلوث، غالبًا، ما تسعى إلى خفض تكاليف الإنتاج، ومن ثم، تميل للاستقرار والعمل بالبلدان ذات السياسات البيئية الرخوة والهشة، غير أن البلدان المستضيفة حتمًا ما ستعاني من استنفاد مواردها مستقبلاً.

ومن الأمثلة العملية البارزة التي يسوقها الباحثون للتدليل على صحة فرضية " ملاذ التلوث " نموذج التنمية الصيني، الذي قام لعقود على منح الأولوية للنمو والتنمية الاقتصادية، وتقديمها على كل ما عداهما من اعتبارات، بما في ذلك الاعتبارات البيئية(١). وقد نجح النموذج- المتراخي- بالفعل في جذب استثمارات ضخمة، لكن مع تنامى المخاوف من ردود الفعل البيئي، وازدياد الضغوط الدولية، غدا المسؤولين الرسميون يدركون خطورة التغيرات الأيكولوجية، وسعوا نحو إعادة توطين وتوزيع الأنشطة الإنتاجية الملوثة داخليًا مستغلين حالة التباين الشديد بين سياسات وإجراءات الإشراف البيئي القائمة عبر الأقاليم المختلفة.

ومن جانب آخر، أثار تنفيذ تعديلات قانون الهواء النظيف الأمريكي الصادر عام ١٩٧٠ اهتمامًا اكاديميًا بالغًا بدراسة علاقة التنظيمات البيئية المتشددة بمواضع تمركز الصناعات الملوثة، وقد دعمت معظم الدراسات وجود علاقة عكسية

(١) علمًا بأن حركة إدخال هموم البيئة في السياسات الأخرى، بدأت منذ نهاية الستينات، غير أنها قد استغرقت وقتًا طويلاً قبل أن تتحول إلى شيء يمكن التماسه، علاوةً على ذلك، نص اعلان ريو عام ١٩٩٢ فيما تضمنه من مبادئ على ما يلي: " من أجل الوصول إلى تنمية دائمة تشكل حماية البيئة جزءًا لا ينفصل عن عملية التنمية ولا يمكن أن ينظر إليها بمعزل عنها". انظر:
باتريك هارمن، بربارة ديلكور، أوليفييه كورتن: القانون الدولي وسياسة المكيالين-النظام العالمي الجديد (١)، تعريب- د. أنور مغيث، الطبعة الأولى، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٥، ص٢٥٢.

بين الوجود الجغرافي للصناعات كثيفة التلوث، والمعايير القياسية الصارمة لملوثات الهواء[١].

والملفت هنا، أن أغلب الشركات لم تخطط للانتقال إلى مواقع بديلة، أو حتى نقل خطوط إنتاجها أو الاستقرار خارج الحدود، لكنها عوضًا عن ذلك اختارت الاستثمار في تقنيات الإنتاج، والتوافق مع التعديلات الجديدة.

في حين تشكك بعض الدراسات في تأثير ملاجئ التلوث وتقلل من أهميتها[٢]. ويرى فريق من الباحثين أن الصناعات الملوثة تبدو غير متحركة " نسبيًا "، وأنها أقل حساسية للتغيرات التي تطرأ على البيئة التنظيمية، ويرجعون ذلك إلى أن الصناعات الملوثة تكون أكثر حساسية لوجود أو القرب من رأس المال المادي والبشرى منه إلى صرامة التنظيم البيئي في البلدان المستضيفة، بمعنى أن قرارات تغيير مواطن الإنتاج ترتبط في الأساس بمدى توافر الدراية الفنية والبنية التحتية اللازمة، أكثر من ارتباطها بحوافز خفض التكاليف المتاحة في المواقع البديلة ذات الأنظمة البيئية الهشة.

---

(1) United States. Congress. Senate. Committee on Environment and Public Works. Subcommittee on Environmental Pollution: Clean Air Act Amendments of 1977, U.S. Government Printing Office, 1977, p.782

(٢) وذلك لعاملين أساسيين، أولهما: ضعف أثر الإجراءات البيئية في المنافسة الشاملة على مستوى الاقتصاد الكلى، حيث لم تتجاوز التكاليف البيئية (٢ %) من التكاليف العامة للإنتاج. ثانيهما: أن الابتكارات التكنولوجية في مجال البيئة تخلق ميزات تنافسية، ومن ثمة، انخفاض التكاليف العامة. أنظر:

إيزابيل بياجبوتى وآخرون: العولمة والتنمية المستدامة، الأمم المتحدة، ترجمة محمد غالم وآخرون، المعهد الوطني الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران الجزائر، ١٩٩٨، بطاقة رقم ٠٥.أ.

ومن دراستهما لتوزيع مواطن تمركز الصناعات في المملكة المتحدة خلصتا مانرسون وكلير عام ٢٠١٢ إلى أن سياسات التجارة الحرة، والبيئة التمكينية الداعمة، تمثلان البعد الأكثر أهمية للصناعات من التنظيم البيئي المتراخي.

وبصفة عامة، يمكن القول إنه يصعب تفسير التمركز الجغرافي للصناعات سواء النظيفة أم الملوثة على أساس طبيعة التنظيم البيئي المتبنى وحده؛ فهناك خصائص جوهرية أخرى تساهم في هذا الاختيار، من قبيل ذلك: الخلفية التاريخية، حجم المؤسسة، العلامة التجارية، حجم الوفورات، الهياكل الأساسية الحكومية...الخ).

واستنادًا لفرضية " ملاجئ التلوث " التي صيغت لأول مرة بمعرفة كوبلاند وتايلور عام ١٩٩٤ تؤدى إزالة الحواجز أمام التجارة والاستثمار الأجنبي إلى نقل الإنتاج الضار بيئيًا من البلدان ذات النظم البيئية الأكثر صرامة إلى الاقتصادات ذات الأطر التنظيمية الأكثر مرونة، ومن الناحية العملية كثيرًا ما يؤدى ذلك إلى تحول التلوث من البلدان الصناعية المرتفعة الدخل إلى البلدان النامية(١).

وفى الواقع، لايزال التدليل على صحة فرضية " ملاجئ التلوث" بحاجة لمزيد من الإثبات، لاسيما، في ظل التعدد والتشابك الواضح بين العوامل التي يحتمل أن تؤثر على كل من الميزة النسبية والقدرة التنافسية. ورغم ذلك، دفع حرص الباحثين والمحللين على دراسة وتحليل فرضية " ملاذات التلوث " صانعي السياسات على

(1) Wenchenz, Zhang & Shuijun, Peng: Analysis on CO2 Emissions Transferred from Developed Economies to Chaina through Trade, China & World Economy, Vol 24, N°2, Chinese Academy of Social Seinces, Wiley, Chaina, 2016, pp. 68–69.

إبداء اهتمام متزايد بأثر المعايير والاشتراطات البيئية في اختيار وتفضيل مواقع تمركز الصناعات والاستثمارات، خاصة، فيما يتعلق بالشركات المتعددة الجنسيات(١).

وفى ذات الإطار، خلص بعض الباحثين من تحليلهم لأثر الموقع في جذب الصناعات الملوثة وعلاقته بالميزة النسبية إلى ميل البلدان النامية إلى تطوير ميزة نسبية في القطاعات الملوثة على العكس من البلدان المتقدمة.

خامسا: المعايير البيئية في البلدان النامية

بدايًة، يجب الإشارة إلى التباين الكبير في الأولويات والاهتمامات بين الدول النامية والمتقدمة فيما يتعلق بالبيئة ومشكلاتها. ومن ثم، كان من المنطقي أن تتفاوت الآراء والسياسات حول التجارة الدولية وعلاقتها بالبيئة؛ فبالنسبة للدول النامية، فإن التقييدات المفروضة على التجارة لأغراض بيئية غير مقبولة، لأن هذه التقييدات تحرمها من بعض مزاياها التنافسية، واستغلال مواردها بحرية(٢).

ومن زاوية أخرى، تشير المستويات المتدنية من مخصصات الاستثمار في أليات مكافحة التلوث والإدارة البيئية بالبلدان النامية إلى الفوائد الجمة التي يمكن جنيها مقابل كل دولار يتم إنفاقه على برامج وإجراءات حماية النظم الأيكولوجية وصيانتها داخل تلك البلدان.

---

(١) وعمومًا يمكننا القول أن الشركات متعدية الجنسيات هي المستفيد الأكبر عالميًا من عمليات تخفيض الدعم وإزالة التعريفات. انظر:

Hayley Stevenson: op. cit., p. 267.

(٢) سامية قايدي: التجارة الدولية والبيئة، رسالة لنيل دكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري – تيزي وزو، بدون سنة نشر، ص٧.

ففي دراسة أجريت على عدد من البلدان الأسيوية شملت كل من: تايلاند وإندونيسيا والصين[١]، وُجد أن تكلفة بعض التدابير، كتلك المخصصة للتخلص التدريجي من عنصر الرصاص في البنزين، والاستثمار في إمدادات المياه النظيفة، لا تقارن بحال مع قيمة الفوائد المتراكمة لصالح الإنسان وصحته. وتعزى صعوبة حساب الآثار المباشرة وغير المباشرة، فضلاً عن، التقدير الكمي للتكاليف والفوائد المرتبطة بالامتثال للمعايير البيئية، جزئيًا، إلى عدم التمكن من الوصول إلى بيانات دقيقة.

وعلى الرغم من امتلاك أغلب الدول النامية، حاليًا، أنظمة بيئية تتفاوت فيما بينها من حيث الكفاءة والفعالية، إلا أنه يمكن القول إنها ساعدت، بصفة عامة، على ازدياد أعداد المعايير التي تنظم خدمة للأغراض البيئية، وهو ما انعكس بوضوح على أعداد الدراسات والبحوث التي أخذت تهتم وتحلل تلك الفئة من المعايير.

ومن ثم، يلزم التأكيد هنا على أهمية مراجعة البيانات المستخدمة، والاستيثاق من صحتها، وحث حكومات البلدان النامية على تعميم الأخذ بمناهج تقييم الأثر البيئي الشامل، واعتمادها كمتطلب أولى لكافة برامج التنمية.

وغنى عن البيان، أن تكاليف إنفاذ المعايير والامتثال لها ينطوي على تكاليف ضخمة، تعجز بعض الحكومات عن الوفاء بها، لذا، لا ينبغي وقوع أخطأ في تقدير

(١) تجدر الإشارة إلى، أنه مع نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت الصين قد أصبحت أكبر مُصدر في العالم- وكانت تسعة بلدان آسيوية من بين أكبر (٢٠) مصدرًا في العالم. وبعد الصين، شملت القائمة اليابان، وكوريا، وهونج كونج، وسنغافورة، وتايوان، وماليزيا، وتايلاند، والهند. والعشرون دولة الأولى مجتمعة مسئولة عن (٦٥%) من التجارة العالمية. انظر:
ألفريد إيكس الابن: الاقتصاد العالمي المعاصر- منذ عام ١٩٨٠، ترجمة أحمد محمود، المركز القومي للترجمة، العدد (٢٤٢٦) القاهرة، ٢٠١٤، ص١٧٦.

جدوى تلك المعايير، فضلاً عن، اعتماد معايير لا تتسق وطبيعة البلد المطبق، وإلا كانت النتائج كارثية.

ومن العوامل الواجب مراعاتها في هذا الصدد: الكفاءة والمهنية، والمساءلة للمسؤولين والمفتشين الحكوميين، قدرة الشركات وسرعتها على التكيف مع التدابير الجديدة والتغيرات المطلوبة، مواءمة سلاسل التوريد مع التشريعات الجديدة. وتجدر الإشارة هنا، إلى تجاوز تكاليف الاستثمارات المتطلبة وفق المعايير المنظمة في بعض البلدان إجمالي قيم الصادرات الغذائية السنوية لهذا البلد كما حدث في جمهورية موزامبيق[1].

الأمر الذي يثير التساؤلات حول كفاءة النظم البيئية القائمة في البلدان النامية، خاصة، وأن القضايا الملحة التي يحتمل أن تؤثر في صحة السكان، غالبًا، ما تشغل المراتب العليا في جداول الأعمال السياسية.

ومن جانب آخر، نلاحظ أن حكومات البلدان النامية تنظر إلى تكاليف الامتثال بعين الريبة والشك، خاصة، فيما يتعلق بمسار التنمية الخضراء وما يكتنفه من غموض، يعوق قدرتها على التمييز بين الفرص والتحديات المصاحبة. إضافة إلى، ما يقتضيه التنفيذ المعياري من بنية تحتية وتكنولوجيا باهظة تعجز معظمها عن الوفاء بها. وهو ما يقتضي النظر إلى المعايير والأهداف التنموية على أنها جوانب مترابطة، كما هو الحال بالنسبة لارتباط أنظمة الحماية البيئية بالصحة العامة، والحد من الفقر، والنمو الاقتصادي...الخ.

(1) Mehdi Shafaeddin: Who does bear the costs of compliance with sanitary and phytosanitary measures in poor countries? MPRA paper 6646. University Library of Munich, Germany, 2007, p.2.

ونظرًا لكون الفوائد والمزايا المتحصلة من سياسات وإجراءات التنظيم البيئي لا تتحقق في العادة خلال المدى القصير، علاوةً على عدم تمكن أغلب المواطنين من إدراك أهدافها وعوائدها، فإن تكلفتها تميل إلى الارتفاع، وهو ما يستدعى وقوع اضطرابات ويولد مقاومة ضخمة تجاهها.

لذا، ينبغي على المجتمع الدولي لعب دور في توفير الموارد، وتقديم الدعم للدول الأكثر فقرًا، وتزويدها بالتكنولوجيا، والدراية التقنية التي تفتقر إليها، إلى جانب الإسهام في تمويل المشروعات التي تساعدها على التحول إلى اقتصاد أكثر اخضرارًا(١).

ونظرًا، لاعتماد الاقتصادات النامية على قطاعاتها الأولية ومواردها الطبيعية، بصورة أساسية، فإنه يمكن القول، أن من شأن النماذج التنموية التي لا تراعى جودة البيئة وصيانة مواردها وتوازن أنظمتها، ألا تنتج سوى فوائد قصيرة المدى.

---

(١) يقصد بالاقتصاد الأخضر، بحسب رؤية برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنه " الاقتصاد الذي يؤدى إلى تحسين حالة الرفاه البشرى والإنصاف الاجتماعي، ويعنى في الوقت نفسه بالحد، على نحو ملحوظ، من المخاطر البيئية وحالات الشح الأيكولوجية". انظر:

UNEP: Towards a green economy- Pathways to sustainable development and poverty eradication, Nairobi, 2011, p.16.

في حين، يقصد بالنمو الأخضر بحسب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية مع ضمان أن تواصل الثروات الطبيعية توفير الموارد والخدمات البيئية التي تعتمد عليها رفاهيتنا. ولتحقيق ذلك، يجب أن يحفز الاستثمار والابتكار، مما يدعم النمو المطرد ويتيح فرصًا اقتصادية جديدة. انظر:

The Organization for Economic Co-operation and Development: Towards green growth, Paris, 2011, p.9.

المبحث الثاني

المعايير البيئية والعدالة

تمهيد وتقسيم:

تعتمد فعالية المعايير البيئية بشكلٍ حاسم على القدرة على تحقيق معدلات عالية من التبني، وفي الحالات التي تكون فيها المعايير إلزامية، قد تضطر بعض الشركات إلى التوقف عن الإنتاج، لاسيما إذا كانت التكاليف التي يقتضيها الالتزام مبالغ فيها؛ في حين يتوقف الالتزام في حالة المعايير الطوعية- في العادة- على تقدير الأفراد.

وقد تُستبعد مجموعات معينة من الأفراد والشركات، عن غير قصد، من الالتزام والمشاركة في التنظيم (واعتماد المعايير) ويمكن رد ذلك لأسباب عدة، منها: وجود قيود شديدة على الميزانية، ارتفاع تكاليف المعاملات الأولية، عدم القدرة على الوصول إلى المعلومات، وقد تواجه النساء وكبار السن وصغار المنتجين مثل هذه الحواجز التي تحد من مشاركتهم.

ومن جانب أخر، قد يؤثر عدد المكافآت المقترحة، وتكلفة فرصها البديلة على الاستعداد للامتثال، ويرجح- في هذا الصدد- أن تلعب الرغبة في الامتثال دور مؤثر، لكن ذلك لا يقلل من أهمية العوامل الاجتماعية والثقافية، فعلى سبيل المثال، تشير المؤشرات إلى أن المعايير واللوائح التي تحرص على تحقيق الإنصاف (لاسيما المتضمنة للحق في التعويض) تسهم على نحو أفضل في زيادة المشاركة.

وترتبط التأثيرات التوزيعية المتوقعة والمساواة ارتباطًا جوهريًا بالهيكل المؤسسي للمعايير، ويتسق ذلك مع ما يتبناه علم النفس الاجتماعي من رؤى حول

أهمية ربط الإنصاف بكل من العملية والنتائج النهائية. غير أنه غالبًا ما يتم تصميم المعايير واللوائح دونما الأخذ في الاعتبار مصلحة أولئك من هم بحاجة للمساعدة، وبناء عليه يشتمل المبحث على المطلبين التاليين:

المطلب الأول: توزيع التكاليف والاستحقاقات.

المطلب الثاني: الإنصاف في إطار المعايير البيئية الدولية.

المطلب الأول

توزيع التكاليف والاستحقاقات

للإلمام بمدلول فكرة الإنصاف، وضمان تضمينها ضمن أطر المعايير البيئية لابد من التطرق لعدد من النقاط، أهمها: تحليل الضوابط التي أساسها يتم توزيع التكاليف والاستحقاقات، دراسة الأسس المتبعة في تحديد وتوزيع المكاسب غير المباشرة، علاقة المعايير بالتمييز على أساس النوع، وذلك على النحو التالي:

أولا: توزيع التكاليف

يُرتب الالتزام بالمعايير بالبيئية في بعض الحالات إنفاقًا باهظًا، تعجز بعض الشركات عن تحمله، من قبيل ذلك: اعتماد تقنيات جديدة، تطوير بعض أساليب الإنتاج...الخ، فضلاً عما يقرره من تكاليف غير مباشرة، من قبيل ذلك: تدريب العاملين، استبدال بعض الاستثمارات، تخصيص إجراءات إدارية إضافية.

وكثيرًا، ما يجد صغار المنتجين صعوبة في تبني المعايير البيئية، والتكيف مع قواعدها الأكثر صرامة. وتشير الإحصاءات إلى أن صغار المنتجين أقل انخراطًا في

المبادرات البيئية، وذلك لمحدودية قدرتهم في الوصول إلى رؤوس الأموال، افتقارهم للمهارات الأساسية، ارتفاع تكاليف معاملاتهم مقارنة بما يجنونه من دخول.

وفي البلدان النامية، على وجه الخصوص، يعاني أصحاب تلك الفئة من عدم الاعتراف بحقوقهم في الملكية[١] إذ عادةً ما يترافق غياب سندات الملكية مع تفشى الفقر؛ وتحول الرسوم العالية والتكاليف المرتفعة للتسجيل دون تصديق الأسر الفقيرة على سندات ملكيتها، وتقنين حيازاتها، ومن ثم المشاركة بإيجابية في برامج حماية البيئة.

ثانيا: توزيع الاستحقاقات

وفى المقابل، تُظهر العديد من المؤشرات أن المبادرات والسياسات الهادفة لحماية البيئة غالبًا ما تفشل في توفير فوائد مالية للمجتمعات الأكثر ضعفًا. وعلى الرغم من التيقن من أنها حتمًا ما ستولد- على المدى الطويل- فوائد نقدية عالمية، من قبيل ذلك: ضمان غلة مستدامة من المنتجات الزراعية، وحصاد الأخشاب، وصيد الأسماك إلى غير ذلك، إلا أن ذلك لا ينفى تضرر ومعاناة بعض الفئات من ذوي الدخول المنخفضة، والتعليم المتدني، وأولئك الذين يفتقدون للمعلومات؛ ففي حالة التحويلات المالية الإيكولوجية[٢]، على سبيل المثال، قد تصبح بعض البلديات ذات المناطق

(1) Aske Skovmand Bosselmann, Jens Friis Lund: Do intermediary institutions promote inclusiveness in PES programs? The case of Costa Rica, Geoforum, Volume 49, October 2013, pp. 50-60.

(٢) التحويلات المالية الإيكولوجية هي نظام يستخدمه الحكومات لتشجيع المؤسسات والأفراد على تبني ممارسات صديقة للبيئة، وتشمل هذه الممارسات الاستثمار في مشاريع تحسين البيئة، وتقليل استخدام المواد الضارة بالبيئة، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، وغيرها من الممارسات التي تحافظ على البيئة وتحسن جودة الحياة. انظر: تقرير عن حالة الغابات في العالم عام ٢٠٢٢. على الموقع التالي:gor.fao.www

المحمية أسوأ حالاً، وذلك عندما لا يكون التعويض كافيًا لمضاهاة خسارة الإيرادات الضريبية والدخل المستحق.

ولما كانت الاستفادة من المنافع والفوائد البيئية تتباين من شخص لأخر، نلاحظ أن المعايير الحديثة تحرص على تحرى تحقيق الإنصاف عند فرض الاستحقاقات، ففي كوستاريكا، على سبيل المثال، يتم قصر تحصيل مقابل الخدمات البيئية على المزارع الكبيرة والمتوسطة (أي التي لا تقل مساحتها عن (٣٠) هيكتار، مستهدفة بذلك تعويض أصحاب الأراضي الأقل دخلاً.

وكما سلفت الإشارة، ما يهم ليس ما إذا كانت الفوائد ستتحقق، وكيفية توزيعها، لكن أيضًا موعد تحقق ذلك؛ فبالنسبة للشركات الصغيرة التي تعاني من قيود على الدخل، يشكل الوقت لها عاملاً مؤثرًا، يلزم مراعاته والنظر إليه بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات، ويلاحظ هنا أنه في العموم قلما تميز حكومات الدول النامية بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة عندما يتعلق الأمر بصياغة النظم البيئية وتطبيقها. مما ينعكس سلبًا على قدرتها على النفاذ والمنافسة في الأسواق الدولية[1]. ومن جانب آخر، ونظرًا لزيادة معدلات الخصم، وارتفاع مستويات النفور من المخاطرة، يجنح صغار ملاك الأراضي إلى عدم الإقبال على المشاركة في البرامج والمبادرات البيئية، لاسيما، غير المؤكدة العوائد منها.

يستفاد من ذلك، أنه كلما افتقدت المعايير لميزة الاعتماد الدولي، كلما قلت احتمالات اكتراث الشركات الأقل حجمًا، والأفراد الأشد فقرًا بها؛ ذلك، أن الناس يركزون بشكل أكبر على ما يحدث في الحاضر عوضًا عن المستقبل، خاصةً عندما

(١) سامي عفيفي حاتم: الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٣٣٩.

يكون من السهل تحديد تكاليف الالتزام بالمعيار، في حين، يصعب تقدير فوائده المستقبلية بدقة.

وعادةً، ما تفوق الفوائد المتوقعة المكاسب والتكاليف المرتبطة بالامتثال، إلا أنه في أغلب الأحيان لا تترافق الفوائد البيئية مع العوائد الاقتصادية إلا في المديين المتوسط والطويل، ولا يعنى ذلك أن العوائد المالية وحدها هي المحدد الوحيد المؤثر في عملية الامتثال؛ فعلى سبيل المثال تشير كثير من الأدلة إلى اهتمام فرادى ملاك الأراضي ببرامج الحماية البيئية وترحيبهم بها لإدراكهم حجم ما تنطوي عليه من فوائد ومكاسب في المستقبل.

وفى كثير من الأحيان يوافق المشترون على دفع مبالغ أكبر لشراء البضائع والمنتجات التي تلتزم بمعايير أو ممارسات بيئية معينة. وبحسب دراسة أجريت في عام ٢٠٢١، اتضح أن أكثر من ثلث (٣٤%) السكان مستعدون لزيادة مدفوعاتهم للحصول على منتجات أو خدمات مستدامة. وتصل نسبة ما وافقوا على تحمله في سبيل ذلك نحو (٢٥%) في الأسعار[1].

وفى ذات الإطار، خلصت دراسة أجريت عام ٢٠١٨[2] على مستهلكي المأكولات البحرية إلى أنهم على استعداد لدفع ما بين (٠,٢٢) يورو إلى (١,٧٩) يورو أكثر لكل (١٠٠) غرام من التونة المعلبة في إيطاليا، والجدير بالملاحظة أن الأفراد الأصغر سنًا يكونون أكثر حساسية من غيرهم تجاه مثل هذه القضايا. لذا، يقتضي التقييم الدقيق للمعايير النظر بعين الاعتبار في كافة التكاليف والعوائد التي

(1) businesswire.com

(2) Elissaios Papyrakis, Luca Tasciotti: op. cit., p.53.

ترتبط بعملية الامتثال، فضلاً عن، آلية توزيعها بين الأطراف المختلفة، إعمالاً لمبادئ العدالة التوزيعية.

وبالطبع، ليس من اليسير التأكد من أن التوزيع الذي يرتبط بتكاليف وأعباء إنفاذ المعايير يتم بصورة منصفة، وتعزو الصعوبة هنا إلى عوامل عدة، منها: طبيعة الأعراف السائدة، توقعات الأفراد وسلوكياتهم، واستنادًا لقرائن أدبية عدة، يقل ميل الأفراد للمشاركة في التنظيمات والمبادرات البيئية كلما شعروا بأن التوزيع المقابل للتكاليف والعوائد المرتبطة غير عادل.

فعلى سبيل المثال، أظهر استطلاع حديث استند إلى المستجيبين في ماينز، بألمانيا، أن أولئك الذين يعتبرون التوزيع الحالي للتلوث الضوضائي للطائرات غير عادل هم أكثر عرضة للمعارضة النشطة لخطط توسيع المطار والتوقيع على عرائض مناهضة لها(١).

ومؤخرًا، أصبح الباحثون مهتمين بمفهوم العدالة الإجرائية، وتأثيره على الالتزام بالمعايير والمبادرات البيئية. ويقوم المفهوم على فكرة الإنصاف، وما يتضمنه من صعاب ومعوقات ترهق وتحول دون مشاركة الأفراد أو المجموعات في التنظيم أو المعيار(٢). من قبيل ذلك: تكاليف المعاملات ذات الصلة، وقدرة منظمي المشاريع أو

---

(1)Ulf Liebe, Peter Preisendörfer, Heidi Bruderer Enzler: The social acceptance of airport expansion scenarios: a factorial survey experiment, Transportation Research Part D: Transport and Environment Volume 84, July 2020.

(٢) يتعلق مفهوم "العدالة الإجرائية" بإدراك الفرد مدى عدالة العمليات التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات التنظيمية؛ فكلما كان الفرد أكثر إحساسًا بعدالة الإجراءات المتبعة في اتخاذ مختلف القرارات التنظيمية كلما قوي لديه دافع الالتزام بها وتنفيذها، وقد كشف علماء السلوك عن وجهين للعدالة الإجرائية: الأول يتعلق بالجانب الهيكلي للقرارات (أي كيف تتم هيكلة القرارات)، =

المستهلكين ذوي الدخل المنخفض على تحملها، التمييز بين الأفراد أو المجموعات[١]، الافتقار إلى الدعم المؤسسي، غياب الخبرة التقنية، تقييد الحق في الوصول للمعلومات.

ومرة أخرى، تلعب الانفتاحية والشمولية للمشاركين في أي معيار أو برنامج دورًا حاسمًا في إنجاح هذه المعايير والبرامج. وهو ما يتضح من الأمثلة المستخرجة من مجال التعاقد للحفاظ على البيئة، حيث ترتبط قبولية المسؤولية ودرجة المشاركة ارتباطًا وثيقًا بمدى تفاعل المشاركين وإسهامهم الإيجابي.

لذا، يحرص الأفراد على مناقشة تفاصيل تلك المبادرات، لاسيما، ما يرتبط منها بأدوارهم عبر مراحلها المختلفة، بدءًا من المساهمة في تصميم المعيار، مرورًا بمراحل جمع البيانات الأساسية وتحفيز المشاركة وتبنيها ودعمها، وصولاً إلى التنفيذ الفعلي وتقييم النتائج.

ثالثا: الفوائد الإضافية

تتجاوز الفوائد الناتجة عن المعايير البيئية الفوائد المباشرة التي تم تصميمها لتحقيقها. وتشير فرضية المكاسب المزدوجة إلى أن قبول الجمهور للمعايير البيئية

=

أما الثاني فإنه يتعلق بالجانب الاجتماعي)كيف تتم معاملة الناس أثناء صنع القرارات). ويرى آخرون أن عدالة عمليات تحقيق وإجراء العدالة، من المرجح أن تترجم إلى نتائج عادلة. انظر:

رمزه الزبير: العدالة الإجرائية، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، على الرابط التالي بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٢. hrdiscussion.com

(١) يولى الباحثون قضية العدالة البيئية اهتمامًا بالغًا، إلى الحد الذي دفع بعضها للتعبير عنها بمصطلح «العنصرية البيئية» وهو مصطلح يدل على التمييز في صياغة السياسات البيئية، والتفريق في تنفيذ الأحكام والتشريعات، على النحو الذي يلحق الضرر بمجتمعات الأقليات، ومن أهم أشكال هذه الاضرار هو تحديد مواقع المرافق الخطرة والسامة - كمكبات ومقابر النفايات الخطرة، ومحارق النفايات الطبية والبلدية، والمصانع الملوثة - قرب مجتمعات معدمة وضعيفة. انظر:

عيد الراجحي: مبادئ السياسات البيئية، الطبعة الأولى، شبرا، ٢٠٢٠، ص١٢٠.

يزداد قوة عندما يطلع على هذه العوامل الخارجية الإيجابية. فعلى سبيل المثال، في حالة صون الغابات وأنظمة إصدار الشهادات ذات الصلة، تتضمن الفوائد المباشرة المحافظة على الغطاء الحرجي، والحصاد المستدام للأخشاب، وحماية موائل الحياة البرية والأماكن الترفيهية. بالإضافة إلى فوائد غير مباشرة أخرى مثل تنقية المياه والهواء، وتخزين الكربون، والتحكم في التصحر، إلى غير ذلك.

أما فيما يتعلق بالتخطيط الحضري، فقد حاز نظام التصميم البيئي والطاقة the Leadership in Energy and Environmental Design (LEED)[1] ، الذي دخل حيز التطبيق منذ منتصف تسعينات القرن الماضي، الريادة عالميًا في اعتماد شهادات الأبنية الخضراء. ويعمل النظام من خلال تقييم الأبنية، بغض النظر- عن طبيعة الغرض من إنشائها- من خلال النظر في: نوعية المواد المستخدمة في البناء، مدى توافقها مع فلسفة الاستدامة، كفاءة استخدام الموارد، وأخيرًا، ما تخلفه من آثار على البيئة[٢].

(١) يمثل نظام (LEED) آلية لتصنيف المباني الخضراء الأكثر استخدامًا في العالم. وقد تم تطويره من قبل مجلس المباني الخضراء الأمريكي (USGBC) غير الربحي. وهو يوفر إطار عمل للمباني الخضراء الصحية والكفاءة العالية والموفرة للتكاليف، ومن جانب آخر تعد شهادة (LEED) رمز معترف به عالميًا لتحقيق الاستدامة والقيادة. وهو لجميع أنواع المباني وجميع مراحل البناء، بما في ذلك البناء الجديد والتجهيزات الداخلية والعمليات، والصيانة. انظر: متاح بتاريخ٢٠٢٣/٩/٢.

https://lookinmena.com/leed

(2) Humbert, Sebastien Abeck, Heike Bali, Nishil et al.: Leadership in Energy and Environmental Design (LEED) - A critical evaluation by LCA and recommendations for improvement, International Journal of Life Cycle Assessment, 12(Special Issue 1), 2007, p.2.

غير أن هذا الشكل من الاستثمار الأخضر (العام والخاص) في المباني الصديقة للبيئة يمكن أن يساعد أيضًا في الحد من عدم المساواة في الدخل وخلق فرص العمل، نظرًا لطبيعة الصناعة الكثيفة العمالة؛ ويرى العديد من الاقتصاديين في ذلك فرصة لتحفيز الاقتصاد في فترات الانكماش الاقتصادي، علاوةً على، اعتباره أداة من أدوات الانتعاش في ظل أزمة كوفيد-١٩.

وإلى حدٍ بعيدٍ، يمكن لتلك العوائد لعب دور حيوي في الحد من الفقر، وعدم المساواة، كما يتصور أن تتدفق الفوائد الإضافية في شكل ظروف صحية محسنة، وسبل عيش ريفية مستدامة، واستثمارات كثيفة العمالة، مما يفيد ذوي الدخول المنخفضة، الذين لا يستطيعون، في كثير من الأحيان، التحول نحو وظائف بديلة، أو التماس التأمين، والحماية من الصدمات الاقتصادية السلبية، كما يتصور تدفق فوائد عالمية، من قبيل ذلك: عزل الكربون، التخفيف من حدة التغيرات المناخية، خاصة في الاقتصادات النامية، التي تضم الشرائح الأشد فقرًا في العالم.

رابعًا: التميز على أساس النوع

تسلط كثير من الأدبيات الضوء على العقبات المتعددة (المالية، والمعلوماتية، والتمييز) التي تواجهها النساء، بشكلٍ خاص عند محاولتهن الانخراط في بيئة الأعمال؛ إذ لاتزال تشكل مشاركة النساء في النقابات وجمعيات وتجمعات المزارعين النسبة الأقل، كما يواجهن صعوبات أشد من تلك التي يواجهها الرجال عند شروعهن في توفير الائتمان اللازم لتأسيس أعمالهن الخاصة، فهن يميلن إلى تجنب المخاطرة أكثر من الرجال، وبالتالي، أكثر ترددًا في تغيير أحوالهن الراهنة.

ورغم التحسن التدريجي الذي طرأ على مكانة المرأة وفرص تمكينها لاتزال معدلات مشاركتها ضمن القوى العاملة أقل مما تستحق، وفى هذا الصدد تشير

الإحصائيات إلى أن نسبة مشاركة النساء تقترب من (٦٠%) مقابل (٨٠%) بالنسبة للاقتصاد العالمي[١]، بينما تتسع الفجوة بصورةٍ أكبر في البلدان النامية[٢].

علاوةً على، كونها أكثر من يتضرر جراء الأزمات والكوارث الاقتصادية كما حدث في الأزمة المالية العالمية التي بدأت في (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، حيث تحملت عمالة الإناث القدر الأكبر من الخسارة، وبالنظر إلى أن الامتثال لمعيار بيئي (سواء كمنتج أو مستهلك) ينطوي على تكاليف كبيرة، فمن المرجح أن تجد المرأة صعوبة في أن تكون جزءًا من العملية[٣].

تواجه النساء عدة عوائق تحد من قدرتهن على المشاركة في حماية البيئة والاستفادة منها. من بين هذه العوائق، عدم المساواة بين الجنسين في ملكية الأصول والوصول إلى سوق العمل والتعليم. ولكن هذا ليس كل شيء، فالتمييز ضد النساء يؤثر

(١) علمًا بان نسبة مشاركة النساء في القوة العاملة في شرق آسيا تبلغ (٧٤%) وهى بذلك تعد النسبة الأعلى عالميًا، في حين تبلغ نسبة مشاركة النساء في القوة العاملة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو (٣٤%) فقط، انظر:
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): إدماج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج الإنمائية مصادر المياه وحماية البيئة (ورقتان مرجعيتان)، نيويورك، ٢٠٠٨، ص٩.

(٢) حيث تمثل النساء (٦٠%) من تعداد البليون نسمة الذين يكسبون دولار واحد أو أقل يوميًا. انظر:
ريتشارد اتش- روبنز: المشاكل العالمية وثقافة الرأسمالية- ترجمة فؤاد سروجي، الأردن، ٢٠٠٨، ص٥٧٦.

(٣) ترى العالمة الفيزيائية والناشطة في مجال البيئة وحقوق النساء الهندية فاندانا شيفا إن العولمة الاقتصادية تشكل معركة ضد الفقراء والطبيعة. انظر:
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): إدماج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج الإنمائية مصادر المياه وحماية البيئة (ورقتان مرجعيتان)، مرجع سابق، ص٨-٩.

أيضًا على دخلهن وقدرتهن على الحصول على الائتمان[١]، والفرص التي تمكنهن من الانخراط في المبادرات البيئية. هذا ما تشير إليه الأبحاث التي تظهر أن النساء يواجهن ظروفًا غير متكافئة في أسواق العمل بسبب الممارسات التوظيفية غير المنصفة أو اختلاف الأجور لنفس العمل.

كما تجبر القيود التي ترد- في بعض الأحيان- على الحق في التملك النساء على العزوف عن المشاركة في البرامج والمبادرات البيئية؛ ففي بوركينا فاسو، على سبيل المثال، تميل النساء إلى رفض "مساعدة" الأزواج (كما هو الحال في الحصول على الائتمان أو المدخلات الزراعية) خوفًا من الاستيلاء على أراضيهن في المستقبل.

وثمة بعد آخر مهم لعدم المساواة بين الجنسين يتعلق بالتمثيل السياسي؛ فعلى الصعيد العالمي، لا تزال النساء تشغل أقل من ربع المقاعد البرلمانية[٢]. ولهذا السبب بالتحديد، اعتمدت عدة بلدان حصصًا لتمثيل المرأة في العديد من مناصب صنع السياسات- وفي كثير من الحالات، تساعد هذه الحصص على معالجة التحيزات الثقافية، كما تساهم في تغيير الصورة الذهنية المشوشة.

وما يهم هنا، ادعاء كثير من البحوث أن السياسيات النسائية يتخذن- بشكل عام- مواقف أكثر حرصًا واتساقًا مع أولويات حماية وصون النظم الأيكولوجية. لذا

---

(١) تدعى كثير من الأدبيات النسوية أن العولمة زادت من استغلال وتهميش النساء، كما عمقت نظم عدم المساواة- بصفة خاصة عدم المساواة القائمة على النوع – ذكر/أنثى- مما أسفر أن ما يعرف بتأنيث الفقر العالمي. انظر:

بيتر سوتش، جوانيتا إلياس: أسس العلاقات الدولية- ترجمة د. منير محمود بدوي السيد، جامعة الملك سعود، ٢٠١٣، ص١٦٢.

(2) World Bank: World development indicators. Washington DC. www.data.wor ldbank.org. Accessed 15 Oct 2020.

يطالبون بإفساح مجال أرحب للنساء، وتقديم الدعم اللازم لهن، والعمل على رفع نسب مشاركتهن في مجالس إدارات الشركات. وفى هذا الصدد، خلصت دراسة لإحدى الشركات العاملة بالمملكة المتحدة إلى أن وجود النساء في مجالس إدارة الشركات يقلل من احتمال ارتكابها مخالفات بيئة بنحو الثلث[1]. مُحصلة ذلك، أن تعزيز القيادة النسائية في المجالين السياسي والمؤسسي يساعد في نشر التخطيط البيئي، ويدعم الامتثال للمعايير واللوائح المرتبطة.

المطلب الثاني

الإنصاف في إطار المعايير البيئية الدولية

تعرضت أدبيات كثيرة للعقبات والمعوقات المالية والمؤسسية التي تعترض سبيل البلدان النامية عندما يتعين عليها الالتزام بممارسات ومعايير بيئية محددة، من قبيل ذلك، ما خلص إليه كل من هينسون ولودر (٢٠٠١) من وصف مفصل للتحديات والمعوقات التي يتعين على تلك البلدان مواجهتها وهي بصدد تلبية الإجراءات المتضمنة ضمن اتفاق التدابير الصحية والصحة النباتية، وكيف يؤثر ذلك في قدرتها على المنافسة[٢]، وتصدير مواردها الطبيعية إلى بقية بلدان العالم[1].

(1) Tauringana V, Radicic D, Kirkpatrick A, Konadu R: Corporate boards and environmental offence conviction: evidence from the United Kingdom. Corp Gov 17(2), 2017, pp.341–362.

(٢) ترتب على إزالة الحواجز والعوائق بين الأسواق أن أصبحت المنافسة هي العامل الحاسم في تحديد نوع السلع التي تنتجها الدول، ومن ثم، تخلت كثير من الدول عن انتاج وتصدير بعض من سلعها؛ لعدم قدرتها على المنافسة، مثال ذلك: انهيار صناعة النسيج في مصر على أثر =

كما يلاحظ أنه غالبًا ما يتم تطوير المعايير البيئية من قبل خبراء من الاقتصادات المتقدمة أو المنظمات الدولية القائمة بها، مثل: منظمة الأغذية والزراعة، الوكالة الأوروبية للبيئة. وبصفة عامة، يمكن القول إن تمثيل الدول النامية ومؤسساتها في مثل تلك الفعاليات لايزال دون المرجو. فضلا عما يشوب نظام عمل المنظمة الالمية للتجارة من عدم حيادية[٢].

ورغم ذلك، دخل اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية حيز النفاذ عام ١٩٩٨من أجل تنظيم ومواءمة سياسات الدول الأعضاء بشأن معايير الأغذية والصحة الحيوانية والنباتية. وكان الغرض من الاتفاق هو ضمان تجنب البلدان استخدام هذه التدابير لإنشاء حواجز تجارية حمائية. وبالنظر إلى أن البلدان النامية كثيرًا ما تواجه صعوبات في الوفاء بالمعايير الصارمة التي

=

المنافسة مع دول جنوب شرق آسيا، التي تتمتع بميزة تنافسية في إنتاج تلك السلع، وهو ما ينطبق أيضا على رؤوس الأموال التي أصبحت مركزة في بعض الدول المنتجة والمصدرة للبترول. انظر:

حسام عبد العال: الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة، القاهرة، ٢٠١٨، ص٦-٧.

(١) تجدر الاشارة هنا، أنه رغم مرور أكثر من عقدين من الزمان، لاتزال المشكلات التي حدداها ذات أهمية كما كانت آنذاك.

(٢) يرى بعض الباحثين أن منظمة التجارة العالمية التي يفترض من الناحية الرسمية أنها المسؤولة عن التوسط في الخدمات فيما بين الأعضاء، إلا أنها أصبحت مخولة بكل الصلاحيات للضغط على الأعضاء، وفرض بعض جداول الاعمال وتسهيل تأديب الأعضاء أو معاقبتهم، وفوق هذا فهي لا تتعالى عن محاولة الاغراء بنتائج المفاوضة التجارية المفضلة عندها، وعلى الرغم من أن الأعضاء يحتفظون من الناحية النظرية بالاستقلال الذاتي في تنظيم المسائل، مثل الصناعات والمعايير البيئية، فإن القواعد التنظيمية ونظم فض المنازعات لمنظمة التجارة العالمية تفرض قيودًا في الخفاء. انظر:

جراهام دونكلى: التجارة الحرة- الأسطورة والواقع والبدائل، ترجمة مصطفى محمود، المركز القومى للترجمة، العدد رقم (١٣١٨)، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص٢٩٤.

وضعتها الاقتصادات المتقدمة، فإن الاتفاق يعترف بالاحتياجات الخاصة للعالم النامي[١].

ومن دون المساعدة التقنية، ستجد البلدان النامية صعوبة في تلبية المعايير، وبالتالي الوصول إلى أسواق البلدان الأكثر ثراءً ذات اللوائح البيئية الأكثر صرامة. والعقبات التي تواجهها البلدان النامية ذات صلة فردية وقطرية على حد سواء. فمستويات الدخل المنخفض (لا سيما بالنسبة لصغار المنتجين) تحد من إمكانية الحصول على الائتمان، والموارد المالية اللازمة لتعديل أنماط الإنتاج؛ بالإضافة إلى ذلك، فإن بيئة الاقتصاد الكلي المعاكسة تزيد من إعاقة قدرة المنتجين في الدول النامية على الامتثال للمعايير البيئية الجديدة.

كما تزيد حالة التباين الشديد السائدة بين الدول المتقدمة بشأن مدى صرامة المعايير البيئية والصحية المطبقة من تعقيد قدرة المنتجين المحليين على استهداف أسواق تصدير متعددة[٢]، (مثال ذلك، الإجراءات التنظيمية المتبعة في كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بخصوص الموافقة على المنتجات المعدلة وراثيًا).

كما أن الهيكل المؤسسي في العديد من البلدان النامية لا يوفر الدعم الواجب؛ فحملات التوعية المحدودة بالمعايير ومتطلباتها، وعدم كفاية استعداد المؤسسات

---

(1) Adeline Borot De Battisti, Andrew Graffham, James MacGregor: Standard Bearers-Horticultural Exports and Private Standards in Africa, International Institute for Environment & Development, London, 2009, p.9.

(٢) وليد عابى: حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة- دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس- سطيف١، ٢٠١٩، ص١٩٨.

العامة والمسؤولين العموميين، والبيروقراطية المفرطة، وتقييد الوصول إلى المعلومات[١]، وعدم كفاية توفير رأس المال البشري والدراية التقنية، تسهم معًا في تهيئة بيئة أعمال تعوق الامتثال للمعايير البيئية الجديدة.

فعلى سبيل المثال، ترتبط المؤشرات التي تعكس جودة الحوكمة السياسية وشفافية الإدارة العامة ارتباطًا إيجابيًا بالثقة في شهادات هيئة الإشراف على الغابات، والتي يناط بها التحقق من أن الأخشاب تجلب من غابات تدار إدارة مستدامة.

وبالنسبة للعديد من الاقتصادات النامية، يخلق التنظيم البيئي بيروقراطية إضافية، ويولد فرصًا للفساد للموظفين العموميين؛ فعلى سبيل المثال، يُقدم ما يقرب من (١٠%) من مالكي المركبات في مكسيكو سيتي بدفع رشوة تقترب من (٢٠) دولارًا أمريكيًا لتجنب لوائح انبعاثات المركبات[٢].

وثمة عنصر آخر يرتبط بالشفافية، وهو توعية المستهلك[٣]. فبالنظر إلى أن أغلب المعايير البيئية تُعتمد بنية تحسين نوعية المنتجات الاستهلاكية، خاصَّة، في

(١) إذ يساهم وجود تشريع وطني ينظم الوصول إلى المعلومات البيئية، والمشاركة العامة والوصول إلى العدالة في القضايا البيئية في إحراز الاستدامة البيئية، والتمكين القانوني للمواطنين، بما في ذلك الفقراء والمهمشين. انظر:
برنامج الأمم المتحدة للبيئة: تقرير الدورة الاستثنائية الحادية عشرة، المنتدى البيئي الوزاري العالمي بالي، إندونيسيا، ٢٦-٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠، ص١٧.

(2) Paulina Oliva: Environmental regulations and corruption-automobile emissions in Mexico City, Journal of Political Economy, Vol. 123, No. 3 (June 2015), pp. 686-724.

(٣) مما لاشك فيه، أن تيسير الوصول إلى المعلومات يعمل على تعزيز الشفافية في الإدارة البيئية، وهو ما يعد بمثابة شرط مسبق لمشاركة الجمهور الفعّالة في صنع القرار، وأن مشاركة الجمهور في صنع القرار في المسائل البيئية يحسّن عمومًا عملية اتخاذ القرارات، كما يعزز =

صناعة الأغذية، لكن يبقى التساؤل المطروح، هو ما إذا كان المستهلكون على علم كاف بسلاسل القيمة للمنتجات التي يشترونها، وما تزودهم به المعايير من وقاية؟

في الواقع، أصبحت حركة الاستهلاك الأخضر في العقود الأخيرة أقوى من ذي قبل، وأصبحنا نجد كثير من المستهلكين يطالبون بمنتجات ذات اشتراطات ومواصفات بيئية محددة. ومن ثم، تم إدخال العديد من المعايير عبر القطاعات لمساعدة المستهلكين الخضر على اتخاذ خيارات مستنيرة، كما هو الحال في حالة الأخشاب المعتمدة من مجلس الإشراف على الغابات، والمأكولات البحرية المعتمدة من مجلس الإشراف البحري، برامج اعتماد شهادات تحالف الغابات المطيرة لمجموعة متنوعة من المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى، خدمات الضيافة والإقامة، والمعايير العالمية للمنسوجات العضوية لصناعات النسيج والأزياء، وما إلى ذلك.

وبطبيعة الحال، يلزم أن تكون أنظمة وضع العلامات وإصدار الشهادات مصحوبة بتدابير إضافية لضمان تبني عدد كبير من المستهلكين لها، والمطالبة تدريجيًا باعتمادها عالميًا. وفى مرات عدة، تسبب نشر المعايير وملصقاتها التعريفية، جنبًا إلى جنب مع محدودية الجهد المبذول لتنوير المستهلكين بطرق التعرف عليها وتفسيرها، في إحداث حالة من الفوضى والارتباك وعدم الثقة.

بالإضافة إلى ذلك، كشفت دراسة استقصائية أجريت مؤخرًا على (١٢٠٠) مستهلك في المملكة المتحدة أن المستهلكين يميلون إلى أن يكونوا أكثر حذرًا بشأن

=

شرعيتها، وأن الوصول إلى العدالة في المسائل البيئية يتيح الفرصة للأطراف المتضررة للحصول على التعويض اللازم، ويساعد في تنفيذ وإنفاذ التشريعات ذات الصلة بالبيئة، انظر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة: تقرير الدورة الاستثنائية الحادية عشرة، المنتدى البيئي الوزاري العالمي بالي، مرجع سابق، ص١٧.

دوافع الشركات الخاصة من وراء اعتمادها للمعايير البيئية[١]، ويرحبون بمشاركة الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في التحقق من دوافعها والإشراف على تنفيذها.

وعلاوةً على ذلك، وبقدر ما ينطوي عليه الامتثال للمعايير من تكاليف تكميلية فإن تمرير هذه التكاليف إلى المستهلكين يمكن أن يخلق ظروفًا غير عادلة في السوق؛ معنى ذلك، أن الأفراد والأسر ذوي الدخل المنخفض سيجدون صعوبة أكبر في شراء سلع أساسية تمتثل لمعيار ما، دون توفير إعانات أو أي شكل من أشكال الدعم المالي.

(١) حيث يمكن أن يكون الدافع من وراء ذلك جذب العملاء وليس دعم الاهتمامات البيئية.

المبحث الثالث

علاقة المعايير البيئية بالتجارة الدولية

تمهيد وتقسيم: -

إن الاهتمام بقضايا البيئة والتلوث وكذا، حمايتها يعود لما تحمله من أبعاد إنسانية واجتماعية. كما أن السياسات والإجراءات البيئية هي دائمًا مليئة بالمضامين الاقتصادية الهامة في الحاضر والمستقبل؛ فالتلوث له آثار خطيرة على الإنسان والحيوان والنبات، كما يهدد مقومات التنمية الحالية والمستقبلية، لذا، كان لابد من اتخاذ الإجراءات واعتماد التدابير الضرورية لحمايتها وتحقيقًا للأهداف التنموية. إلا أن حماية البيئة ليست بدون تكلفة، إنما لها آثار وانعكاسات اقتصادية مهمة وعديدة ومن بين أهم المجالات التي تتأثر بالسياسات البيئية التجارة الدولية[1].

وفي الآونة الأخيرة أصبحت مواضيع البيئة والتجارة تثير كثيرًا من الجدل في أروقة البحوث وصنع القرار خصوصًا في ظل التطورات التي طرأت على المسرح العالمي، والمتمثلة في عمليات تحرير التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر والاتفاقيات الإقليمية والدولية المرتبطة بذلك، وقد تمحور الجدل حول موضوعين

(١) يختلف مفهوم التجارة الدولية التي تعرف بأنها عملية تبادل للسلع والخدمات من مكان لأخر، وبمفهوم أوسع عبر الحدود السياسة التي تفصل بين الدول المختلفة، عن مفهوم التجارة الخارجية والتي تعرف على أنها انتقال وحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة وما يترتب أو يتعلق بهذا الانتقال من عمليات مرتبطة بدرجة مباشرة بهذه الحركة مثل عمليات التأمين والنقل وغيرها من الخدمات التي تحتاج إليها هذه السلع والخدمات في تحركها بين البلدان المختلفة. انظر:

محمود محمد أبو العلا: نظم التجارة الدولية، بدون تاريخ نشر، ص٦.

أساسيين الأول حول أثر التدفقات التجارية على جودة البيئة والثاني أثر المتطلبات البيئية على التجارة الدولية.

فبالرغم من أن وجود النشاط الإنتاجي والتسويقي الجيد شرط أساسي لقيام نشاط تصديري معتبر، إلا أن ذلك غير كاف بذاته، إذ لابد من توافر عدد من العناصر الضرورية، مثل: القوانين ذات الصلة والحوافز والمعايير والمواصفات، وكذا المعلومات الخاصة بالأسواق الخارجية ...إلخ، مع الأخذ في الاعتبار السياسات الحاكمة للتجارة الدولية.

وبناءً عليه، يكرس المبحث الماثل لتحليل أثر المعايير البيئية في التجارة الدولية، من خلال، قياس قدرتها على التغيير في أنماطها، ودورها في التأثير على تكاليف الإنتاج، وانعكاسات ذلك على المنافسة في الأسواق الدولية، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: دور المعايير البيئية في التجارة الدولية.

المطلب الثاني: المعايير البيئية ومنظمة التجارة العالمية.

المطلب الأول

دور المعايير البيئية في التجارة الدولية

لما كان الاقتصاد والبيئة عنصران رئيسيان من عناصر التنمية المستدامة؛ كان من البديهي أن نشهد تقاطع وتداخل كثير من أحكام وقواعد منظمة التجارة العالمية

والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف[١]. ولتحر أبعاد تلك العلاقة بدقة لابد أولاً من استعراض أوجه التأثير والتأثر بين كل من البيئة والتجارة[٢]، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الأبعاد التجارية للنظام البيئي

تتمثل الأبعاد التجارية للنظام البيئي في التدابير التجارية التي يتم تضمينها الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، والتي تهدف إلى تحسين السلوك البيئي للدول، على الرغم مما قد يبدو من تناقض بينها وبين قواعد النظام التجاري الدولي[٣]، مثال ذلك:

أ- المواد المستنفدة لطبقة الأوزون: حيث تحدد اتفاقية فيينا ١٩٨٥ لحماية طبقة الأوزون[٤]، وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون ١٩٨٩ والذي صادقت عليه أكثر من (١٨٠) دولة الإطار الذي ينظم المواد

(١) برنامج الأمم المتحدة للبيئة (لجنة التفاوض الحكومية الدولية لإعداد صك ملزم قانوناً بشأن الزئبق): القانون التجاري الدولي الذي قد يخدم الصك المستقبلي للزئبق، بما في ذلك أحكام بشأن التجارة وردت في اتفاقيات منتقاة، الدورة الأولى استكهولم، ٧ - ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، ص٢.

(٢) تم الاعتراف منذ عام ١٩٧٠ بالصلة بين التجارة وحماية البيئة- سواء أثر السياسات البيئية على التجارة، أو أثر التجارة على البيئة- قرب نهاية جولة أوروغواي (١٩٨٦-١٩٩٤)، حيث تم لفت الانتباه، مرة أخرى، إلى القضايا البيئية المتعلقة بالتجارة، ودور منظمة التجارة العالمية التي سيتم إنشاؤها قريبا. انظر:

منظمة التجارة العالمية: التجارة والبيئة، على الرابط التالي بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٥. منظمة التجارة العالمية | التجارة والبيئة (org.tow)

(٣) يقصد بالنظام التجاري مجموعة القواعد والاتفاقات والإجراءات والمؤتمرات والقرارات والمنظمات التي تشرف على اتجاه وتدفق السلع والخدمات بين دول العالم المختلفة، انظر:

أبو العطا محمد ابراهيم عباس، التأثيرات المتبادلة بين اتفاقات التجارة الدولية والبيئة – دراسة تطبيقية على مصر، دار النهضة العربية، القاهرة ،٢٠٠٦، ص١٧.

(٤) برنامج الأمم المتحدة للبيئة (أمانة الأوزون): دليل اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون (١٩٨٥)، الطبعة السابعة، ٢٠٠٦.

الكيمائية الصناعية التي تستنفد طبقة الأوزون، ويحظر التجارة الدولية في هذه المواد.

ب- التجارة في الفصائل المهددة بالانقراض: اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض، وتعرف أيضًا باتفاقية واشنطن، دخلت حيز النفاذ في سنة ١٩٧٤ وانضمت لها أكثر من (١٥٠) دولة، حيث أدرجت (٥٠٠٠) نوع حيواني و(٢٥٠٠٠) نوع نبات مهدد بالانقراض يمنع الاتجار فيها إلا بعد الحصول على ترخيص.

ت- النفايات الخطيرة: حيث تتحكم اتفاقية بازل ١٩٩٢ في نقل والتخلص من النفايات الخطيرة عبر الحدود، والغرض من هذا الاتفاق هو الحد من نقل النفايات الخطيرة، والتأكد من أنها أمنة من الناحية البيئية.

ث- استخدام الموارد البيولوجية: تعتبر اتفاقية التنوع البيولوجي المصادق عليها في قمة ريو ١٩٩٢ هي الإطار الذي يهدف إلى المحافظة على تنوع هذه الأنواع والجينات والنظم الأيكولوجية، واستخدامها المستدام، والتقاسم العادل للمنافع التي تنشأ عن استخدمها رغم أن هذه الاتفاقية سادها نوع من الشك بسبب التعارض بينها وبين اتفاقية جوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

ج- السلامة البيوتكنولوجية والكائنات الحية المعدلة: يعتبر بروتوكول قرطاجة للسلامة البيولوجية الذي يعتبر جزء من اتفاقية التنوع البيولوجي الذي صادقت عليه (٣٩) دولة إطار لفرض قيود استيراد بعض الكائنات الحية المعدلة.

ح- انبعاث غازات الدفيئة (المسببة للاحتباس الحراري): تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) الإطار العام للجهود الدولية للتعامل مع تغير المناخ، حيث تم المصادقة على بروتوكول كيوتو من قبل (١٠٢) دولة،

ورغم مساهمة التجارة الدولية في زيادة انبعاث غازات الدفيئة من خلال عمليات النقل والإنتاج الصناعي إلا أنه لا يوجد تعارض بين اتفاقية كيوتو واتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

خ- استيراد المواد الكيمائية والمبيدات الخطيرة: تم التوقيع على اتفاقية روتردام بشأن إجراء الموافقة المسبقة على المواد الكيمائية والمبيدات الخطرة التي يتم تداولها في التجارة الدولية، وتم المصادقة عليها من قبل (٣٦) دولة، حيث تم الاتفاق على قائمة المنتجات التي لا يمكن إدارتها بصورة أمنة، ويحظر استيرادها، وبمجرد عدم السماح بالاستيراد سوف يحظر الإنتاج الموجه للسوق المحلية، ويراعي هذا الاتفاق مبدأ " الدولة الأولى بالرعاية " و " المعاملة الوطنية ".

ثانيا: الأبعاد البيئة للنظام التجاري:

تدور فكرة الأبعاد البيئية في النظام التجاري حول مفهوم الاستدامة في الاتفاقيات التجارية والدولية، بغض النظر عما إذا كانت متعددة الأطراف (على غرار اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة) أو إقليمية (على غرار المناطق الحرة والاتحادات الجمركية)، وتتمثل في:

أ- القيود المفروضة على الاستيراد والتصدير: إن أي تدبير من شأنه أن يحظر استيراد أو تصدير منتج معين في بعض الدول، في حين يسمح للدول الأخرى بتصديره يكون مخالفًا لمبدأ " الدولة الأولى بالرعاية "، ومن ثم، يعد تصدير النفايات والمواد الكيميائية الخطرة لأطراف اتفاقية بازل ومونتريال مخالفًا لشرط الدولة الأولى بالرعاية، فالجات تحظر- مع وجود بعض الاستثناءات- فرض قيود على الواردات أو الصادرات غير الرسوم الجمركية.

ب- الضرائب على الواردات والصادرات: يعتبر تغريم الملوث مبدأ تستخدمه الحكومات لتحقيق الأهداف البيئية من خلال تضمين التكاليف البيئية في تكاليف الإنتاج، ويمكن أن تؤثر هذه الضرائب على التجارة الدولية، خاصة، عند فرضها على المنتجات المستوردة؛ حيث تسمح اتفاقيات التجارة بفرض ضرائب بيئية على السلع المستوردة أو المصدرة وفقًا لمبدأ المعاملة الوطنية.

ت-العوائق الفنية أمام التجارة: يهدف هذا الاتفاق إلى وضع تدابير معيارية من أجل ضمان اللوائح الفنية ومعايير الصناعة.

ث- المشتريات العامة: وفق اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، يجب على الدول منح تفضيلات للموردين الأجانب لا تقل تفضيلاً عن تلك الممنوحة للموردين المحليين(١)، وهنا قد تشترط الدول الامتثال لمعايير بيئية محلية، مما يمنح تفضيلاً للموردين المحليين.

ج- الملكية الفكرية: تهدف اتفاقية "حقوق الملكية الفكرية" المتصلة بالتجارة إلى وضع معايير إيجابية على مختلف حقوق الملكية الفكرية، فبالنسبة لبراءات الاختراع يبدو أنها تشكل عائق من منظور النظام البيئي، كما أنها لم تتطرق إلى"مفهوم الحداثة" من أجل تحديد ما هو الجديد الذي يستلزم براءة الاختراع، كما انه يتعارض مع اتفاقية التنويع البيولوجي.

ح- الاستثمار: لم تشمل اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة أي أتفاق ملزم بشأن الآثار البيئية على الاستثمار.

---

(١) محمود محمد أبو العلا: نظم التجارة الدولية ، مرجع سابق، ص٢٤٨.

خ- معايير الصحة والصحة النباتية: تهدف هذه الاتفاقية إلى ضمان عدم استخدام اللوائح الصحية كذريعة لحماية المنتج المحلي.

د- الدعم: بحسب بعض الباحثين، يؤدى كل من الدعم والإعانات إلى استهلاك الموارد الطبيعية بشكل مفرط، مما يضر بالبيئة. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى إنه لو اتخذ صانعو السياسات قرارًا بتطبيق سعر كفء للكربون بدلاً من دعم الوقود الأحفوري، لكان بإمكان العالم تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار (٢٨%) وخفض عدد الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء بمقدار (٤٦%)[١]. بينما يعتقد بعضهم أن الإعانات تحفز المنتجين على اتباع المعايير المطلوبة لحماية البيئة.

وفى هذا الإطار لابد من الإشارة إلى أن التدابير البيئية ذات الصلة بالتجارة مدرجة في عدد من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وتهدف إلى زيادة فعالية تلك الاتفاقات في الحد من الأضرار التي تلحق بالبيئة وبصحة الإنسان، ومن بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يبلغ عددها نحو مائتي اتفاق سارية المفعول اليوم، يوجد أكثر من عشرين اتفاقًا يستخدم التدابير التجارية لتحقيق أغراضه[٢].

---

(١) صندوق النقد الدولي: التمويل والتنمية، العدد (٦٠)، يونيو ٢٠٢٣، ص٥٤.

(٢) وتشمل تلك الاتفاقات: اتفاقية بازل، وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، واتفاقية إستكهولم، واتفاقية روتردام، واتفاقية الاتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض CITES، انظر:

برنامج الأمم المتحدة للبيئة، شعبة الصناعة والتكنولوجيا والاقتصاد، المعهد الدولي للتنمية المستدامة، كتيب البيئة والتجارة الفرع ٥ - ١٠ (٢٠٠٥) متاح على الموقع التالي:

http://www.unep.ch/etu/etp/acts/aware/handbook.pdf

وفيما يتعلق بأبرز الاشتراطات والمعايير التي يتم استخدامها في التجارة الدولية فيمكن تلخصيها على النحو التالي[١]:

أولا: المعايير التي تهدف إلى الحفاظ على جودة النظم الأيكولوجية:

وتُعني بتحديد الحد الأقصى المسموح به من التلوث، مما يصون النظم الأيكولوجية، ويحفظ لها كفاءتها، وهي معايير عامة تعتمد على العديد من الأدوات، ويتعلق بعضها بالإنتاج والبعض الأخر بالسلع الاستهلاكية خاصة المعمرة.

ثانيا: المعايير التي تهدف إلى خفض الإصدارات:

وتشمل المعايير والاشتراطات التي تفرض التزاما بتحديد نسب التلوث التي ينتجها مصدر محدد، وكذا، اشتراط استخدام طرق معينة لخفض التلوث.

ثالثا: المعايير التي ترتبط بالمنتجات:

ويقصد بها المعايير التي ترتبط بخصائص وطبيعة وأسلوب استخدام المنتجات، بحيث يجب أن تحدد وتصف:

- الخصائص الكيميائية والمادية للسلعة، خاصة، تلك التي تشير إلى محتوياتها من المركبات الملوثة والضارة.
- قواعد التلوين، التعبئة والتغليف وكذا عرض السلعة بطريقة تكفل حماية المستهلك وسهولة التعرف على المنتج.

---

(١) د. السيد احمد عبد الخالق: السياسات البيئية والتجارة الدولية، دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٩٤، ص٦٦ وما بعدها.

- الحد الأقصى المسموح به من إصدارات التلوث أو مخلفات السلعة خلال استعمالها؛

- تحديد النسب القصوى المسموح بها من المواد السامة أو الكيماوية في المنتجات، بحيث لا يجوز إنتاجها، تداولها واستيرادها إذا تجاوزت تلك النسب.

- كيفية التخلص والتصرف في المنتج أو السلعة بعد استخدامها كإعادة التدوير أو استخدامها مرة أخرى حيث تستهدف هذه المعايير حماية البيئة من الأضرار التي قد تحدث عند استعمال أو استهلاك منتج ما.

رابعا: المعايير التي ترتبط بأسلوب الإنتاج[١]:

ترتبط هذه المعايير بطرق وأساليب الإنتاج، ومن ثم، فإنها تؤثر على نوع التكنولوجيا، والآلات والمعدات المستخدمة ومدى وملاءمتها ...إلى غير ذلك، ويتجلى تأثيرها في التجارة الدولية من خلال:

- حينما تحاول إحدى الدول مد تأثير معاييرها إلى دولة أخرى؛

- حينما يتم فرض أعباء إضافية، إذ عادة ما يتطلب استخدام أسلوب إنتاجي مختلف الحصول على تكنولوجيا جديدة أو مواد أولية معينة.

ويرى فريق من الباحثين وصناع السياسات أن المعايير تنطوي- في العموم- على فرص عظيمة لزيادة معدلات التجارة، وتعظيم حماية البيئة، وتعزيز جودة خدمات أنظمتها الأيكولوجية...الخ، إلا أن ذلك مرهون في الواقع بتوافر عوامل عدة، أهمها:

(١) د. السيد احمد عبد الخالق: السياسات البيئية والتجارة الدولية، دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية،، المرجع السابق، ص٦٦-٦٨.

أولا: تمكين المصدرين الممتثلين من الولوج إلى أسواق الدول المنظمة للمعايير، مع منع كافة مظاهر التمييز بينهم وبين المنافسين المحليين.

ثانيًا: أنه لما كانت المعايير تشكل علامة للتفاضل، ومقياس للجودة، يغدو تضاعف الطلب على السلع المتوافقة أمر بديهي، ومن ثم، يتمكن المنتجون في هذه الحالة من تعويض ما تكبدونه من تكاليف أولية.

وبذلك يتمكن الرواد من تعزيز سمعة علاماتهم التجارية، ورفع مزاياها التنافسية، وتقديم مثال يحتذى به، لاسيما في الأسواق التي تنشط فيها الحركات البيئية القوية، ويتمتع فيها المستهلكون بحس بيئي عال، ويشار إلى ذلك أحيانًا باسم " تأثير كاليفورنيا " في إشارة صريحة لمعايير انبعاثات السيارات التي اعتمدتها كاليفورينا أوائل سبعينات القرن الماضي.

وتأييدًا لما سبق، خلصت استبانة أجريت في أسبانيا على عينة من (٧٠٠٠) فندق لقياس أثر الحصول على شهادة الايزو (١٤٠٠١) في تقييمات النزلاء، إلى أن الفنادق الحائزة لتلك الشهادات تجتذب عدد أكبر من العملاء[١].

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى ما يعرف ب " فرضية بورتر " والتي جذبت منذ منتصف تسعينيات القرن المنصرم اهتمام عدد كبير من الباحثين[١]، وتقوم

(١) وفى تجربة اختيار مماثلة لتقييم الاختلافات في تقديرات الاستعداد للدفع عبر أنواع مختلفة من التونة المعلبة عبر (١٠٣٢) مستهلك للمأكولات البحرية في الولايات المتحدة، في عام ٢٠١٨؛ وجد أن المستهلكين على استعداد لدفع علاوة تتراوح بين (٠,٥٠) و(٠,٧٠) دولار تقريبا لكل علبة للتونة تحمل العلامة البيئية لمجلس الإشراف البحري للمأكولات البحرية التي يتم حصادها بشكل مستدام). انظر:

Elissaios Papyrakis, Luca Tasciotti: The Economics and Policies of Environmental Standards, Springer, 2021, p.64.

الفرضية على أن من شأن وجود بيئة تنظيمية صارمة تحفيز زيادة مستويات الكفاءة، ورفع معدلات الربحية من خلال التعلم بالممارسة، فضلاً عن، تعزيزها للقدرة التنافسية وتشجع الابتكار(٢).

تلك المكاسب سواء المحققة على المديين المتوسط أم الطويل تكفي وزيادة لتغطية ما يتكبده المنتجون من تكاليف أولية في سبيل امتلاك تقنيات جديدة وتشجيع الابتكار. ومع ذلك، قد لا يكون هذا هو حال الشركات في البلدان النامية، نظرًا لما تواجهه من تحديات بيروقراطية وتنظيمية تحد من قدرتها على التطوير والتوسع.

وبصفة عامة، يمكن القول إن تبنى الشركات للمعايير واللوائح البيئية يضمن لها تحقيق عدد من المزايا المهمة، من ذلك على سبيل المثال: الاستحواذ على حصة متعاظمة من السوق (خاصة سوق التصدير الذي تطبق فيه قواعد أكثر صرامة)، بناء سمعة جيدة بين المنافسين في وقت قصير، التقدم على منحنى التعلم.

والسؤال الذي يثور هنا، إلى أي مدى يمكن توظيف المعايير البيئة كحواجز أو عوائق تعيق انسياب التجارة الدولية؟ في الواقع، ترسم الحجج المتبناة صور أشد قتامة؛ إذ يشير بعضها إلى إمكانية توظيف المعايير كحواجز تجارية خاصة في مواجهة البلدان النامية وشركاتها الضعيفة(٣)؛ إذ ينطوي الامتثال في تلك الحالة على تكاليف

=

(١) وتعتمد الفرضية على ما نشره أوراق التي أعدها مايكل بورتر بدء من عام ١٩٩٥.

(2) Brandi C, Schwab J, Berger A, Morin JF: Do environmental provisions in trade agreements make exports from developing countries greener? World Dev, 2020, p.2.

(٣) لسنوات عديدة كان هناك استخدام واسع للحماية في البلدان المتقدمة بوجه الصادرات الصناعية للبلدان النامية، فالرسوم الجمركية والحصص والقيود الاخرى في أسواق البلدان الغنية شكلت العقبة الرئيسية أمام الصادرات الصناعية للبلدان النامية. وخلال الثمانينات قام نحو (٢٠ -٢٤)

=

إضافية تنعكس ولا شك على التكاليف الإجمالية، مما يفرض عليها أحيانًا رفع أثمان منتجاتها، ومن ثم التأثير سلبًا في صادراتها لاسيما المخصصة للمنافسة في أسواق البلدان المتقدمة.

ومن المؤكد أن هناك من سيرحب بذلك باعتباره فرصة لاستيعاب العوامل الخارجية السلبية (نظرًا إلى أن المعايير البيئية تحاول تصحيح إخفاقات السوق والحد من الأضرار البيئية التي غالبًا ما لا يتم تسييلها أو تعويضها. لكن في الوقت نفسه، قد تأتي تلك الإجراءات الإضافية على حساب العمالة والدخل المحليين، خاصة بالنسبة للشركات المحلية صغيرة الحجم التي تكافح من أجل تعديل أساليب إنتاجها، لكي تظل قادرة على المنافسة[1]. ومن جانب آخر، يتوقف الأثر التجاري الإجمالي على تفسير البلدان المستوردة للمعايير البيئية.

وقد يكون لدى بعض الاقتصادات المستوردة معايير بيئية صارمة تنطبق على كل من السلع المنتجة محليًا والمستوردة (مما يمنع بالتالي دخول السلع غير المتوافقة إلى أسواقها المحلية). وفي حالات أخرى، قد تفرض الاقتصادات المستوردة قواعد أشد

=

بلدًا صناعيًا برفع مستوى الحماية لديها بوجه الصادرات الصناعية للبلدان النامية، بحيث إن معدلات الحماية هذه كانت أعلى من تلك المفروضة على منتجات البلدان الصناعية الاخرى. وهناك القيود غير الجمركية ضد صادرات بلدان العامل الثالث، أهمها ترتيبات الألياف المتعددةMulti-Fibre Arrangement(MFA) ، ويقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) إن ترتيبات (MFA) تكلف العامل الثالث خسائر سنوية تقدر بحوالي (٢٤) بليون دولار من المنسوجات والملابس المصدرة الضائعة .انظر:

مدحت القرشي: التنمية الاقتصادية نظريات وسياسيات وموضوعات، دار وائل للنشر، ط. الأولى، ٢٠٠٧، ص٢٤١.

(1) Asche F, Roheim CA, Smith MD: Trade intervention: not a silver bullet to address environmental externalities in global aquaculture. Marine Policy, Volume 69, 2016, pp.194–201

صرامة على المنتجات المحلية، لكنها تغض الطرف عن السلع المستوردة، وهو ما دفع بالعديد من الباحثين إلى الاعتقاد في صحة فرضية ملاذات التلوث[١].

ويفترض ذلك أن المعايير الأشد صرامة المطبقة ببعض البلدان تكون غير ذات جدوى في مواجهة والتأثير في التهديدات والتحديات البيئية العالمية نظرًا لما توفره الاقتصادات الأقل امتثالاً من بيئات مثالية لتعزيز الإنتاج غير المتوافق بيئًا. وقد نظرت العديد من الأوراق البحثية، على وجه التحديد في دور الشركات متعدية الجنسيات، والتي غالبًا ما تنقل الأنشطة استنادًا إلى قرارات خفض التكاليف والتي غالبًا ما تكون على حساب المعايير البيئية ومعايير العمل.

فعلى سبيل المثال، بالنسبة لمشكلة تغير المناخ، نجد أن فريق من الباحثين ينتقد المعاهدات البيئية الدولية -كما في حالة بروتوكول كيوتو- التي تسمح للبلدان والشركات الكبرى بتحقيق الأهداف المحلية للحد من الكربون عن طريق تحويل الإنتاج كثيف التلويث إلى البلدان ذات المعايير الرخوة أو تلك التي لا يتوافر بها معايير من الأصل. ويمكن أن يحدث هذا ما يسمى بتأثير تسرب الكربون لأن الانبعاثات المحلية تُحسب على أساس الإنتاج المحلي عوضًا عن الاستهلاك[٢].

ومن باب آخر، قد يؤدي التفاوت في شدة المعايير المعتمدة إلى تجميع الشركاء التجاريين، بمعنى أن البلدان ذات المعايير المواجهة ستجد أنه من الأوفق

---

(١) د. عائشة سلمة كيحلى، د. أمال رحمان: حماية البيئة في الفكر الاقتصادي بين التنظير ومبادرات التنفيذ، الجزائر، ٢٠٢٠، ص٤٥.

(2) Aichele R, Felbermayr G: Kyoto and carbon leakage: an empirical analysis of the carbon content of bilateral trade. Rev Econ Stat 97, 2015, p.p. 104–115.

والأيسر لها أن توجه صادراتها إلى البلدان التي تتبنى أطر ولوائح مشابهة، وكذا الحال بالنسبة للدول ذات المعايير الأكثر صرامة.

غير أن تلك الارتباطات ليست أبدية، بل يطرأ عليها في بعض الأحيان تطورات إيجابية؛ حيث تدل المؤشرات على أن البلدان التي اعتادت على تصدير سلعها ومنتجاتها إلى الأسواق ذات المعايير البيئية الأكثر صرامة، كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، تميل إلى تحسين أدائها البيئي مع مرور الوقت. وفى المقابل، نجد أنه في ظل المعايير الطوعية تسعى بعض الشركات للحصول على مزايا سعرية من خلال تجنب الامتثال، الأمر الذي يترجم في الواقع إلى تسابق محموم نحو القاع.

المطلب الثاني

المعايير البيئية ومنظمة التجارة العالمية

أثارت قضية توافق المعايير البيئية مع قواعد التجارة الحرة التي تروج لها منظمة التجارة العالمية[١] the World Trade Organization (WTO) مناقشات كبيرة سواء على الصعيدين الأكاديمي أم السياسي. وفي الوقت الراهن،

(١) منظمة التجارة العالمية هي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف في سويسرا، مهمتها الأساسية ضمان مرونة التجارة وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة بين الأمم، أنظر:
هشام بشير، سبيطة علاء الضاوي، حماية البيئة والتراث الثقافي في القانون الدولي. ط.١، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٣، ص٦٣.

تشارك الغالبية العظمى من الاقتصادات في المنظمة[١]، وتتقيد بقواعدها[٢]. وفي حين أن الهدف الرئيس للمنظمة يتمثل في تيسير التجارة عن طريق كفالة تكافؤ الفرص[٣]، فإن المنظمة تسلم، أيضًا، بأهمية حماية البيئة، وتنظيمها كجزء من النظام التجاري المتعدد الأطراف[٤].

والجدير بالإشارة هنا، عدم إهمال الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة سنة ١٩٤٧ الجوانب البيئية وعلاقتها بالتجارة الدولية، حيث نصت المادة رقم (٢٠) من الاتفاقية على عدد من الاستثناءات العامة التي لا ينبغي التوسع في استعمالها أو استخدامها بغرض التأثير في حرية التجارة والتمييز بين الدول، وتشمل تلك الاستثناءات عشر قضايا من بينها: ضرورة حماية الصحة وحياة البشر والحيوانات

(١) حيث تضم المنظمة أكثر من (١٦٤) عضوا، يمثلون (٩٨٪) من التجارة العالمية. ويتفاوض حاليًا ما مجموعه (٢٥) بلدًا على انضمامه إلى المنظمة. انظر:

الموقع الرسمي للمنظمة بتاريخ ٢٠٢٣/٧/١٥ على الرابط التالي، منظمة التجارة العالمية | لمحة عن منظمة التجارة العالمية (org.wto)

(٢) (باستثناء عدد قليل من الاقتصادات الأفريقية والآسيوية والأوروبية الشرقية).

(٣) يقدِّر خبراء الاقتصاد أن (الجات) خفضت التعريفات الجمركية في جميع أنحاء العالم من (٤٠%) من قيمة مجموع الصادرات في ١٩٤٧ إلى (٤%) في ١٩٩٥. انظر:

B. McDonald: The World Trading System, The Uruguay Round and Beyond, New York, New York: St. Martin's Press, 1998, p. 69.

(٤) تم إنشاء منظمة التجارة العالمية في أوائل عام ١٩٩٥ لتحل محل أطر التجارة السابقة- الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، والمعروفة باسم الجات- لتسهيل التدفقات التجارية، وتجنب القواعد التمييزية بين أعضائها المشاركين، لمزيد من التفصيل حول نشأة وتطور وأهداف المنظمة، أنظر:

مركز التجارة الدولية الاونكتاد/ منظمة التجارة العالمية، الأمانة العامة للكومنولث: دليل الاعمال إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ١٩٩٥، ص٣١-٣٥.

والنباتات، حماية الموارد الطبيعية القابلة للنضوب من خلال فرض قيود على الإنتاج والاستهلاك.

وقد تم وضع قاعدتين أساسيتين لتطبيق أحكام هذه المادة، تتعلق الأولى بمعايير الصحة والصحة النباتية، بينما تتعلق الثانية بالأنظمة التي تضمن سلامة الغذاء، صحة النبات والحيوان وحماية النبات، وتعرف بالعوائق الفنية أمام التجارة وسنتطرق فيما يلي لاهم أحكام كل من الاتفاقين المشار إليهما، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: معايير الصحة والصحة النباتية.

الفرع الثاني: العوائق الفنية أمام التجارة.

الفرع الأول

معايير الصحة والصحة النباتية (SPS)

يتناول الاتفاق كيفية تطبيق معايير الأمان الغذائي والصحة، ويشمل جميع الإجراءات الصحية والزراعية[١]. ويمنح الاتفاق الحكومات الحق في اتخاذ الإجراءات الصحية والزراعية التي تعتبر ضرورية لحماية الإنسان و/أو الحيوان و/أو النبات[٢]، شريطة ألا تكون هذه التدابير تمثل نوعًا من التمييز غير المبرر.

---

(١) يندرج الاتفاق ضمن اتفاقية الجات ١٩٩٤، وينقسم إلى جانبين وهما: الصحة "sanitary " وتقصد صحة الإنسان والحيوان، وتتضمن أيضا سلامة الغذاء؛ والصحة النباتية " phytosanitary"وتعني صحة النبات. انظر:

خير الدين بلعز: التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف- مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، ٢٠١٥، ص٨٣.

(٢) يعتبر الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية مكملاً لاتفاق الزراعة لارتباط المنتجات الزراعية، خاصة الغذائية منها بصحة الإنسان، علاوة على، ارتباطه باتفاقية القيود الفنية على =

ويتكون الاتفاق من أربعة عشرة مادة بالإضافة إلى ثلاثة ملاحق، بينت أولها نطاق سريان الاتفاق الذي يقتصر على تدابير حماية صحة الإنسان والنبات التي قد تؤثر، سواء بطريقة مباشرة أم غير مباشرة، على التجارة الدولية. كما أشارت إلى أن هذه التدابير توضع وتطبق حسب أحكام هذا الاتفاق، إلى جانب التعاريف المنصوص عليها في الملحق ألف، باعتبار أن الملاحق جزءًا لا يتجزأ من هذا الاتفاق، كما نوهت إلى أن الاتفاق لا يؤثر على حقوق البلدان الأعضاء المقررة بمقتضى اتفاق الحواجز الفنية أمام التجارة[١]. وقد حددت المنظمة المرجعيات الدولية الأساسية لتطبيق المعايير، وذلك على النحو التالي[٢]:

- فيما يتعلق بسلامة الأغذية: المعايير والمبادئ والتوجيهات التي وصفتها هيئة الدستور الغذائي المتعلقة بالمضافات الغذائية، المبادئ والتوجيهات بشأن ممارسة الصحة البيطرية والمبيدات الحشرية؛

- وفيا يخص صحة الحيوان والأمراض الحيوانية المنشأ: المعايير والمبادئ والتوجيهات التي وضعها المكتب الدولي للأوبئة الحيوانية؛

=

التجارة، كما يعد الاتفاق تطبيقًا لنص المادة (٢٠) الفقرة "ج" من الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة، وقد تم وضعه لتفادي إمكانية تعسف الدول في تطبيق أحكام المادة (٢٠) وعدم تحوله إلى وسيلة تقييد، أو عرقلة حركة تجارة المنتجات الزراعية أو الحد منها لتحقيق وضمان الصحة العامة. انظر:

محمد عبيد محمد محمود: منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية. دار الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٥٥٨.

(١) محمود محمد أبو العلا: نظم التجارة الدولية، مرجع سابق،١٥٥.

(2) The World Trade Organization (WTO): WTO Analytical index, Guide to WTO law and practice, Agreement on the application of sanitary and phytosanitary measures, WTO publication, VOL 1, Geneva, 2012, p 77.

- وبالنسبة لصحة النبات: فتطبق المعايير والمبادئ والتوصيات التي وضعت تحت رعاية الأمانة العامة للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بالتعاون مع المنظمات الإقليمية التي تعمل في إطار الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. وما عدا ذلك من الأمور والتي لا تدخل في اختصاص الهيئات السابقة، فيتم الاستعانة بالمعايير والتوصيات الصادرة عن المنظمات الدولية الأخرى.

ووفقًا للاتفاق، يُسمح للأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لحماية حياة، وصحة الإنسان، والحيوان، والنبات. ومع ذلك، يجب أن تتوافق هذه التدابير مع أحكام الاتفاق ولا يتم تطبيقها إلا بالحد اللازم لتحقيق هذه الغاية. كما يجب أن تستند هذه التدابير إلى المبادئ العلمية ولا يتم الاحتفاظ بها دون وجود أدلة علمية كافية، فيما عدا ما هو منصوص عليه في الفقرة (٧) من المادة (٥)، مع ضمان عدم تمييز تدابير حماية صحة الإنسان والنبات بصورة تحكمية أو دون مبرر بين البلدان الأعضاء التي تسود فيها أوضاع مطابقة أو مماثلة، بما في ذلك التمييز بين أراضيها وأراضي بلدان أعضاء أخرى[١].

ولا يجوز تطبيق تدابير حماية صحة الإنسان والنبات بطريقة تشكل قيودًا مقنعة على التجارة الدولية، لأنه من المفترض أن تكون تدابير حماية صحة الإنسان أو النبات التي تتمشى مع نصوص أحكام هذا الاتفاق أو المتعلقة بها، متمشية مع التزامات البلدان الأعضاء طبقًا لأحكام اتفاقية الجات لعام ١٩٩٤ التي تتعلق باستخدام تدابير حماية صحة الإنسان أو النبات، وعلى الأخص الأحكام الواردة في المادة العشرين (ب).

(١) راجع المادة الثانية من اتفاق الصحة والصحة النباتية.

كما شدد الاتفاق على ضرورة تحقيق التنسيق في تدابير حماية الإنسان والنبات على أوسع نطاق ممكن، وعلى البلدان الأعضاء إقامة هذه التدابير وفقًا لمقاييس أو إرشادات أو توصيات، وتعتبر تدابير حماية صحة الإنسان أو النبات التي تلتزم بالمقاييس أو الإرشادات أو التوصيات الدولية أنها تدابير ضرورية لحماية حياة، أو صحة الإنسان، أو الحيوان، أو النبات، ويفترض كذلك أنها تتماشى مع الأحكام ذات الصلة في هذا الاتفاق واتفاقية الجات لعام ١٩٩٤[١].

وكذا، أجاز للأعضاء المحافظة على تدابير حماية صحة الإنسان أو النبات التي تؤدى إلى تحقيق مستوى حماية لصحة الإنسان أو النبات أعلى مما يمكن تحقيقه بتطبيق تدابير تستند إلى المقاييس أو الإرشادات أو التوصيات الدولية المناسبة، إن كان لها ما يبررها علميًا أو كنتيجة للمستوى الخاص من حماية الإنسان أو النبات الذي يقرر البلد العضو المعنى أنه مناسب طبقًا للأحكام ذات الصلة بذلك في الفقرات من (١) إلى (٨) من المادة رقم (٥)[٢].

وعلى الرغم مما ورد أعلاه تكون كافة التدابير التي تؤدى إلى مستوى مختلف لحماية صحة الإنسان أو النبات عن المستوى الذى يمكن تحقيقه باستخدام تدابير تستند إلى المقاييس أو الإرشادات أو التوصيات الدولية لن تكون متسقة مع كافة أحكام هذا الاتفاق، ويجب على البلدان الأعضاء المساهمة بدور كامل (في حدود مواردها) في المنظمات الدولية ذات الصلة وهيئاتها

(١) راجع المادة الثالثة من اتفاق معايير الصحة والصحة النباتية.

(٢) في تطبيق الفقرة (٣) من المادة رقم (٣) يعتبر أن هناك تبريرًا علميًا إذا قرر بلد عضو استنادًا إلى التدقيق في المعلومات المتاحة وتقييمها بالتمشي مع الأحكام ذات الصلة في هذا الاتفاق أن المقاييس أو الإرشادات أو التوصيات الدولية المعنية ليست كافية لتحقيق المستوى المناسب في حماية صحة الإنسان أو النبات.

الفرعية، وذلك لتشجيع وضع المقاييس والإرشادات والتوصيات والاستعراض الدوري لها داخل هذه المنظمات، فيما يتعلق بكافة جوانب تدابير حماية صحة الإنسان والحيوان والنبات، ومن ثم فإنه يجب على لجنة تدابير حماية صحة الإنسان والنبات المنصوص عليها في الفقرات من (١) إلى (٤) من المادة (١٢) أن تعد الإجراءات لمراقبة عملية تحقيق التنسيق الدولي وتنسيق الجهود في هذا الشأن مع المنظمات الدولية المناسبة.

علاوة على ذلك، لم يغفل الاتفاق النص على التزام كافة الدول الأعضاء قبول تدابير حماية صحة الإنسان والنبات المتخذة لدى البلدان الأخرى الأعضاء على أنها معادلة لما لديها، حتى ولو كانت هذه التدابير تختلف عما تستخدمه أو عن تلك التي تستخدمها بلدان أخرى أعضاء تتاجر في نفس المنتج، وذلك إذا برهن البلد العضو المصدر موضوعيًا للبلد العضو المستورد على أن تدابيره تحقق مستوى حماية صحة الإنسان والنبات المناسب لدى البلد العضو المستورد. ولهذا الغرض يجب أن يتاح المجال، بصورة معقولة، وبناءً على الطلب، لقيام البلد العضو المستورد بالمعاينة والاختبار وأي إجراءات أخرى مناسبة على أنه على البلدان الأعضاء، إذا ما طلب منها، إجراء مشاورات إبرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف حول الاعتراف بتعادل التدابير المحددة الخاصة بحماية صحة الإنسان أو النبات أن تقوم بذلك[1].

وفيما يتعلق بتقييم المخاطر وإقرار المستوى المناسب من حماية صحة الإنسان أو النبات فقد ألزم الاتفاق البلدان الأعضاء بضمان استناد تدابير حماية صحة الإنسان أو النبات إلى تقييم يتناسب مع الظروف التي تتعرض لها حياة أو صحة

(١) راجع المادة الرابعة من اتفاق معايير الصحة والصحة النباتية.

الإنسان أو الحيوان أو النبات، مع مراعاة أساليب تقييم المخاطر التي أعدتها المنظمات الدولية المختصة بالموضوع، ومن ثم، فعند تقييم المخاطر، على البلدان الأعضاء أن تأخذ في الاعتبار الأدلة العلمية المتاحة(١)، وعمليات وطرق الإنتاج المناسبة، وطرق المعاينة وأخذ العينات والاختبار المناسبة، ومدى انتشار الأمراض والآفات المحددة، ووجود المناطق الخالية من الآفات المحددة، ويجب عند القيام بعملية تقدير المخاطر أن يأخذ في الاعتبار عناصر هامة وأساسية تتمثل في: توفر الدليل العلمي، ووجود أساليب الإنتاج والتصنيع المناسبة لمقتضى الحال وأساليب التفتيش/ وأخذ العينات/ والاختبار، بالإضافة إلى وجود آفات أو أمراض معينة، فضلاً عن، وجود مناطق خالية من الآفة/ المرض، والظروف البيئية، والحجر الصحي أو المعالجات الأخرى، ويجب تقرير المخاطر على حياة أو صحة الحيوان والنبات، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية، مثل(٢):

- تكلفة التحكم في أو القضاء على المسببات- الأضرار المحتملة أو الخسائر في الإنتاج/ المبيعات،
- التكلفة إلى العائد في المناهج أو الطرق البديلة،
- يجب أن تقلل إجراءات الصحة والصحة النباتية إلى الحد الأدنى الآثار السالبة على التجارة.
- لن يأخذ في الاعتبار الإجراءات التعسفية أو غير المبررة.

---

(١) د. عادل المهدى: عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤، ص٢٢٤.

(٢) راجع: المادة الخامسة من اتفاق معايير الصحة والصحة النباتية.

- للأعضاء أن يتبنوا بصورة مؤقتة المعايير الدولية.

- لا يجوز أن تكون مستويات الحماية أكثر تقييدًا للتجارة مما هو مطلوب لتوفير مستوى مناسب من الحماية.

- يمكن للأعضاء أن يطلبوا تفسيرًا للأسباب وراء الإجراءات.

ولضمان عدم وقوع اضطرابات إقليمية نص الاتفاق على عدد من الإجراءات يمكن للدول اللجوء إليها لتجنب ذلك، أهمها[١]: ضرورة أن تتم عملية مواءمة الإجراءات على مناطق محددة من البلد لتقليل الآثار على التجارة إلى الحد الأدنى- أن يتم تحديد مناطق يقل فيها شيوع الآفة/ المرض- أن يتم تحديد والاعتراف بمناطق خالية من الآفة/ المرض- أن توفر البلدان المصدرة المعلومات عن المناطق الخالية من الآفة/ المرض. ولضمان التزام الدول بالشفافية والإبلاغ عما يقع من تغيرات في إجراءات الصحة والصحة النباتية، أوجب الاتفاق عليها اتخاذ إجراءات محددة في هذا الصدد، وقد أفرد لبيان متطلباتها الملحق رقم (ب)[٢].

كما اشترط الاتفاق اتباع إجراءات أخطار[٣]موضوعية حينما لا يكون هناك معيارًا، أو توصية دولية، أو إذا كانت القاعدة المنظمة للصحة النباتية المقترحة، لا

(١) راجع: المادة السادسة من اتفاق معايير الصحة والصحة النباتية.

(٢) تشمل متطلبات الشفافية المشار إليها في المادة السابعة من الاتفاق والمنظمة بمقتضى الملحق (ب) للاتفاق، ما يلي: (النشر الفوري للقواعد المنظمة- إعطاء وقت كاف لتعقيب الأطراف المعنية، قبل السريان- تأسيس جهة تجيب على الاستفسارات- الالتزام بإجراءات الإخطار- التحفظات العامة (التي تتعلق بالمعلومات السرية). ولأغراض الشفافية أيضًا يجب توفير المستندات في واحدة من لغات منظمة التجارة العالمية الثلاث، وهي: الإنجليزية، والإسبانية، الفرنسية.

(٣) الإخطارات، شكل من أشكال الإعلان المسبق يتيح الفرصة أمام الدول الأعضاء بالمنظمة للتعليق على مشاريع التدابير قبل دخولها حيز النفاذ.

تماثل في جوهرها معيارًا، أو توصية سارية، وإذا كان من المرجح أن يكون لهذه القاعدة المنظمة تأثير واضح على تجارة الأعضاء الآخرين فيجب اتباع الإجراءات التالية:

- يقوم العضو بنشر مذكرة بها، وذلك في مرحلة مبكرة وبطريقة تعطى للأطراف المهتمة فرصة التعرف على المقترح.
- يقوم العضو أيضًا بإخطار الأعضاء الآخرين من خلال سكرتارية اللجنة بتلك المنتجات التي تشملها القاعدة المنظمة، مع إشارة موجزة لأهداف وأسباب القاعدة المقترحة، ويتم الإخطار في مرحلة مبكرة تعطى الفرصة للتعقيب.
- يقوم العضو عند الطلب أيضًا بتوفير نسخ من القاعدة المقترحة، ويحدد، متى كان ذلك ممكنًا، الأجزاء التي تختلف في جوهرها في المعيار، أو التوصية الدولية.
- أخيرًا، يسمح العضو بوقت مناسب لكي يعقب الأعضاء الآخرين كتابة على المقترح، ويتيح المجال لمناقشة هذه التعقيبات، ثم يأخذ في الاعتبار التعقيبات ونتائج المناقشات. ويوضح الشكل رقم (٥) إجمالي عدد إخطارات تدابير الصحة والصحة النباتية (SPS) المعلنة منذ عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٢٣.

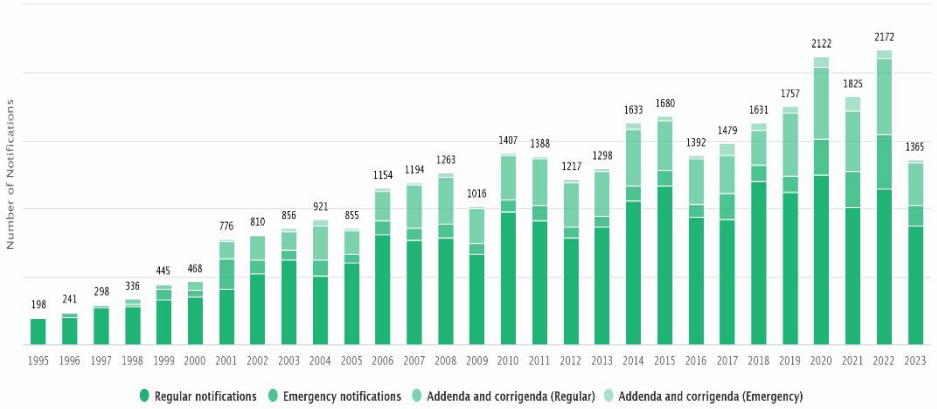

الشكل رقم (٥) عدد إخطارات تدابير الصحة والصحة النباتية (SPS) خلال الفترة من عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٢٣.

Source: WTO SPS IMS, http:// https://eping.wto.org/en/FactsAndFigures/ Notifications / (accessed 3 Sep. 2023).

وأما فيما يتعلق بأهداف إخطارات الصحة والصحة النباتية (SPS) فيمكن تصويرها في الشكل رقم (٦).

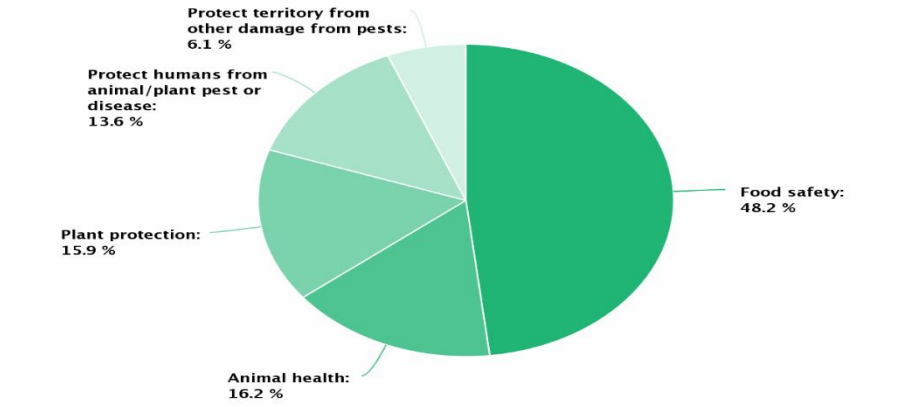

الشكل رقم (٦)أهداف إخطارات الصحة والصحة النباتية (SPS)

Source: WTO SPS IMS, http:// https://eping.wto.org/en/FactsAndFigures / Notifications / (accessed 3 Sep. 2023).

أما أحكام الضبط والتفتيش والموافقة فقد تم تخصيص الملحق (ج) لتنظيم إجراءاتها[١] بما في ذلك الموافقة على استخدام الإضافات الغذائية أو تقرير مستويات التفاوت المسموح بها في المواد الملوثة في الأغذية والمشروبات والأعلاف. ويلزم في جميع الأحوال، أن تكون العمليات المقررة متوافقة مع متطلبات الاتفاق، وفى الحالة التي يتم فيها ضبط إجراءات الصحة والصحة النباتية في مكان الإنتاج، فعلى العضو الذي يتم الإنتاج في أراضيه أن يوفر العون اللازم لتيسير المراقبة، وللسلطة التي تقوم بإجراء الضبط.

والجدير بالملاحظة هو حث الاتفاق الأعضاء على تيسير تقديم المساعدات الفنية خاصة للبلدان النامية، سواء على المستوى الثنائي أو من خلال المنظمات الدولية المناسبة، وتقديم العون، من ضمن أشياء أخرى، في مجالات تقنيات التشغيل والبحث العلمي والبنية التحتية، بما في ذلك إنشاء هيئات المواصفات الوطنية[٢].

وغنى عن البيان، أن منظمة التجارة العالمية ليست جهة مانحة أو وكالة تمويل أي أنها لا تزود أيًا من أعضائها بالمساعدة الفنية بشكل مباشر أو غير مباشر،

(١) وذلك في ضوء ما نصت عليه المادة رقم (٨) من الاتفاق.

(٢) ويمكن أن يأخذ هذا العون شكل المشورة، أو القروض أو المنح والمساهمات، بما في ذلك، ولأغراض توفير الخبرة الفنية، التدريب والأجهزة، حتى تستطيع هذه البلدان التلاؤم والتوافق مع إجراءات الصحة والصحة النباتية الضرورية لتحقيق المستوى المناسب من الحماية في أسواقها التصديرية. فمثلاً إذا كان الاعضاء من البلدان النامية المصدرة يحتاج حجمًا كبيرًا من الاستثمارات لاستيفاء متطلبات الصحة والصحة العامة لعضو مستورد، فإن هذا العضو المستورد سينظر في تقديم مثل هذه المساعدة الفنة للعضو المصدر. مما سيتيح للعضو المصدر الحفاظ على وتوسيع فرصة في الاستفادة من مجالات النفاذ إلى السوق المتاحة بالنسبة للمنتج المعنى. انظر: المادة رقم (٩) من الاتفاق.

لكنها تباشر فعلاً دورها في إدارة الاتفاق عن طريق قيام سكرتارية اللجنة التي أنشأها الاتفاق، تلك اللجنة التي تقوم بمتابعة طلبات الدعم الفني إذا وفر لها الأعضاء المعلومات اللازمة. ويبين الشكل التالي تدابير تيسير التجارة في إخطارات الصحة والصحة النباتية ونسبة كل من الاخطارات العادية والطارئة خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠٢٣.

ومن زاوية أخرى، تضمن الاتفاق أحكام تفضيلية لصالح الأعضاء من البلدان النامية، من قبيل ذلك، منح منتجات تلك البلدان النامية فترات سماح أطول للتوافق مع المعايير الجديدة، كما حث الأعضاء من البلدان النامية والأقل نموًا على القيام بدور فاعل في نشاطات المنظمات الدولية(١).

وقد عهد إلى لجنة إجراءات الصحة النباتية بإدارة هذا الاتفاق وإجراء المشاورات اللازمة والأشراف على تطبيق نصوصه وتوسيع دائرة أهدافه. أما بخصوص أليات التشاور وتسوية المنازعات أشار الاتفاق إلى تطبيق ذات الآليات المتبعة في ذلك من اتفاقية الجات، باستثناء الحالات التي يشار فيها إلى غير ذلك. وبما أن الحكومات الوطنية هي الملزمة بالوفاء بالتزامات الواردة في هذا الاتفاق، فقد ألزمها الاتفاق بوضع وتنفيذ إجراءات إيجابية، وإنشاء آليات مناسبة تشجع الأطراف غير الحكومية على الالتزام بأحكامه(٢).

(١) راجع: المادة العاشرة من اتفاق معايير الصحة والصحة النباتية.
(٢) راجع: المادة الثالثة عشر راجع: المادة العاشرة من اتفاق معايير الصحة والصحة النباتية.

الفرع الثاني

العوائق الفنية أمام التجارة (TBT)

هذا الاتفاق من مقررات جولة طوكيو، وتم إقراره في جولة أورجواي بعد إجراء بعض التعديلات[١]، ويهدف، بصورةٍ عامة، إلى ضمان عدم استخدام الدول الأعضاء للقواعد والمعايير الفنية والمواصفات القياسية والشهادات الفنية التي تطلبها في حالات معينة عند الاستيراد لأى أسباب سواء أمنية أو صحية أو بيئية[٢] كمعوق من معوقات التجارة[٣]... ولا يعنى هذا الإخلال بمتطلبات توفير الحماية التي تحتاج بعض

(١) يتكون الاتفاق من خمسة عشر مادة وثلاثة ملاحق تهتم باللوائح الفنية والمقاييس من حيث: إعدادها واعتمادها وتطبيقها، وبالمطابقة للوائح الفنية والمقاييس، وبالمعلومات والمساعدة، وبالمؤسسات القائمة على هذا الاتفاق وبالتشاور وبتسوية المنازعات. انظر:

د. عدل عبد العزيز السن: سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية وآثارها على الاقتصاد المصري، دار النهضة العربية، ص٣٨٠.

(٢) ففي مصر على سبيل المثال، نجد أن التعريفات الجمركية الحالية على الواردات تدعم التحرك نحو تجارة أكثر مراعاة للبيئة، حيث أن التعريفات الجمركية على السلع والخدمات البيئية منخفضة نسبيًا. ومع ذلك، فإن الحواجز غير الجمركية واسعة النطاق، حيث تؤثر ضوابط الأسعار والحواجز التقنية أمام التجارة على معظم السلع البيئية. وهذا التحدي يتجلى بشكل خاص بالنسبة لواردات منتجات الطاقة المتجددة، والمنتجات المتعلقة بإدارة النفايات الصلبة والخطرة، وأنظمة إعادة التدوير....الخ، ويعد الحد من هذه الحواجز أمرًا مهمًا لدعم القطاع الخاص كمزود حلول محلي ودولي قادر على تقديم منتجات وخدمات مبتكرة، مع تقليل البصمة البيئية للنشاط الاقتصادي في مصر وتعزيز قدرة القطاع الخاص على التكيف مع الأحداث المناخية. انظر:

The World Bank Group: Country Climate and Development Report; Egypt, 2022, p. 44.

(٣) إذ تنطوي الحماية غير التعريفية " الفنية " على المعايير الفنية اللازمة لإنتاج وتسويق السلعة، وهى عبارة عن القوانين والنظم والخصائص والمتطلبات الأخرى المتعلقة بمواصفات المنتج، أو الشروط أو الحالات التي يتم انتاج وتسويق السلعة وفقًا لها. وعادة ما تتعلق هذه المعايير: بالنوعية والمكونات المادية والنقاء ومستوى الأداء والصحة والنظافة والأمان والشروط الأخرى، التي يتم وفقًا لها إنتاج أو تسويق المنتج. انظر:

د. عمر صقر: مرجع سابق، ص١٧٤.

الدول القيام بها من أجل الإنسان أو الحيوان أو الحياة النباتية أو البيئة، بل إن الاتفاقية تعمل على تشجيع الدول في استخدام تلك القواعد والمقاييس عندما يكون ذلك مناسبًا[١].

أما عن أهم ما تضمنه الاتفاق من أحكام فيمكننا إجمالها على النحو التالي[٢]:

١) إزالة جميع العوائق-غير الضرورية- التي تحول دون انسياب التجارة بحرية تامة.

٢) تلافى وضع قواعد فنية ذات أثر سلبي في التجارة؛ وإنما وضعها على أساس أداء المنتج، ما أمكن ذلك، لا على أساس خصائصه؛ مع مراعاة تباين الأذواق والدخول...الخ بين دولة وأخرى، مع السماح للدول المختلفة بقدر من المرونة،

---

(١) يقصد باللائحة الفنية: الوثيقة التي تبين مواصفات وخصائص المنتج أو طرق التجهيز والإنتاج المتعلقة بها، بما فيها الأحكام الإدارية المطبقة التي تلزم على الامتثال لهذه المواصفات والخصائص. كذلك يمكن أن تشمل هذه الوثيقة المصطلحات، أو الرموز، أو التعبئة، أو العلامة، أو العنونة المطبقة على المنتج أو على طرق التجهيز والإنتاج. أما المقياس: فهو وثيقة تقرها هيئة معتمدة، تشمل قواعدًا، أو خطوطًا إرشادية، أو صفات للمنتجات، أو لطرق التجهيز والإنتاج المرتبطة بها، والتي لا يكون الامتثال لها إلزاميًا، بل اختياريًا. انظر:

بلعة جويـــدة: دراسة تحليلية للمنظمة العالمية للتجارة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس– سطيف-١، ٢٠١٥، ص١٧٠.

(٢) لم يتضمن الاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية أمام التجارة تعريفًا للمعايير الدولية. كما أنه لم يتضمن قائمة بهيئات التقييس الدولية المعترف بها، كما هو الحال بموجب اتفاق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. وبدلاً من ذلك، فإنه يطالب الأعضاء باستخدام " المعايير الدولية ذات الصلة" كأساس للوائحهم ومعاييرهم الوطنية. علاوة على ذلك، يقر الاتفاق بإمكانية ادماج المعايير الدولية-ولو على نحو جزئي- في التنظيمات والسياسة العامة للعضو (مثل طريقة الاختبار). انظر:

The Organization for Economic Co-operation and Development: Facilitating trade through regulatory cooperation the case of the WTO's TBT/SPS Agreements and Committees, 2019, p.41.

لوضع وإنفاذ القواعد والمعايير الفنية، التي تلائمها. فيمكن للدولة المستوردة أبوابا مقاومة للحريق، مثلاً، اشتراط أن تكون مقاومتها لمدة ساعة مثلاً؛ ولكنها لا تستطيع أن تلزم الدولة المصدرة بأن تكون تلك الأبواب مصنوعة من الحديد بسمك معين.

٣) يتعين مراعاة مبدأ عدم التمييز فيما بين الأعضاء، بمعنى أنه يجب أن يعامل المنتج الذي يكون منشؤه أراضي أي عضو معاملة لا تقل تفضيلا عن تلك التي يعامل بها المنتج الذي يكون منشؤه أراضي أي عضو أخر(١).

٤) تجانس القواعد والمعايير الفنية، المستخدمة في الدول المختلفة، مما يحقق العديد من المكاسب لكل من المنتج والمستهلك؛ فنفقة الإنتاج تنخفض، إذا كانت القواعد المعمول بها متجانسة في جميع الدول التي يتعامل معها. أما مكاسب المستهلك فتنجم عما توفره تلك القواعد الفنية المتجانسة من بدائل اقتصادية عديدة للاختيار والمفاضلة بين المنتجات.

٥) استخدام التوصيات والإرشادات والقواعد الدولية ذات الصلة، أو أجزاء منها،ما دامت تؤدى الغرض الحمائى المطلوب منها في الدولة، وذلك بهدف تحقيق أكبر قدر من التجانس بين القواعد المستخدمة في الدول المختلفة. ويستثنى من ذلك الاحتجاجات التي لا يوجد بشأنها توصيات أو معايير أو إرشادات دولية.

٦) تشجيع الدول على الالتزام بمبدأ تكافؤ القواعد الفنية، أي قبول كل منها ما تضعه نظائرها من تلك القواعد، التي تحقق الأهداف الحمائية نفسها، ولكن بطرائق

(١) بهاجيرات لالداس: مقدمة لاتفاقية منظمة التجارة العالمية، ترجمة د. احمد يوسف الشحات، د. السيد احمد عبد الخالق، الدار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٦، ص١٤٤.

مختلفة؛ وذلك تيسيرًا للتجارة الدولية، إذ إن عملية تحضير معايير وقواعد فنية موحدة لكل الدول، قد يستغرق عدة سنوات [١].

٧) اعتراف الدول المتبادل بنتائج تقييمها للمطابقة، مما يقهر إحدى المشكلات المهمة، التي تواجه المصدرين، وهي ارتفاع نفقات الاختبارات المتعددة لذلك التقييم، عند تصدير السلعة إلى أكثر من دولة؛ فضلاً عن صعوبة موافقة كل الدول المصدر إليها السلعة على مواصفاتها الفنية؛ بسبب اختلاف الخبراء في إجراءات الاختبار المثلى.

٨) السماح للدول النامية بوضع معايير وقواعد فنية، توافق إمكانياتها: التكنولوجية والإنتاجية، وتراعى احتياجاتها: التنموية والتمويلية والتجارية. وتخويلها الطلب من أجهزة المعايرة الدولية وضع المعايير والقواعد، ما دام ذلك ممكنًا، للمنتجات التي تهم تلك الدول.

٩) إنشاء كل دولة عضو مركزًا للاستعلام، يقدم المعلومات والمستندات الخاصة بالقواعد الفنية للدول؛ مما يمهد للدول النامية، تنفيذ اتفاقية العوائق الفنية للتجارة، ويسهل لها الحصول على المعلومات المتعلقة بالقواعد والمعايير الفنية للدول المختلفة.

واستوجب ذلك مبادرة لدول الأعضاء إلى الإعلان بالحالتين التاليتين:

أ- افتقاد قاعدة فنية أو معيار دولي معين لسلعة ما، أو مخالفة المحتوى الفني لقاعدة فنية مطبقة أو مقترحة لنظيره في القواعد والمعايير والإرشادات الدولية.

---

(١) يلزم التنويه هنا إلى أن الاتفاق ينطبق على كل من: اللوائح الفنية (إجبارية) والمقاييس (طوعية غير إلزامية) وإجراءات تقييم المطابقة. انظر:
خير الدين بلعز: مرجع سابق، ص٨٦.

ب- تأثير القاعدة الفنية، أو إجراءات تقييم المطابقة، تأثيرًا شديدًا في التجارة بين الدول. وتقدم الإعلانات قبل (٦٠) يومًا من التطبيق الرسمي للقواعد الفنية، لإتاحة الوقت اللازم للدول الأعضاء الراغبة في تقديم تعليقاتها وطلباتها؛ باستثناء الحالات الضرورية.

كما يجب على كل من الدول الأعضاء، بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ، إعلام نظائرها بما اتخذته من إجراءات، لتنفيذ التزاماتها، بما في ذلك جميع القوانين، والقواعد والإجراءات الإدارية، والمعايير الفنية، وإجراءات تقييم المطابقة، والفترة الزمنية المتاحة لسائر الدول الأعضاء المزمعة تقديم تعليقاتها على القواعد والمعايير الفنية؛ فضلاً عن، إعلانها مركز الاستعلام فيها وعنوانه؛ ناهيك باتفاقياتها مع الدول الأخرى، والتي تتعلق بالمعايير الفنية [1].

١٠) قواعد السلوك الجيد الشاملة لجميع الأنظمة المتعلقة بالشفافية، ووضع وتطبيق المعايير الفنية، الصادرة عن أجهزة التوحيد القياسي المختلفة.

١١) حق كل من الدول الأعضاء وخاصة النامية منها، التقدم بطلب معونات فنية من نظائرها الأخريات، أو من سكرتارية منظمة التجارة العالمية؛ وتعطى الأولوية للدول الأقل نموًا [2]. وتشمل المعونة الفنية ما يلي:

---

(١) علمًا بأنه تم تقديم نحو (٣٣٥٤) إشعارًا في عام ٢٠٢٠، و(٣٩٦٦) إشعارًا في عام ٢٠٢١، و(٣٩٩٦) اشعارًا في عام ٢٠٢٢ إلى لجنة الحواجز التقنية أمام التجارة، مما يدل على التزام أعضاء منظمة التجارة العالمية بزيادة الشفافية بشأن التدابير التي تؤثر على المنتجات المتداولة. اللوائح التي أبلغ عنها في عام ٢٠٢٢. وفي سياق متصل، تبرز قضيتا التلوث البلاستيكي وتغير المناخ كموضوعات تلقى اهتمامًا متناميًا في لجنة الحواجز التقنية أمام التجارة، حيث شهدت الإخطارات المرتبطة بهما زيادة ملحوظة منذ عام ١٩٩٥. وفي عام ٢٠٢٢، تم الإخطار ب(٢٣٩) إجراء يخص تغير المناخ و(١٥٢) إجراء يخص البلاستيك." انظر:

The World Trade Organization: Technical Barriers to Trade Agreement-10 key results from 2022, p.3-7.

(٢) د. عادل المهدى: مرجع سابق، ص٢٣٧.

أ- كيفية تحضير القواعد الفنية، وإنشاء أجهزة التوحيد القياسي.

ب- مساعدة الشركات، في الدول النامية خاصة، على إنتاج سلع موافقة للشروط الفنية في الدول التي تستوردها.

ج- عقد ندوات خاصة بالقواعد الفنية للتجارة.

ذلك، ويتضمن الاتفاق ثلاث ملاحق، يشمل الأول المصطلحات المستخدمة وتعاريفها لأغراض هذا الاتفاق، ويتعلق الثاني بالإجراءات الواجب تطبيقها على مجموعات الخبراء الفنيين، أما الملحق الثالث فيتناول قواعد السلوك الجيد لإعداد واعتماد وتطبيق المقاييس [١].

لكن يبقى التساؤل المطروح، كيف توظف المعايير كوسيلة للحماية التجارية؟ والحقيقة أنه، رغم ما حددته المنظمة العالمية للتجارة من أسس يمكن من خلالها تطبيق المتطلبات البيئية كوسيلة لحماية البيئة، دون إلحاق الضرر بالمصالح التجارية للدول، إلا أن اختلاف المعايير من دولة لأخرى، وكذا التناقض الموجود بين بعض الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف واتفاقيات المنظمة يجعل تطبيق هذه المعايير يتباين من دولة إلى أخرى. ومن المشكلات التي تنشأ من ذلك أن بعض الدول قد تستغل المعايير البيئية لأغراض أخرى غير تلك التي صممت من أجلها. ويبين الشكل رقم (٨) العدد الإجمالي لإخطارات كل من تدابير الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية أمام التجارة خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٢٣. ويلاحظ ازدياد اخطارات تدابير الحواجز التقنية بمعدلات أعلى من تدابير الصحة والصحة النباتية.

(١) محمود محمد أبو العلا: نظم التجارة الدولية، مرجع سابق، ١٦٤.

وفي هذا الصدد، اقترح بعض الباحثين عدد من المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد طبيعة المعايير والغرض من تطبيقها، من قبيل ذلك [١]:

الشكل رقم (٧) عدد إخطارات تدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٢٣)

المصدر: https://eping.wto.org/en/FactsAndFigures/Notifications

- حينما يفرض على السلع والخدمات الأجنبية شروط مختلفة عن تلك التي تطبق على السلع والخدمات المحلية، أو عندما تكون هذه الشروط غير متناسبة مع

(١) تلجأ بعض الدول- خاصة المتقدمة- إلى تنظيم معايير تتعلق بجودة ونوعية السلع، وغالبًا ما يكون الغرض من ذلك منع نفاذ تلك البصمة إلى أسواقها، علاوة على ذلك، قد تستعين بمنظمات المجتمع المدني، كجمعيات حماية البيئة ومنظمات غير حكومية، كما حدث في قضية التونة- الدلفين بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، حين استعانة الولايات المتحدة بجمعيات حماية البيئة من أجل تبرير فرض حظر على منتجات التونة. والحقيقة أن مثل تلك التدابير تتعارض مع اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، لاسيما مجافاتها لمبدأ المعاملة الوطنية، حيث تفرض معايير إضافية على المنتجات الأجنبية، كما تعمل على وضع عراقيل ادارية أو فرض اجراءات وقائية هدفها تجاري. انظر:

Pearson Charles: Economics and the Global Environment, Cambridge University Press, Cambridge, UK, 2000, p. 296.

الأغراض البيئية التي تسعى إلى تحقيقها. تكون المعايير المطبقة في هذه الحالة أداة لفرض حماية تجارية.

- إذا كانت المعايير تشمل مسائل تتعلق بالإجراءات أو الضوابط، فهذا يعني أنها تحمل دوافع غير بيئية، ذلك أنها تزيد من الأعباء على السلع والخدمات الأجنبية مقارنة بالسلع والخدمات المحلية. مثال ذلك، فرض إجراءات إضافية للتأكد من مستوى التلوث الذي تسببه السلعة. وغالبًا ما تكون الدول النامية هي الأكثر تضررًا من هذه الإجراءات، كونها تحملها بتكاليف إضافية.
- إذا كان التباين في المعايير البيئية ناتجًا عن اختلافات في التفضيلات الاجتماعية أو الأذواق، ويتم استخدامها كوسيلة لزيادة مستوى الرفاهية بدلاً من كونها وسيلة لحماية البيئة، فهذا يعني أن هذه المعايير تعمل كإجراءات حمائية.

وأخيرًا، تجدر الإشارة إلى قيام المنظمة بسرد القضايا التي تم لفت انتباهها إليها على موقعها الإلكتروني، لاسيما، تلك التي تتعلق بالواردات المحتوية على الأسبستوس ومعايير البنزين، إلى غير ذلك.

الخاتمة

سعى التحليل الآنف إلى استكشاف وتحرى أثر المعايير البيئية الدولية في التجارة الخارجية، وفق الأحكام المشمولة باتفاقات المنظمة العالمية للتجارة، وفى ضوء الفروض المتبناة، وبعد تحديد ماهية المعايير البيئية، واستعراض أبرز تطبيقاتها في الساحة الدولية. تم معالجة أبرز العقبات والتحديات التي تعترض سبيلها، سيما، ما ارتبط منها ب "التكلفة- العائد".

ولضمان عمق ورصانة التحليل كان لابد من التطرق لعدد من العلاقات الفرعية والقضايا الجانبية، التي ترتبط - ولا شك- بالعلاقة محل البحث، مثال ذلك: الابتكار- المنافسة - الانصاف- التمييز خاصة من منظور الدول النامية.

أما فيما يتعلق باتفاقات المنظمة العالمية للتجارة، فقد تمت الإشارة لأهم الأدوار، التي اضطلعت بها المنظمة عبر أطوارها المختلفة، مع التركيز على طبيعة علاقتها بالبيئة، وبخاصة، ما تضمنه كل من اتفاقي الصحة والصحة النباتية (SPS)، واتفاق الحواجز التقنية أمام التجارة(TBT) من أحكام، علاوةً على، تقييم نظرتهما للأنظمة الايكولوجية، والتعرف على تصورتهما حول نُهج تعزيز استدامتها، وأخيرًا، تقدير مدى نجاحهما في تحقيق غاياتهما، وما إذا كانت هناك ثمة حاجة- من عدمه- لاتفاقات مكملة، ولكى لا يقتصر البحث على الاطار النظري، سعى الباحث إلى تقصى عدد من الممارسات التجارية الفعلية التي تتبعها الدول.

ومن باب آخر، رغم تركيز التحليل- في الأساس- على أدوار الحكومات، وما تنتهجه من استراتيجيات وسياسات، غير أنه لم يكن بالإمكان تجاهل أو إهمال أدوار المنتجين والمستهلكين وأثارها على المعايير والبيئة. كما لم يسعنا تجاهل ما خلفته

أزمة كوفيد-١٩ من تبعات اقتصادية واجتماعية واسعة. ومن ثم، خلص البحث إلى عدد من النتائج والتوصيات المهمة والتي تم توضيحها على النحو التالي:

النتائج

١) بات العالم اليوم يدرك- أكثر من أي وقت مضى- أخطار الأنشطة البشرية التنموية على البيئة، وتبعات تجاهلها.

٢) لم تعد- أغلب- الحكومات تملك رفاهية الاختيار، فضلاً عن، التراخي في توفير حماية بيئية فاعلة، والتنسيق مع مثيلاتها فيما يتعلق بصون المنظومات الأيكولوجية العالمية.

٣) لا يعنى الإقرار بأهمية التجارة الدولية، وأدوارها التنموية الحيوية التفريط في صحة المنظومات البيئية، وجودة خدماتها.

٤) تطبق بعض الحكومات المعايير البيئية بصورة متعسفة، وأحيانًا، على حالات لا تتفق والأغراض التي شرعت من أجلها.

٥) تتسم بعض المعايير والإجراءات التجارية المطبقة بعدم الشفافية والموضوعية والإنصاف.

٦) يُرتب تقاطع الضغوط الاقتصادية والأيديولوجيات السياسية- في بعض الأحيان- تهميش وإضعاف للتشريعات البيئية.

٧) لا تقتصر مقاومة المعايير في البلدان النامية على المنتجين وجماعات الضغط وحدهم، بل تتجاوزهم إلى سائر المواطنين؛ إذ لا تزال النسبة الأكبر من قاطني تلك الدول تعتمد سبل عيش ريفية، وتفتقر للموارد التي تساعدها على الامتثال.

٨) على الرغم من تبنى معظم البلدان النامية لسياسات بيئية، يرقى بعضها إلى تلك المطبقة بالدول الصناعية الكبرى، إلا أنه، غالبًا ما ينتهي بها الحال إلى مجرد إيماءات فارغة.

٩) لا تزال الفرصة سانحة أمام الدول النامية للاستفادة من التجارب الإنمائية للدول المتقدمة، شريطة ألا يتم ذلك دون مراعاة لخصوصية ظروفها السياسية والاجتماعية، وإلا كانت النتائج كارثية.

١٠) تكتنف عملية تحديد طبيعة الآثار التي يُرتبها فرض المعايير واللوائح البيئية صعوبات جمة؛ إذ في الوقت الذي تصنفها بعض الحكومات والصناعات والأفراد على أنها تكاليف يلزم تحملها، ترى فيها حكومات وصناعات وأفراد آخرون فرصًا لتعظيم العائد.

١١) عند غياب التنسيق تجنى البلدان غير العابئة بالاعتبارات البيئية مكاسب أضخم من تلك التي تتحصل عليها البلدان الملتزمة، كونها تغدو أكثر جاذبية للصناعات والكيانات الملوثة.

١٢) لا تقتصر فوائد ومزايا المعايير البيئية على البيئة الطبيعية، وجودة خدماتها، وأثر ذلك في رفاهية المجتمع، بل، أيضًا، على تعزيز نجاح المؤسسات المتوافقة.

١٣) تعد اللوائح المرنة " اللوائح الصديقة للابتكار أو اللوائح الذكية " الأداة الأكثر جاذبية، ويوصى بالاعتماد عليها عند صياغة سيناريوهات تكفل تحقيق الربح للأطراف كافة.

التوصيات

١) نبغي أن توجه الدول تجارتها، على النحو، الذي يجعلها متممة لبرامج تنميتها المحلية، ومعززة لاستدامتها.

٢) ينبغي السعي من أجل إلغاء القيود المصطنعة المفروضة من قبل الدول المتقدمة بوجه صادرات الدول النامية.

٣) على الدول النامية، وهي تفتش عن وسائل لتوسيع حصتها من التجارة العالمية، ألا تغفل النظر بعين الاعتبار إلى جودة الأنظمة الأيكولوجية العالمية.

٤) تعزيز التعاون التجاري بين دول الجنوب، وبعضها البعض، مع التركيز على الممارسات التجارية الصديقة للبيئة.

٥) تحفيز الاستثمار الأخضر ودعمه للإسراع بوتيرة التحول نحو الاستدامة، وتيسير سبل استفادة المنتجين والمستهلكين منها.

٦) لبلوغ وضع يضمن كسبًا قيمًا للجميع، لابد من التيقن من دقة التنظيمات المطبقة، والتأكد من اتساقها مع الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي يواجهها كل بلد، وألا يكون التركيز فقط على الأهداف البيئية.

٧) تعميم الأخذ بمناهج تقييم الأثر البيئي الشامل، واعتمادها كمتطلب أولى لكل برامج التنمية مع التأكيد على أهمية مراجعة البيانات المستخدمة والاستيثاق من صحتها.

٨) تفعيل آليات التنسيق والتعاون بين البلدان المتقدمة والنامية؛ إذ لايزال كثير من البلدان النامية يفتقر إلى القدرات التقنية والمعرفية والتمويلية التي يتطلبها صون أنظمتها الأيكولوجية، وتنظيم معايير تتسم بالكفاءة والفاعلية، هذا من

جهة، ومن جهة أخرى، يقع على عاتق البلدان المتقدمة مسؤولية أخلاقية، تلزمها بالاضطلاع بدور بارز في استعادة جودة النظم الأيكولوجية كونها المسؤولة عن توسيع البصمة الأيكولوجية التاريخية.

٩) نظرًا، لتفاوت البلدان من حيث القدرة على إنفاذ المعايير، يوصى بقصر نتائج تحليل (التكلفة- العائد) على الحالات التي أجرى من أجلها، وألا يتم تعميمها.

١٠) العمل من أجل تطوير المنظمات الدولية وتأهيلها للعب دور أكثر اتساقًا وفاعلية في حماية البيئة، وصيانة أنظمتها الأيكولوجية.

قائمة المرجع

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب:

١) أبو العطا محمد إبراهيم عباس: التأثيرات المتبادلة بين اتفاقات التجارة الدولية والبيئة – دراسة تطبيقية على مصر، دار النهضة العربية، القاهرة ،٢٠٠٦.

٢) أحمد مبارد سالم سعيد: الحماية التشريعية للبيئة، جامعة الملك نايف للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض، ٢٠١٤.

٣) ألفريد إيكس الابن: الاقتصاد العالمي المعاصر- منذ عام ١٩٨٠، ترجمة أحمد محمود، المركز القومي للترجمة، العدد (٢٤٢٦) القاهرة، ٢٠١٤.

٤) أوغستين كوليت: دراسات حالات عن تغير المناخ والتراث العالمي، مركز اليونسكو، الطبعة العربية، ٢٠١٣.

٥) إيزابيل بياجبوتى وآخرون: العولمة والتنمية المستدامة، الأمم المتحدة، ترجمة محمد غالم وآخرون، المعهد الوطني الانتروبولوجية الاجتماعية والثقافية، وهران الجزائر، ١٩٩٨، بطاقة رقم ٠٥.أ.

٦) السيد احمد عبد الخالق: السياسات البيئية والتجارة الدولية، دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٩٤.

٧) باتريك هارمن، بربارة ديلكور، أوليفييه كورتن: القانون الدولي وسياسة المكياليين- النظام العالمي الجديد (١)، تعريب- د. أنور مغيث، الطبعة الأولى، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٥.

٨) برنامج الأمم المتحدة للبيئة (أمانة الأوزون): دليل اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون (١٩٨٥)، الطبعة السابعة، ٢٠٠٦.

٩) برنامج الأمم المتحدة للبيئة (لجنة التفاوض الحكومية الدولية لإعداد صك ملزم قانوناً بشأن الزئبق): القانون التجاري الدولي الذي قد يخدم الصك المستقبلي للزئبق، بما في ذلك أحكام بشأن التجارة وردت في اتفاقيات منتقاة، الدورة الأولى استكهولم، ٧ - ١١ حزيران/يونية ٢٠١٠.

١٠) برنامج الأمم المتحدة للبيئة: تقرير الدورة الاستثنائية الحادية عشرة، المنتدى البيئي الوزاري العالمي بالي، إندونيسيا، ٢٦-٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠.

١١) بهاجيرات لالداس: مقدمة لاتفاقية منظمة التجارة العالمية، ترجمة د. احمد يوسف الشحات، د. السيد احمد عبد الخالق، الدار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٦.

١٢) بيتر سوتش، جوانيتا إلياس: أسس العلاقات الدولية- ترجمة د. منير محمود بدوي السيد، جامعة الملك سعود، ٢٠١٣.

١٣) جان ماري بيلت: عودة الوفاق بين الانسان والطبيعة، ترجمة/ السيد محمد عثمان، سلسلة عالم المعرفة، العدد (١٨٩)، الكويت، ١٩٩٤، ص٤٦.

١٤) جراهام دونكلى: التجارة الحرة- الأسطورة والواقع والبدائل، ترجمة مصطفى محمود، المركز القومي للترجمة، العدد رقم (١٣١٨)، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩.

١٥) جلال البنا: المعايير الاقتصادية للمشكلات البيئية والقوانين المتعلقة بها (المسار الأمريكي)، الطبعة الأولى الإسكندرية، ٢٠٠٧.

١٦) جمال حلاوة، على صالح: مدخل إلى علم التنمية، الشروق، عمان، ٢٠٠٩.

١٧) جميل محمد خالد: أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠١٤.

١٨) حسام عبد العال: الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة، القاهرة، ٢٠١٨.

١٩) خالد السيد حسن: التغيرات المناخية والأهداف العالمية للتنمية المستدامة، مكتبة جزيرة الورد، الطبعة الأولى، ٢٠٢١.

٢٠) ريتشارد اتش- روبنز: المشاكل العالمية وثقافة الرأسمالية- ترجمة فؤاد سروجي، الأردن، ٢٠٠٨.

٢١) سامي عفيفي حاتم: الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢٢) سهيل حسين الفتلاوي: منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠٦.

٢٣) عائشة سلمة كيحلى، د. أمال رحمان: حماية البيئة في الفكر الاقتصادي بين التنظير ومبادرات التنفيذ، الجزائر، ٢٠٢٠.

٢٤) عبد المنعم مصطفى المقمر: الانفجار السكاني والاحتباس الحراري، سلسلة عالم المعرفة، العدد رقم (٣٩١)، ٢٠١٢.

٢٥) عادل عبد العزيز السني: سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية وآثارها على الاقتصاد المصري، دار النهضة العربية.

٢٦) عمر صقر: سياسات التجارة الخارجية، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢٧) عيد الراجحي: مبادئ السياسات البيئية، الطبعة الأولى، شبرا، ٢٠٢٠.

٢٨) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): إدماج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج الإنمائية مصادر المياه وحماية البيئة (ورقتان مرجعيتان)، نيويورك، ٢٠٠٨.

٢٩) لوييك شوفو: المخاطر الطبيعية في العالم، ترجمة مارك عبود، كتاب العربية (١٤٦)، الطبعة الأولى، الرياض، ٢٠١٥.

٣٠) لى شويه فينغ: التنمية الخضراء في الصين- المدن الصغيرة والمتوسطة نموذجًا، ترجمة د. منى فتوح الجمل، سلسلة " قراءات صينية" الطبعة الأولى، الجيزة، ٢٠١٨.

٣١) محمد عبيد محمد محمود: منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية. دار الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠٠٧.

٣٢) محمود محمد أبو العلا: نظم التجارة الدولية، بدون تاريخ نشر.

٣٣) مدحت القريشي: التنمية الاقتصادية " نظريات وسياسات وموضوعات "، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٧.

٣٤) مركز التجارة الدولية الاونكتاد/ منظمة التجارة العالمية، الأمانة العامة للكومنولث: دليل الأعمال إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ١٩٩٥.

٣٥) هانس بيترمارتين- هارالد شومان: فخ العولمة، ترجمة د. عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٣٨)، الكويت، أكتوبر ١٩٩٨.

٣٦) هشام بشير، سبيطة علاء الضاوي: حماية البيئة والتراث الثقافي في القانون الدولي. ط.١، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٣.

٣٧) وائل إبراهيم الفاعوري: مشكلات البيئة ـ قضايا وحلول، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠١١.

ب: الرسائل العلمية:

١) آسيا الوافي: التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر باتنة، ٢٠٠٧.

٢) بلعة جويدة: دراسة تحليلية للمنظمة العالمية للتجارة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس– سطيف-١، ٢٠١٥.

٣) خير الدين بلعز: التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف- مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، ٢٠١٥.

٤) سامية قايدي: التجارة الدولية والبيئة، رسالة لنيل دكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري – تيزي وزو، بدون سنة نشر.

٥) محمد فايز بوشدوب: الحماية الدولية للبيئة في إطار منظمة التجارة العالمية، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون (القسم العام) تخصّص القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر١، ٢٠١٣.

٦) وليد عابى: حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة- دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس- سطيف١، ٢٠١٩.

ت- الدوريات:

١) صندوق النقد الدولي: التمويل والتنمية، العدد (٦٠)، يونيو ٢٠٢٣.

ث: المؤتمرات:

١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد): تقرير التجارة والتنمية- من التعافي إلى المرونة: البعد الإنمائي، إصدار الذكرى السنوية ال ٤٠، ٢٠٢١.

ج: مواقع الإنترنت:

١) الأمم المتحدة: السلام والكرامة والمساواة على كوكب ينعم بالصحة، منشور على الرابط التالي بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١٠.

https://www.un.org/ar/global-issues/population

٢) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، شعبة الصناعة والتكنولوجيا والاقتصاد، المعهد الدولي للتنمية المستدامة، كتيب البيئة والتجارة الفرع ٥ - ١٠ (٢٠٠٥) متاح على الموقع التالي:

http://www.unep.ch/etu/etp/acts/aware/handbook.pdf

٣) البنك الدولي: التنمية الحضرية، منشور بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١١ على الرابط التالي:

www.albankaldawli.org/ar/topic/urbandevelopment/overview

٤) البنك الدولي: تمويل التنمية العالمية ٢٠٠٦. على الرابط التالي:

worldbank.org

٥) تقرير عن حالة الغابات في العالم عام ٢٠٢٢. على الموقع التالي:

www.fao.org

٦) رمزه الزبير: العدالة الإجرائية، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، على الرابط التالي:

hrdiscussion.com

٧) مازن مجوّز: ديون إيكولوجية مُرهِقة تهدّد مستقبل العالم العربي العدد ٢٧ شباط ٢٠١٥، موقع مجلة أسواق العرب، بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٨.

https://www.asswak-alarab.com/archives/7761

٨) موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مقال بعنوان " التجارة والبيئة".

www.oecd.org/trade/topics/trade-and-the-environment

٩) منظمة التجارة العالمية ـ المعرفة.

marefa.org

١٠) منظمة التجارة العالمية: التجارة والبيئة، على الرابط التالي: منظمة التجارة العالمية | التجارة والبيئة.

wto.org

١١) ويكيبيديا: تغير المناخ في الهند، على الرابط التالي.

https://ar.wikipedia.org

12) businesswire.com

13) https://news.travelerpedia.net/destinations

14) https://www.environmentgo.com/ar

15) World Bank: World development indicators. Washington DC. www.data.worldbank.org. Accessed 15 Oct 2020

ثانيًا: المراجع الأجنبية

1) A.R.G. Heesterman, W.H. Heesterman: Rediscovering Sustainability Economics of the Finite Earth, Gower, 2013.

2) Adeline Borot De Battisti, Andrew Graffham, James MacGregor :Standard Bearers-Horticultural Exports and Private Standards in Africa, International Institute for Environment & Development, London, 2009.

3) Ahmed Hussen: Principles of Environmental Economics and Sustainability-An Integrated Economic and Ecological Approach, Amazon.com 2012.

4) Aichele R, Felbermayr G: Kyoto and carbon leakage: an empirical analysis of the carbon content of bilateral trade. Rev Econ Stat 97, 2015.

5) Anna Belova, Wayne B. Gray, Joshua Linn, Richard D. Morgenstern, and William Pizer: Estimating the Job Impacts of Environmental Regulation, Published online by Cambridge University Press, 2014.

6) Antoine Dechezlepr^etre and Misato Sato: The Impacts of Environmental Regulations on Competitiveness, Review of Environmental Economics and Policy, volume 11, issue 2, Summer 2017.

7) Antoine Dechezleprêtre, Misato Sato: Green policies and firms 'competitiveness, Issue Paper, 2018.

8) Asche F, Roheim CA, Smith MD: Trade intervention: not a silver bullet to address environmental externalities in global aquaculture. Marine Policy, Volume 69, 2016.

9) Aske Skovmand Bosselmann, Jens Friis Lund: Do intermediary institutions promote inclusiveness in PES programs? The case of Costa Rica, Geoforum, Volume 49, October 2013.

10) B. McDonald: The World Trading System, The Uruguay Round and Beyond, New York, New York: St. Martin's Press, 1998.

11) Brandi C, Schwab J, Berger A, Morin JF: Do environmental provisions in trade agreements make exports from developing countries greener? World Dev, 2020.

12) Bruce Yandle Edited by Shawn Regan: Earth Day 1970 Revisited - Earth Day 2012 Recommended, PERC Case Studies, 2012.

13) Elissaios Papyrakis, Luca Tasciotti: The Economics and Policies of Environmental Standards, Springer, 2021.

14) European Union: The Polluter Pays Principle: Inconsistent application across EU environmental policies and actions, Special Report12, EN 2021.

15) Gbadebo O. A. Odularu , Mena Hassan, Musibau Adetunji Babatunde(Editors): Fostering Trade in Africa Trade Relations, Business Opportunities and Policy Instruments, Springer,2020.

16) Harrington, Winston: Enforcement leverage when penalties are restricted," Journal of Public Economics, Elsevier, vol. 37(1), 1988.

17) Harrison A, Hanson G: Who gains from trade reform? Some remaining puzzles. J Dev Econ 59(1), 1999.

18) Hayley Stevenson: Global Environmental Politics Problems, Policy, and Practice, Cambridge University Press, United Kingdom ,2018.

19) Henrik Andersson, Nicolas Treich: The value of a statistical life. In: de Palma A, Lindsey R, Quinet E, Vickerman R (eds) A handbook of transport economics. Edward Elgar, Cheltenham, 2011.

20) Humbert, Sebastien Abeck, Heike Bali, Nishil et al.: Leadership in Energy and Environmental Design (LEED) - A critical evaluation by LCA and recommendations for improvement, International Journal of Life Cycle Assessment, 12(Special Issue 1), 2007.

21) IMF Center - Thinking Globally: Effective Lessons for Teaching about the Interdependent World Economy, N.W. – Washington, DC 20431, Arabic Version, 2005.

22) Jichuan Sheng, Weihai Zhou, Sanfeng Zhang: The role of the intensity of environmental regulation and corruption in the employment of manufacturing enterprises: Evidence from China, Journal of Cleaner Production, Volume 219, 10 May 2019.

23) Joshi S, Krishnan R, Lave L: Estimating the hidden costs of environmental regulation. Account Rev 76(2), 2001.

24) Lei Wen, Hongbing Li, Xueying Bian: Local environmental legislation and employment growth: evidence from Chinese manufacturing firms, Environment, Development and Sustainability, Springer, 2023.

25) Li X, Lu X, Tao X: Does the intensity of environmental regulation affect the trade comparative advantage of China's industrial industry. J World Econ 35, 2012.

26) Manfred B. Steger: Globalization- A Very Short Introduction, Oxford University Press, 2009.

27) Mehdi Shafaeddin: Who does bear the costs of compliance with sanitary and phytosanitary measures in poor countries? MPRA paper 6646. University Library of Munich, Germany, 2007.

28) Mengqi Gong, et al.: Environmental Regulation, Trade Comparative Advantage, and the Manufacturing Industry's Green Transformation and Upgrading, International Journal of Environmental Research and Public Health, 2020.

29) Ming Zhang, Xinran Sun, Wenwen Wang: Study on the effect of environmental regulations and industrial structure on haze pollution in China from the dual perspective of independence and linkage, Journal of Cleaner Production, Volume 256, 20 May 2020.

30) Paulina Oliva: Environmental regulations and corruption-automobile emissions in Mexico City, Journal of Political Economy, Vol. 123, No. 3 (June 2015) .

31) Pearson Charles: Economics and the Global Environment, Cambridge University Press, Cambridge, UK, 2000.

32) Porteous, Obie: Trade and agricultural technology adoption: Evidence from Africa," Journal of Development Economics, Elsevier, vol. 144, 2020.

33) Ramanathan R, He Q, Black A, Ghobadian A, Gallear D: Environmental regulations, innovation, and firm performance: a revisit of the Porter hypothesis. J Clean Prod 155, 2017.

34) Ravishankar Jayadevappa, Sumedha Chhatre: International trade and environmental quality: a survey. Ecological Economics (32), 2000.

35) Schwarzenbach RP, Egli T, Hofstetter TB, Von Gunten U, Wehrli B: Global water pollution and human health. Annu Rev Environ Resour, 2010 .

36) Simplice A. Asongu, et al. The criticality of growth, urbanization, electricity, and fossil fuel consumption to environmental sustainability in Africa, Science of the Total Environment, EXCAS Working Paper, 2019.

37) Sumit K. Majumdar, Alfred A. Marcus: Academy of Management Journal, 2000.

38) Tauringana V, Radicic D, Kirkpatrick A, Konadu R: Corporate boards and environmental offence conviction: evidence from the United Kingdom. Corp Gov 17(2), 2017.

39) The Organization for Economic Co-operation and Development: Facilitating trade through regulatory cooperation the case of the WTO's TBT/SPS Agreements and Committees, 2019.

40) The Organization for Economic Co-operation and Development: Towards green growth, Paris, 2011.

41) The World Bank Group: Country Climate and Development Report; Egypt, 2022.

42) The World Trade Organization: Technical Barriers to Trade Agreement- 10 key results from 2022.

43) The World Trade Organization (WTO): WTO Analytical index, Guide to WTO law and practice, Agreement on the application of sanitary and phytosanitary measures, WTO publication, VOL 1, Geneva, 2012.

44) Tseming Yang, Robert V. Percival: The emergence of global environmental law, (36) Ecology L.Q, 2009.

45) U.S. Energy Information Administration: International Energy Outlook 2016.

46) Ulf Liebe, Peter Preisendörfer, Heidi Bruderer Enzler: The social acceptance of airport expansion scenarios: a factorial survey experiment, Transportation Research Part D: Transport and Environment Volume 84, July 2020.

47) UNEP: Towards a green economy- Pathways to sustainable development and poverty eradication, Nairobi, 2011.

48) United Nations, report of the United Nations conference on the human environment, Stockholm, 5- 16June 1972, A/conf.48/14/rev.1, united nations publication, Switzerland, November1973.

49) United States. Congress. Senate. Committee on Environment and Public Works. Subcommittee on Environmental Pollution: Clean Air Act Amendments of 1977, U.S. Government Printing Office, 1977.

50) van Beers C, van Den Bergh JC: An empirical multi-country analysis of the impact of environmental regulations on foreign trade flows. Kyklos, vol. 50(1), 1997.

51) Wenchenz, Zhang & Shuijun, Peng: Analysis on CO2 Emissions Transferred from Developed Economies to Chaina through Trade, China & World Economy, Vol 24, N°2, Chinese Academy of Social Seinces, Wiley, Chaina, 2016.

52) White AL, Savage DE, Brody J, Cavander D, Lach L: Environmental cost accounting for capital budgeting: a benchmark survey of management accountants. U.S. environmental protection agency, Report no. EPA742-R-95-005, 1995.

53) World Bank: clear Water, Blue Skies- China's Environment in the New Century, 1997.